



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية
-دراسة تحليلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية-

**"The Role of Internal audit in Enhancing The
Reliability of Financial Reporting**

**-An analytical study of banks listed on the Damascus
stock exchange-"**

تقدم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة: منار موفق الجوهري.

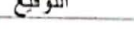
إشراف الأستاذ الدكتور: نبيل بشير الحلبي.

دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية

دراسة تحليلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

إعداد الطالبة: منار موفق الجوهري

موافقة أعضاء لجنة الحكم على الرسالة بعد إجراء التعديلات:

أعضاء لجنة الحكم	الصفة	التوقيع
الدكتور نبيل الحلبي الأستاذ في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضواً مشرفاً	
الدكتور عصام قريظ الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضو	
الدكتور طائب العلي الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	عضو	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ)

صدق الله العظيم

المجادلة: 11

وعن رسول الله صل الله عليه وسلم:

"مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى
الْجَنَّةِ"

رواهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ

الشكر والتقدير ..

بعد الحمد والشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل الذي هداني وأعانني وألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ علي بإتمام هذا البحث، ومنّ عليّ بفضلته ونعمته التي لا أحصيها والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإنني أتوجه بالشكر والامتنان إلى المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذا البحث، ومتابعته له خطوة بخطوة، وما قدمه من نصح وإرشاد لإخراج البحث بأكمل صورة، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء. كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة الحكم الكرام على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بنصائحهم وتوجيهاتهم راجية من الله تعالى أن يجزيهم خير الثواب. والشكر إلى كل من قدم يد العون والمساعدة في إبداء النصح والمشورة لإتمام هذا البحث.

الباحثة

منار موفق الجوهري

الإهداء

إلى من علمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض... ذلك التاج الذي أحمله دائماً فوق رأسي...
إلى مصدر قوتي.. دفء قلبي وملأذ روحي.. أمني وأماني.. بهجة قلبي وأول أشيائي الجميلة...
والذي الحبيب

إلى نبع المحبة والعطاء والوفاء... إلى من ربّنتي بلطف ومنحتني الحنان...

إلى رفيقة عمري ومصدر ابتسامتي... إلى نجمة سمائي ونور قلبي...

إلى من تحتويني وتفهمني دون كلام... ريحانتي وكنزي الثمين...

إلى من كان رضاها ودعاها سر نجاحي وتوفيقي وسعادتي في الحياة...

أمي الطيبة الحنونة

إلى سكان القلب ورفاق الدرب... إلى من ينبض بحبهم قلبي... إلى الدم الذي يجري في عروقي...
إلى الوجوه الجميلة التي من خلالها رأيت معنى الحياة... في وجودهم حولي كل السعادة.. العون..
المحبة.. الأمل..

إخوتي الأعزاء

إلى صديقة العمر جميلة الروح والقلب التي تحلو الأوقات معها...

إلى التي قضيت معها أجمل أيامي... إلى الأقرب والأعز...

إلى نعم الصديقة ورفيقة الدرب...

ليلي

إلى من أكن لها كل الحب والاحترام... إلى من وجودها نعمة أحمد الله عليها..

إلى أبهى ما حظيت به في حياتي وأثمنه...

الآنسة أماني

إلى من كان فخوراً بي دائماً... إلى من تمنى لي الخير دائماً...

إلى من آمن بنجاحي هذا وكان أول الداعمين...

عمي الغالي الدكتور عبد الكريم

إلى قطعة السكر التي تحلي أيامنا...

إلى القلب الدافئ والأعلى على قلبي دائماً...

إلى القلب العامر بالحب والداعمة لي...

عمتي أمل

إلى جوهرتي الثمينة

إلى كل ومضة عين قاومتها ليلاً... إلى كل غفوة قاطعتها لأجل الوصول...

إلى رجفة يدي قبل الدخول للامتحان وعند ظهور النتائج...

إلى أحلامي التي رأيتها تبعد ثم تقترب... واليوم التقينا... إلى النجاح والفرح الذي يعانق إهدائي
هذا...

إلى من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي...

أهدي هذا النجاح إليكم..

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة الحكم
ت	الآية القرآنية
ث	الشكر والتقدير
ج	الإهداء
خ	فهرس المحتويات
ر	ملخص البحث باللغة العربية
ز	التعريفات الإجرائية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة.
2	1- المقدمة.
3	2- مشكلة البحث.
4	3- أهمية البحث.
5	4- أهداف البحث.
5	5- الدراسات السابقة.
11	6- فرضيات البحث.
12	7- أنموذج البحث.
13	8- حدود البحث ومحدداته.
14	الفصل الثاني: التدقيق الداخلي ومعاييره.
15	المبحث الأول: طبيعة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره.
15	1- مقدمة.
15	2- مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره.
22	3- العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي.
23	4- أهداف التدقيق الداخلي.
27	5- أنواع التدقيق الداخلي.
31	6- مقومات التدقيق الداخلي.
33	7- مهام التدقيق الداخلي.
35	المبحث الثاني: ميثاق الأخلاق والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
35	1- ميثاق الأخلاق للتدقيق الداخلي.
36	- مبادئ السلوك المهني.
37	- قواعد السلوك المهني.

38	2- معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.
38	- مفهوم معايير التدقيق الداخلي.
39	- أهمية معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.
40	- أهداف معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.
40	- الغرض من معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.
41	- معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.
43	المبحث الثالث: إجراءات معايير التدقيق الدولية للتدقيق الداخلي وإجراءات التدقيق الداخلي في المصارف.
43	1- الحوكمة.
44	- إجراءات التدقيق الداخلي لتقييم الحوكمة.
46	2- إدارة المخاطر.
48	- إجراءات التدقيق الداخلي لتقييم عمليات إدارة المخاطر.
50	3- الرقابة الداخلية.
51	- إجراءات التدقيق الداخلي لتقييم نظم الرقابة الداخلية.
54	الفصل الثالث: التقارير المالية وموثوقيتها.
55	المبحث الأول: طبيعة التقارير المالية وخصائصها والجهات المستفيدة منها.
55	1- مفهوم التقارير المالية.
57	2- أهمية التقارير المالية.
58	3- أهداف التقارير المالية.
60	4- مستخدمو التقارير المالية.
64	5- أنواع التقارير المالية.
69	6- التقارير المالية الخاصة بالمصارف.
71	7- الخصائص النوعية للتقارير المالية.
74	المبحث الثاني: موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.
80	المبحث الثالث: مدى الاستفادة من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف السورية المدرجة.
82	الفصل الرابع: الدراسة التحليلية
114	المراجع
114	أولاً: المراجع باللغة العربية.
118	ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية.
122	الملاحق
122	الملحق رقم (1): أسئلة المقابلة.
123	الملحق رقم (2): الاستبان.
130	الملحق رقم (3): المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

147	الملحق رقم (4): دليل الحوكمة للمصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
173	الملحق رقم (5): التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف.
183	المستخلص باللغة الإنكليزية.

دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية

دراسة تحليلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

إعداد الطالبة: منار الجوهرى. إشراف الأستاذ الدكتور: نبيل بشير الحلبي.

المستخلص:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى دراسة دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك من خلال إبراز دوره في فحص وتقييم إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية ومدى مساهمته في تطويرها بالشكل الذي يزيد من ثقة المعلومات الواردة في التقارير المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بدراسة تحليلية شملت على المقابلات الشخصية مع المدققين الداخليين والخارجيين، كما تم تصميم استبانة وزعت على 154/ مدققاً داخلياً وخارجياً في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 14/ مصرف، وقد تم استرداد 105/ استبانة قابلة للتحليل. تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي spss في تحليل البيانات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- 1- يوجد دور إيجابي بين تقييم الحوكمة والتأكد من الالتزام بها وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينها وبين تعزيز موثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- يوجد دور إيجابي بين تقييم إدارة المخاطر ومراجعة عمليات تحديد المخاطر والمستوى المقبول منها وتقييمها ودراسة البدائل المناسبة للاستجابة لها وتجنبها وبين تعزيز موثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 3- يوجد دور إيجابي بين تقييم نظم الرقابة الداخلية وفهم عناصرها والتحقق من التطبيق الفعلي لها وتحديد أوجه القصور والنقص فيها واقتراح الحلول المناسبة لتلافيها وبين تعزيز موثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 4- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً لسنوات الخبرة.

التعريفات الإجرائية

التدقيق الداخلي: نشاط استشاري موضوعي، يقدم تأكيدات استشارية بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنشأة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

مبادئ أخلاقيات المهنة: هي مجموعة من المبادئ الوثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها، وأيضاً قواعد السلوك التي تصف حدود السلوكيات المتوقعة من المدققين الداخليين. وتنطبق مبادئ أخلاقيات المهنة على الأطراف والجهات التي تتولى تقديم خدمات التدقيق الداخلي. والغرض منها هو تعزيز ثقافة أخلاقية رفيعة في أوساط مهنة التدقيق الداخلي بصفة عامة.

الخدمات الاستشارية: أنشطة تقديم المشورة والخدمات المتعلقة بها لعميل ما، والتي يتفق على طبيعتها ونطاقها مع هذا العميل، ويكون المقصود بها إضافة قيمة وتحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك من دون أن يضطلع المدقق الداخلي بأي مسؤوليات إدارية. ومن الأمثلة على هذه الخدمات تقديم المشورة والنصيحة والتسهيل والتدريب.

الاحتيال: أي عمل غير قانوني يتسم بالخداع والاختفاء أو انتهاك الثقة، وهذه الأعمال لا تعتمد على استخدام التهديد بالعنف أو القوة المادية. وتتركب أعمال الاحتيال من قبل الأطراف والمؤسسات بقصد الحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات. أو لتجنب دفع مبالغ، أو لتفادي فقدان خدمات، أو من أجل ضمان الحصول على مزايا شخصية أو تجارية.

الحوكمة: مزيج من العمليات والهيكلية التي يضعها المجلس لإعلام أنشطة المنشأة وتوجيهها وإدارتها ومراقبتها بغية تحقيق أهدافها.

إدارة المخاطر: عملية تحديد الأحداث أو المواقف المحتملة وتقييمها وإدارتها وتأمين الرقابة عليها، بهدف التوصل إلى تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة.

الرقابة: أي تصرف أو تدبير تتخذ الإدارة والمجلس وجهات أخرى بهدف إدارة المخاطر وزيادة درجة احتمال تحقيق الغايات والأهداف المنشودة. إن الإدارة تخطط أداء التدابير الكافية وتنظمه وتوجهه لتقديم تأكيدات معقول بأن الغايات والأهداف ستتحقق.

الموثوقية: تعني أن البيانات المالية خالية من الأخطاء المهمة ومحايطة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية استناداً إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الاكتمال والحيادية والخلو من الأخطاء.

الاكتمال: تعني أن تعبر المعلومات المالية عن كل المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يعبر عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

الحياد: يعني أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، وتكون المعلومات المالية محايدة عندما لا تعد التقارير المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز.

الخلو من الأخطاء: يقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف الأحداث الاقتصادية وبيانها، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.

الفصل الأول: الإطار العام والدراسات السابقة.

- 1-1- المقدمة.
- 2-1- مشكلة البحث.
- 3-1- أهمية البحث.
- 4-1- أهداف البحث.
- 5-1- الدراسات السابقة.
- 6-1- فرضيات البحث.
- 7-1- أنموذج البحث.
- 8-1- حدود البحث ومحدداته.

1-1- المقدمة

تعد البنوك إحدى الركائز الأساسية التي تدعم الاقتصاد الوطني، كما ينظر إليها على أنها قلب الاقتصاد وعصب الحياة الاقتصادية المعاصرة، التي لها دور فعال في التنمية وإدارة العملية الاقتصادية وضبط التوازن الاقتصادي، وإن من بين العوامل التي تحكم استمرار عمل هذه البنوك والمنشآت المالية وتقدمها ونجاحها هو اعتمادها إلى حد كبير على دقة تنظيمها الداخلي بصفة عامة، وعلى جودة أنظمة الرقابة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي فيها بما يضمن إنجاز أعمالها ودقة المعلومات والبيانات وصحتها.¹

حظي نشاط التدقيق الداخلي عناية كبيرة مع التطورات والتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي واتساع حجم المنشآت وتعدد عملياتها وذلك ما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة مما تطلب لجوء أصحاب الأموال إلى المدقق ليطمئن المالك على نتيجة أمواله المستثمرة، ومن هذه الأخيرة أصبحت المنشأة في حاجة ملحة إلى وظيفة التدقيق الداخلي التي تساعد في تزويد مختلف الأطراف المعنية بمعلومات دقيقة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ القرارات على أسس معينة، الأمر الذي دعا إلى دراسة المشاكل التي تواجه نشاط التدقيق الداخلي في المنشأة وضرورة أن تحقق معلومات التقارير المالية معايير الجودة النوعية.²

وفي هذا السياق كان لابد من الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي أصبحت تعد من الركائز الأساسية، التي تلعب دوراً هاماً وجوهرياً في نجاح النشاط الاقتصادي، لذا كان يجب أن تتوفر فيها بعض الخصائص التي تنعكس نتائجها على التقارير المالية. لذلك فقد طور الإطار المفاهيمي لكل من معايير المحاسبة الدولية والتقرير المالي IFRS والإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في إطار مشترك بينهما وحدد هذا الإطار صفات خاصة للمعلومات المحاسبية وسمات سميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.³ كان أول صدور لها في القائمة رقم (2) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية لسنة 1980 والمتعلق بالخصائص النوعية التي ينبغي أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والأسس التي ينبغي استخدامها

¹ أبو شعبان، رنده محمد سعيد، 2016، دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

² د.القاضي، حسين، وآخرون، 2008، التدقيق الداخلي.

³ كنعان، أماني، 2014، أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في مرجعة الحسابات، جامعة دمشق.

للحكم على فائدة تلك المعلومات، وقد حدد البيان المذكور مجموعتين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المجموعة الأولى تمثل الخصائص الأساسية وهي تشتمل على نوعين، الأول الملاءمة وتتضمن: القيمة الاسترجاعية، والقيمة التنبؤية. والثاني الموثوقية وتتضمن: الخلو من الأخطاء والحيادية، الاكتمال. أما المجموعة الثانية وهي الخصائص الثانوية (الداعمة) وهي القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب والقابلية للتحقق.¹

وعليه فإن هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه نشاط التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2-1- مشكلة البحث:

على الرغم من الإصدارات المتلاحقة لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي IAASB التي تهدف إلى تطوير مهنة التدقيق الداخلي لتصبح قادرة على توفير الحماية من الغش والتدليس الذي قد تمارسه الإدارات، والعمل على تعزيز موثوقية التقارير المالية للمصارف ودقتها، إلا أنه يبقى هنالك تساؤل رئيسي وهو هل وصل نشاط التدقيق الداخلي إلى النقطة التي يمكن معه تعزيز موثوقية التقارير المالية خاصة وأن المدقق الخارجي الذي يصادق على التقارير المالية يعتمد على مدى جودة التدقيق الداخلي في تحديد حجم عينته؟

وبذلك تتمحور مشكلة البحث حول بيان دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الإجابة على السؤالين الآتيين:

- 1- هل يوجد دور بين التدقيق الداخلي وتقييمه (إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية) وموثوقية التقارير المالية وخصائصها المتمثلة بـ (الاكتمال والخلو من الأخطاء والموضوعية) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

¹ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2019، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن.

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1-1 هل للتدقيق الداخلي دور في تقييم إجراءات الحوكمة وتعزيز موثوقية التقارير المالية

للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2-1 هل للتدقيق الداخلي دور في تقييم إدارة المخاطر وتعزيز موثوقية التقارير المالية

للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3-1 هل للتدقيق الداخلي دور في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتعزيز موثوقية التقارير

المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2- هل يوجد دور بين التدقيق الداخلي وموثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق

دمشق للأوراق المالية تعزى إلى عامل الخبرة؟

2-1- أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الناحية العلمية لكونها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، فهو يعد استكمالاً للدراسات السابقة التي تتحدث عن التدقيق الداخلي الذي يعد أداة إدارية مهمة في المنشأة، وبهدف:

1- تظهر أهمية البحث من ضرورة الحصول على معلومات تتسم بالموثوقية والشفافية بشكل

يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية، خاصة في ظل تعدد الأطراف

المستخدمة للتقارير المالية واختلاف وجهات نظرهم تجاه الفائدة المرجوة منها.

2- فضلاً عن ذلك تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها توضح أهمية دور التدقيق الداخلي

بالنسبة للقطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية، من خلال إبراز فعالية التدقيق

الداخلي عنصراً جوهرياً من عناصر ضبط الأداء المالي والإداري ودوره في فحص إجراءات

الحوكمة وتقييمها وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وتطبيقها على نحو سليم بالشكل

الذي يحسن من الأداء ويمكن من الحصول على نتائج أفضل بمستوى عالٍ من الجودة.

3- كما تبين هذه الدراسة أيضاً أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للجهات المستخدمة للتقارير

المالية، فتسهم في التعرف على دور التدقيق الداخلي في مراجعة العمليات والجراءات

والأنشطة والتحقق من كفاءة أنشطة الحماية والدقة بهدف زيادة ثقتهم بالنتائج وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الملائمة بما يخدم مصالحهم.

4-1- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وإلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- 1) التعرف على دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2) التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم إجراءات الحوكمة وموثوقية التقارير المالية.
- 3) التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية.
- 4) التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية.
- 5) التعرف على دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي تعزى على عامل الخبرة.

5-1- الدراسات السابقة:

استعرضت الباحثة الدراسات السابقة حيث كونت من خلال هذه الدراسات إطاراً معرفياً كاملاً حول موضوع بحثها ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات مرتبة حسب التسلسل التاريخي:

الدراسات باللغة العربية:

- 1) دراسة (محمد)، 2022، بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات - دراسة ميدانية على مجموعة شركات جيااد الصناعية العاملة بالسودان"¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير كفاءة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، والتعرف على مدى أثر استقلال المراجع الداخلي في التعيين وعدم الاشتراك في الأعمال التنفيذية داخل المنشأة، في سبيل تحقيق أهداف الدراسة اختبرت ثلاث فرضيات للدراسة، واتبعت الدراسة

¹ محمد، كزار محمد حسن، 2022، دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات -دراسة ميدانية على مجموعة شركات جيااد الصناعية- السودان، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 8، العدد: 1.

المنهج التحليلي الوصفي، وتمثل مجتمع الدراسة من المراجعين والإداريين العاملين بمجموعة شركة جياذ الصناعية، واختبرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، فوزع 60 استبيان وقد استرجع 48 استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة 80%، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن المسائل الخاصة بالمنشأة كلها، وهذا بتوفير معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمنشأة، ويتوقف دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات على ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المراجعين الداخليين والأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات لكيفية جعل المراجعة الداخلية نشاطاً يضيف قيمة للمنشأة ويحمي حقوقهم بها.

(2) دراسة (النويلاتي)، 2018، بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية السورية".¹

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية السورية، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف قام الباحث بدراسة تحليلية شملت على استخدام الاستبيان بصفته وسيلة أساسية لجمع البيانات، ووزعت 16 استبانة لكل من الشركات الصناعية المدروسة، وبلغ عدد الشركات المدروسة 29 شركة صناعية، إضافة إلى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع متخذي القرار والمدققين الداخليين في الشركات الصناعية السورية. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد علاقة إيجابية بين نشاط التدقيق الداخلي وتحسين كل من نوع القرارات الإدارية وتحسين قرار متخذ القرارات الإدارية، وتحسين مراحل اتخاذ القرارات الإدارية، وتحسين توقيت اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية السورية. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدور نشاط التدقيق الداخلي في تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية السورية تعزى إلى عامل الخبرة.

(3) دراسة (السامرائي)، 2016، بعنوان: "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية".²

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان، وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة (2016)، والبالغ عددها (6) شركات، أما عينة الدراسة

¹ النويلاتي، نور الدين، 2018، "دور التدقيق الداخلي في تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية السورية- دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير في جامعة دمشق - كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة.

² السامرائي، محمد حامد، 2016، "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية-دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية"، رسالة ماجستير في جامعة الشرق الأوسط- كلية الأعمال- قسم المحاسبة.

فقد شملت المدراء الماليين والمحاسبين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين العاملين في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددهم (61)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصال على جودة التقارير المالية في الملاءمة والتمثيل الصادق في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

4) دراسة (أبو شعبان)، 2016، بعنوان: "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".¹

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وذلك في المصارف العاملة في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدمت البيانات الثانوية والبيانات الأولية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، وصممت استبانة وزعت على المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة بواقع عدد 24 مدققاً داخلياً، ومن أهم نتائج الدراسة أن كفاءة المدقق الداخلي تلعب دوراً مهماً في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، كما أن الصلاحيات الممنوحة له تزيد من هذا الدور، ويهتم المدقق الداخلي بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية التي بدورها تساعد على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وكذلك قيامه بمراجعة امتثال المصرف للقوانين والأنظمة وشمولية عمله تؤثر إيجاباً على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، وأن اهتمام المدقق الداخلي بمتابعة نظم العمليات الالكترونية تساعد على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، مع ملاحظة انخفاض نسبة توفر الاهتمام الكافي بإجراءات إدارة هذه النظم من قبل بعض المصارف لتخفيض مخاطرها التشغيلية.

5) دراسة (حمادة)، 2010، بعنوان: "أثر الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية".²

اتجهت معظم الشركات إلى تصميم أنظمة معلومات محاسبية بمواصفات محددة، وخاصة في ظل تكنولوجيا المعلومات. وذلك بهدف السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية في تلك الشركات وضمان موثوقية كبيرة لها.

تتناول هذه الدراسة الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة ووزعت على مكاتب مراجعة

¹ أبو شعبان، رنده، 2016، "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية- غزة- كلية التجارة- قسم المحاسبة والتمويل.

² حمادة، رشا، 2010، "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول.

الحسابات في مدينة دمشق، وقد تضمنت الاستبانة الضوابط الرقابية العامة الأربعة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المتمثلة في الضوابط التنظيمية _ وضوابط الرقابة على الوصول، وضوابط أمن الملفات وحمايتها، وضوابط تطوير النظام وذلك في أثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات.

الدراسات باللغة الأجنبية:

(1) دراسة (Tamimi)، 2021، بعنوان "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من وجهة نظر مدراء المخاطر في القطاع المصرفي".¹

The role of internal audit risk management from the perspective of risk manager in the banking sector.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من منظور مديري المخاطر في البنوك العاملة في فلسطين، مع مراجعة مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته وأهدافه ومبادئه ودوره في إدارة المخاطر. الأشخاص المستهدفون هم مديرو المخاطر في البنوك العاملة في فلسطين. النتائج الرئيسية التي توصل إليها. أولاً، العامل الرئيسي في إدارة المخاطر هو كفاءة مدير المخاطر، ويركز التدقيق الداخلي على تقييم قسم إدارة المخاطر والتأكد من كفاءة ممارسات إدارة المخاطر في التعامل مع هذه المخاطر. ثانياً، تشارك إدارات التدقيق الداخلي في البنوك العاملة في فلسطين في تقديم المشورة والاقتراحات والتوصيات لإدارة المخاطر.

(2) دراسة (Suryana)، 2018، بعنوان: "دور عمليات التدقيق الداخلي في جودة التقارير المالية".²

The role of the internal audits to the quality of financial reporting.

¹ Tamimi .,O., 2021. The role of internal audit risk management from the perspective of risk manager in the banking sector. Australasion accounting, business and finance journal. Volume15, issue2.

² Suryana, usdi, 2018, "the role of internal audits to the quality of financial reporting- survey of the banks are listed on the Indonesia stock exchange ", reports of economics and finance, vol 4, no.1, HIKARI Ltd.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور عمليات التدقيق الداخلي للحسابات على نوعية التقارير المالية. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وقد جمعت البيانات عن طريق توزيع الاستبيانات على 43 مصرفاً مدرجاً في بورصة اندونيسيا، شملت عينة الدراسة لجان التدقيق ومدراء التدقيق الداخلي والمدراء الماليين والمحاسبين، إن أنواع البيانات التي استخدمت كبيانات أولية هي نتيجة لرودود أفعال المحاسبين على الاستبيان، وقد حصل على البيانات الثانوية من التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة.

وقد أظهرت نتائج البحث وجود دور هام للمراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية، وتكون جودة التقارير أعلى إذا كان للتدقيق الداخلي دور في استكمال الأهداف وفهمها والإدارة ونطاق العمل وتطبيق المبادئ في أثناء تنفيذ وظيفة التدقيق الداخلي.

(3) دراسة (Gideon & Fredrick)، 2014، بعنوان: "تحليل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر - دراسة حالة في كينيا" -¹

An analysis of the role internal audit in implementing risk management- a study of state corporations in kenya-.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في كينيا، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة مسحية شملت 9 مؤسسات من مؤسسات القطاع العام، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

- الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة مخاطر المنشأة هو توفير ضمانات للمنشأة حول فعالية إدارة المخاطر.
- يجب على إدارة المنشآت العامة تهيئة بيئة مناسبة من شأنها أن تدعم إدارة التدقيق الداخلي، لإنجاز مسؤولياتها إنجازاً فعالاً ولتزويد الإدارة العليا بالتأكيد على أن مخاطر المنشأة تدار إدارة فعالة.

¹ Fredrick, odoyo, & gideon, omwono, 2014, " An analysis of the role internal audit in implementing risk management- a study of state corporations in kenya-", international journal of business and social science, vol 5, no.6.

4) دراسة (Soh & Martin)، 2011، بعنوان: "وظيفة المراجعة الداخلية: تصورات أدوار المراجعة الداخلية وفعاليتها وتقييمها".¹

The internal audit function: perceptions of internal audit roles.

هدفت هذه الدراسة أساساً إلى تقديم نظرة ثاقبة عن الأدوار والمسؤوليات الحالية للتدقيق الداخلي والعوامل التي ينظر إليها على أنها ضرورية لضمان فعاليتها إضافةً إلى فحص ممارسات تقييم الأداء الحالي للتدقيق الداخلي، وقد استخدمت المقابلات شبه المنظمة للحصول على تصورات ممثلي إدارة الشركات الرئيسية في استراليا حول الدور المنظور للتدقيق الداخلي إضافةً إلى فعالية التدقيق الداخلي في تصميمه وقياسه وتقييمه.

نتائج الدراسة تشير إلى توسع كبير وتركيز دور التدقيق الداخلي وتصورات فعالية كبير وأرجعت تلك التغيرات التنظيمية الأخيرة وزيادة الوعي لقيمة نوعية وظيفة التدقيق الداخلي والتحويلات الثقافية الشاملة، فضلاً عن زيادة نوعية الأفراد في المهام الرئيسية في كل من وظائف التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق، ومع ذلك فإن النتائج أيضاً تشير إلى أن تقييم الأداء للتدقيق الداخلي لم تتطور تطوراً معاصراً وأن هناك اختلال بين الدور والتقييم يؤدي إلى صعوبة في تقييم مدى تلبية وظائف التدقيق الداخلي لتوقعات أصحاب المصلحة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

جدول رقم (1)

البيان	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
هدف البحث	هدفت أغلب الدراسات السابقة لمعرفة دور التدقيق الداخلي في متغيرات مختلفة ومدى فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي.	هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية.
مجتمع وعينة البحث	الشركات المدرجة في السوق المالي والبنوك والشركات الصناعية.	المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

¹ Soh, dominic, & martinov- bennie, nonna, 2011, "The internal audit function: perceptions of internal audit roles ", managerial auditing journal, vol 26, no.7.

بيئة الدراسة	الشركات الصناعية في سوريا وعمان- المصارف في فلسطين واندونيسيا- مؤسسات القطاع العام في كينيا وأستراليا.	المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، سورية.
منهجية البحث	دراسة حالة -دراسة ميدانية -دراسة تطبيقية - دراسة تحليلية.	دراسة تحليلية.
متغيرات البحث	المتغير المستقل: التدقيق الداخلي. المتغيرات التابعة: (تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية -جودة التقارير المالية -تقييم إدارة المخاطر التشغيلية -إدارة المخاطر).	المتغير المستقل: التدقيق الداخلي. المتغير التابع: تعزيز موثوقية التقارير المالية.
الأساليب الإحصائية المستخدمة	النسب المئوية والتكرارات، والمتوسط الحسابي، اختبار (ألفا كرونباخ)، معادلة سبيرمان براون للثبات، اختبار T-test، اختبار المقارنات One way anova، الانحراف المعياري، ومعامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات....	اختبار الصدق والثبات. النسب المئوية والتوزيعات التكرارية، والوزن النسبي. اختبار الفرضيات T- test. اختبار المقارنات One way anova.

6-1-فرضيات البحث:

تمثل فرضيات البحث المحاور الرئيسية والقضايا التي ترتبط مباشرة بمشكلة البحث ومتغيراته، وتختبر لإثبات صحتها أو نفيها من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة، وذلك في ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقاً للهدف منه. وهي:

1- لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في تقييمه (لإجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية) وموثوقية التقارير المالية بخصائصها المتمثلة ب (الاكتمال والخلو من الأخطاء والموضوعية) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويتمتع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

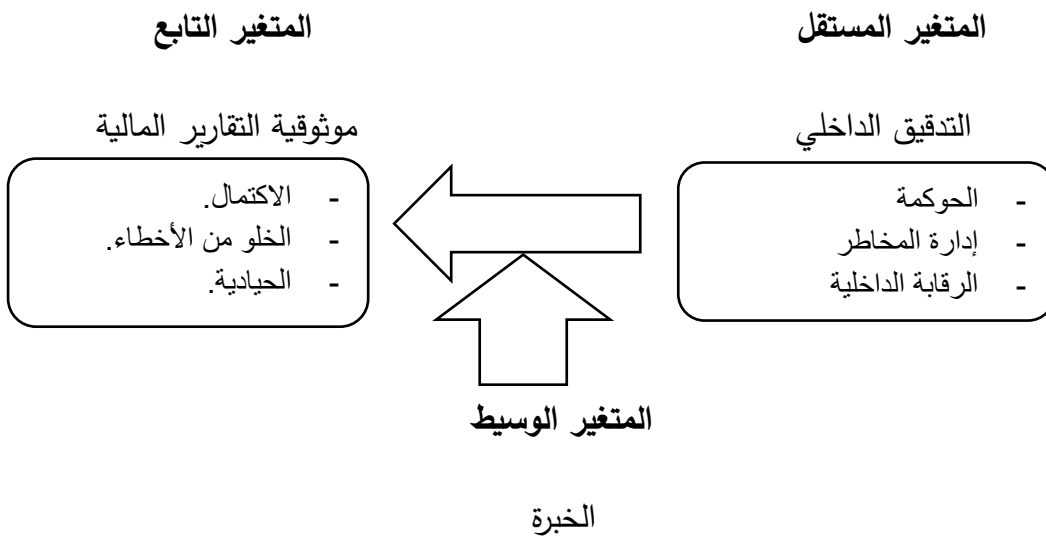
- 1-1- لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في تقييم إجراءات الحوكمة وتعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 1-2- لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وتعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 1-3- لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تعزى على عامل الخبرة.

7-1- أنموذج البحث:

يتمثل أنموذج البحث في بيان علاقة المتغيرات المستقلة في التابعة وفقاً لفرضيات البحث وأسئلته، فحددت المتغيرات على النحو التالي:

المتغير المستقل: التدقيق الداخلي وتقييمه (إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية).

المتغير التابع: تعزيز موثوقية التقارير المالية. وتتضمن (الخلو من الأخطاء، الحيادية، والاكتمال).



8-1- حدود ومحددات الدراسة:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

1. الحدود المكانية ستجرى الدراسة على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: فستجرى الدراسة للمصارف في سوق دمشق للأوراق المالية خلال المدة (2020-2022).

أما محددات الدراسة فنتمثل فيما يلي:

- 1- صعوبة إقناع إدارات المصارف بالتعاون تعاوناً كبيراً مع الباحثة لإجراء المقابلات وتوزيع الاستبانات على المدققين الداخليين وجرى التغلب عليها من خلال محاولة شرح أهمية الدراسة وسرية المعلومات وألا تستخدم إلا في أغراض الدراسة.
- 2- اعتمدت الدراسة التحليلية على ملاحظات الباحثة من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع المشاركين بالبحث والاستبيان لاختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الثاني: التدقيق الداخلي ومعاييره.

المبحث الأول: طبيعة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره.

المبحث الثاني: ميثاق الأخلاق والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: إجراءات المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإجراءات التدقيق الداخلي في المصارف.

المبحث الأول: طبيعة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره.

1-1 مقدمة:

لقد ظهر التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة بعد ظهور التدقيق الخارجي للحسابات بزمان طويل، كما أدت عوامل كثيرة إلى ضرورة وجوده خاصةً بعد كبر حجم المنشآت وتوسعها، وشدة الحاجة إلى البيانات والتقارير الملائمة والموثوقة، التي تتطلبها حاجة المستويات العليا في إدارة المنشأة، لكي تطمئن إلى سير العمل في النشاطات الداخلية كلها، ومدى ملاءمتها لما هو مخطط ومرغوب فيه، وسعيًا إلى توفير الحماية الكافية لأصول المنشأة، وتقييم أداء المستويات المسؤولة كلها، والتشجيع على تحقيق الكفاءة والإنتاجية والإدارة في المنشأة.¹

وأصبحت مهنة التدقيق الداخلي تحظى باهتمام عالمي كبير، ودعم من قبل مجالس الإدارات، نظراً للفضائح المالية الكبيرة، من اختلاسات وخسائر تكبدتها أكبر المصارف والمنشآت في أنحاء العالم.²

وتعد وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف، لما لها من أثر في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتطويره، وقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتقييمها، وتدعيم الحوكمة في المصرف، وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الاستغلال للموارد وصولاً إلى الجودة الشاملة، وبالتالي الثبات في وجه المنافسة.³

1-2 مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره

لقد تحدد مفهوم التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة تحديداً أكثر ملاءمة للتطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية، إضافة إلى ضغوط العولمة، والحوادث الأخيرة للفضائح المالية التي أصابت الكثير من المنشآت العالمية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة، وما تبعها من أحداث متلاحقة مما أدى إلى ضرورة وجود مجموعة من الضوابط الأخلاقية، والمبادئ المهنية

¹ المدھون، رعدة إبراهيم، 2104، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

² مراد، درويش، 2015، "استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر المصرفية - دراسة تطبيقية"، أطروحة دكتوراه في مراجعة الحسابات، جامعة دمشق.

³ مراد، درويش، 2015، مرجع سبق ذكره.

التي من دونها يصعب تحقيق الثقة والمصادقية في البيانات، والمعلومات التي يحتاج إليها عالم المال والاستثمار، إضافة إلى تزايد حالات الغش والتلاعب التي مست كبرى المنشآت والتي انعكست على تعقد المشاكل الإدارية لهذه المنشآت نتيجة لتنوع نشاطاتها وتوسع حجم أعمالها مما أدى إلى فقدان المجتمع المالي للثقة في الأنظمة الإدارية والرقابة المحاسبية.¹ وقد تمثل هذا الاهتمام بتزايد رغبة المنشآت بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي ودعمها بالموارد البشرية ذات الكفاءات المهنية العالية بهدف التحقق من سلامة العمليات المالية والمحاسبية من خلال تتبع حالات الغش والتلاعب والأخطاء وحماية الأصول، والتحقق من دقة السجلات المحاسبية واكتمالها، والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية، فضلاً عن تقييم فعالية نظم إدارة المخاطر وكفاءتها، وكذلك تقييم كفاءة العمليات التشغيلية وذلك لمساعدة إدارة المنشآت في اتخاذ القرارات المناسبة ورسم السياسات المستقبلية والوصول إلى إنجاز أهدافها الإنجاز المطلوب.²

وبالتالي تغيرت النظرة إلى مفهوم التدقيق الداخلي فقد أصبح بمفهومه الحديث لا يهتم بالتدقيق المالي والمحاسبي فقط ولا يقدم الخدمات التأكيدية فقط، بل توسع ليشمل النشاطات كلها داخل المنشأة سواء كانت مالية أو غير مالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء والعمل على معالجتها أو الحد منها وذلك من خلال الخدمات الاستشارية التي أصبح يقدمها إضافة إلى الخدمات التأكيدية.³

يمكننا عرض المراحل التي تطور خلالها مفهوم التدقيق الداخلي على النحو التالي:⁴

أولاً- المرحلة الأولى: ما قبل سنة 1947:

كان يقصد بالتدقيق الداخلي النشاط الذي يقوم به مجموعة من موظفي المنشأة لتعقب الأخطاء فكان الهدف آنذاك وقائي ينحصر في اكتشاف الغش والتلاعب ولم يكن هدفاً بناءً ويتمثل الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي بالجهة التي تقوم بعملية التدقيق.

¹ النعيمات، سعيد، 2010، بيان أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في قطاع البنوك التجارية الأردنية، المجلة العلمية لكلية التربية، (المجلد 1، العدد 8).

² أبو شعبان، رنده، 2016، "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية -دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة.

³ محمد شريف محمد، أم سلمة، 2017، "التدقيق الداخلي للجودة وأثره على المخاطر المصرفية -دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني"، رسالة ماجستير في إدارة الجودة الشاملة والامتياز، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

⁴ بدران، سناء، "المحاسبة المتقدمة"، 2012، برنامج محاسبة البنوك والبورصات، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها.

ثانياً- المرحلة الثانية: ما بين عام 1947 حتى عام 1957:

تم تأسيس المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors) IIA في عام 1941 حيث ساهم في دعم وتطوير مفهوم التدقيق الداخلي من خلال إصدار أول توصياته عن التدقيق الداخلي ومسؤوليات المدقق الداخلي عام 1947 حيث عرف الداخليين التدقيق الداخلي على أنه:

"نشاط محايد يتم داخل المنشأة بهدف فحص العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات كأساس لتوفير خدمات وقائية وبناءة للإدارة". فهي نوع من أنواع الرقابة التي تمارس وظيفتها من خلال قياس وتقييم الأنواع الأخرى للرقابة. وهي تهتم أساساً بالنواحي المالية والمحاسبية للعمليات.¹ ومن هذا التعريف ترى الباحثة ما يلي:

1. إن هذا التعريف قد صدر عام 1947 أي بعد مرور ست سنوات على إنشاء معهد المدققين الداخليين وهو يمثل أول اعتراف بأهمية التدقيق الداخلي.
2. أن التدقيق الداخلي يمثل أداة بناءة بجانب كونها أداة وقائية.
3. أن مجال المدقق الداخلي قد اتسع داخل الإدارات المالية والمحاسبية بحيث أصبح من حق المدقق الداخلي الاطلاع على كافة الدفاتر والسجلات.
4. من أساسيات عمل المدقق الداخلي القيام بالأعمال المحاسبية والمالية غير أنه يمكن أن تقوم بأعمال أخرى غير المالية والمحاسبية، كالتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح وتقييم إجراءات الحوكمة، وتقويم الرقابة الداخلية للمنشأة.
5. أن المستفيد الوحيد هو إدارة المنشأة.

ثالثاً- المرحلة الثالثة: ما بين 1957 حتى 1971:

في هذه المرحلة أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA تعريف آخر للتدقيق الداخلي كالتالي: "نشاط تقييمي محايد يتم داخل المنشأة بهدف فحص العمليات المحاسبية والمالية وغيرها

¹ The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (New York: the institute of internal auditors, 1947).

من العمليات أساساً لخدمة الإدارة فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية التي تمارس وظيفتها من خلال قياس الأنواع الأخرى للرقابة وتقييمها".¹

وترى الباحثة من هذا التعريف ما يلي:

1. أن مجال التدقيق الداخلي مازال يركز على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وإن كان قد أدرج (وغير ذلك من العمليات) بمعنى العمليات المتعلقة بالتشغيل.
2. أن التدقيق الداخلي أصبح جزءاً من نظام الرقابة الإدارية.
3. أن التدقيق الداخلي لم يعد يقتصر على الأهداف الوقائية، ولكنه تناول أيضاً الأهداف البناءة من خلال قيام المدقق الداخلي بتقييم المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها فضلاً عن توجيه الموظفين وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات.

رابعاً- المرحلة الرابعة: ما بين 1971 حتى 1981:

وضع تعريف آخر للتدقيق الداخلي عام 1971 عرف على أنه: "نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة بهدف فحص العمليات أساساً لخدمة الإدارة". فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية التي تمارس وظيفتها من خلال قياس الأنواع الأخرى للرقابة وتقييمها".²

وترى الباحثة من هذا التعريف ما يلي:

1. أصبح التدقيق الداخلي فحصاً لجميع العمليات، ومعنى ذلك أنها تشمل جميع عمليات المنشأة سواء كانت مالية ومحاسبية أو عمليات أخرى.
2. أن فحص العمليات المحاسبية والمالية لم يعد له الأهمية أو الأولوية الخاصة التي كانت لها في التعريف السابقة.

¹ The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (New York: the institute of internal auditors, 1957).

² The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (Florida: the institute of internal auditors, 1971).

خامساً- المرحلة الخامسة: ما بين 1981 حتى 1999:

وضع تعريف جديد للتدقيق الداخلي عام 1988 جاء فيه أن التدقيق الداخلي هو "نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لخدمة المنشأة فهو نظام رقابي يمارس وظيفته من خلال اختبار نظم الرقابة الأخرى وتقييم فعاليتها وملاءمتها".¹

من هذا التعريف ترى الباحثة:

1. أن التدقيق الداخلي يجرى لخدمة إدارة المنشأة وأعضاء مجلس إدارتها أي تخدم المنشأة كلها.

2. أن وظيفة التدقيق الداخلي توسعت لتشمل عمل الاختبارات المختلفة وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الأخرى وملاءمتها في المنشأة.

وفي عام 1991 أصدر المعهد للمدققين الداخليين IIA تعريفاً آخر للتدقيق الداخلي وجاء فيه: "التدقيق الداخلي هو وظيفة تقويمية محايدة تُشكل داخل المنشأة لاختبار أنشطة المنشأة وتقييمها كخدمة للمنشأة".²

وترى الباحثة من هذا التعريف:

1. أن التدقيق الداخلي وظيفة تقوم بها وحدة إدارية مستقلة من وحدات المنشأة.
2. أنها تخدم إدارة المنشأة.
3. أن الغرض الأساسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة المنشأة في القيام بأعبائها بصورة فعالة. وذلك من خلال:

- اختبار النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي.
- فحص المعلومات المالية والإدارية والذي يتضمن الوسائل المتعلقة بتحديد التقارير وقياسها وإعدادها.
- اختبار أنشطة المنشأة وتقييمها.

¹ The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (Altamonte spring, Florida, USA: the institute of internal auditors, 1981).

² The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (Altamonte spring, Florida, USA: the institute of internal auditors, 1991).

سادساً- المرحلة السادسة: من عام 1999 حتى عام 2010:

أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1999 تعريفاً للتدقيق الداخلي على أنه: "نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة من خلال التحقق من اتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة وإدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى".¹

وترى الباحثة من هذا التعريف ما يلي:

1. لم تحدد الجهة التي تقوم بالتدقيق سواء من داخل المنشأة أو من خارجها وبالتالي إتاحة الفرصة أمام التعاقد الخارجي للقيام بعملية التدقيق.
2. إدراك الأهمية المتزايدة لمفهوم الحوكمة وإدارة المخاطر في المنشأة.
3. الاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للتدقيق لتلبية لاحتياجات الإدارة.

وفي عام 2001 أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي التعريف الشامل والمفهوم الجديد المتطور للتدقيق الداخلي الذي يناسب التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال و عرفه على أنه: "نشاط تأكيد واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة قيمة عمليات المنشأة وتحسينها، والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنظمة بهدف تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر وتحسينها، والرقابة والحوكمة".²

وفي عام 2010 قام المعهد بتعريف التدقيق الداخلي على الشكل التالي: "التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنشأة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة".³

¹ الوردات، خلف عبد الله، 2018 ، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية"، الطبعة الثالثة، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

² The institute of internal auditors, standards for the professional practice of internal auditing, 2009. www.theiia.org.

³ The institute of internal auditors, Op cit, 2010.

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم التدقيق الداخلي عبر المراحل المختلفة التي مر بها إلا أنها في معظمها ركزت على الهدف من التدقيق الداخلي والمتمثل بخدمة إدارة المنشأة، وقد أكد على ذلك إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي رقم (610) من خلال تحديد التدقيق الداخلي على أنه: "نشاطات التأكيد والاستشارات المصممة لتقييم فاعلية حوكمة المنشأة وتحسينها وإدارة المخاطر وآلياتها الخاصة للرقابة الداخلية".¹ وعليه فإن خصائص وصفات التدقيق الداخلي المعاصر هي:²

1. نشاط تأكيد: مهمته تقديم خدمات تأكيدية للإدارة وللمنشأة كلها. وذلك من خلال التأكد من حسن سير العمل وفحص مختلف العمليات المالية والتشغيلية في المنشأة، والتقييم الفعال والموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص عمليات إدارة المخاطر والرقابة، وعمليات الحوكمة.
2. نشاط استشاري: من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المختلفة في المنشأة المتمثلة بتوجيهات تقدم للإدارة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بأعمال الأنشطة المختلفة في المنشأة، ومثال ذلك تقديم المشورة والنصح فيما يتعلق بمسودات السياسات المختلفة وتدريب الموظفين ومراقبة التقييم الذاتي ودعم التخطيط الاستراتيجي.
3. نشاط موضوعي: يكون بعيداً عن التحيز في أثناء تقديمه الخدمات المختلفة وممارسة مهامه.
4. نشاط مستقل: أي استقلاليته عن أي نشاط إداري ومالي أو حتى الإدارة العليا في المنشأة ليحقق تقديم خدماته المختلفة بموضوعية وحيادية ويتحقق ذلك بتبعيته المباشرة إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

وبذلك تستنتج الباحثة أهمية دور التدقيق الداخلي في محيط الأعمال عامة وفي المصارف على وجه الخصوص، وذلك لمساعدة الإدارة في الحكم على كفاءة الأنشطة المصرفية وفعاليتها وتحقيق أهداف المصرف، وتقديم المقترحات والتوصيات التي تستهدف تحسين إجراءات العمل

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، "المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض.

² البجيرمي، شادي، 2011، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية في المصارف السورية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.

والحصول على ثقة العملاء بالمنتجات المصرفية، الأمر الي يتطلب الدعم المستمر والكافي من مجلس الإدارة لإدارة التدقيق الداخلي، وتعزيز استقلاليتها وموضوعيتها من أجل تحقيق أهداف التدقيق الداخلي.

3-1 العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي:

هناك عديد من العوامل التي أسهمت في نشأة التدقيق الداخلي وتطور مفهومه، فلم يعد نشاط التدقيق يقتصر على حماية الأصول وتدقيق العمليات المالية وإنما اتسع نطاقه ليشمل العمليات الإدارية والتنشغيلية إلى جانب العمليات المالية وذلك للأسباب التالية:¹

1. زيادة حجم المنشآت وتعدد عملياتها.
2. الانتشار الجغرافي وعلى نطاق واسع للمنشآت مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا في هذه المنشآت ومنفذي الأعمال فيها.
3. اهتمام الإدارة بمتابعة نتائج أداء الأعمال أولاً بأول نظراً لتعدد العمليات الإنتاجية وتطور اساليبها التكنولوجية، ولمساعدتها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المناسبة.
4. اتباع أسلوب اللامركزية الإدارية، فقد أدى الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشآت إلى تفويض السلطات والمسؤوليات وبالتالي ظهرت الحاجة إلى التحقق من سلامة استخدام السلطات المفوضة وتحمل المسؤولين المقابلة لها وفقاً للسياسات والإجراءات الإدارية المعمول بها.
5. حاجة المجتمع المالي إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير للوقوف على المركز المالي للمنشآت واتخاذ القرارات المناسبة.
6. حاجة الإدارة إلى معلومات دقيقة وذات موثوقية عالية لمراقبة الأداء مراقبة مستمرة بهدف منع الاحتيال والتقليل من فرص التلاعب واستبعاد أسباب الاسراف والضياع وكذلك الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات، والظهور أمام أصحاب المصالح بالمظهر اللائق.

¹ النويلاتي، نور الدين، 2018، "دور التدقيق الداخلي في تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية السورية- دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير جامعة دمشق، دمشق.

7. التحول من التدقيق الشامل التفصيلي إلى التدقيق باستخدام العينات (المراجعة الاختبارية) مما زاد من أهمية التدقيق الداخلي وتدعيم أنظمتهم ورفع مستواها.

8. ظهور المنشآت المالية الكبيرة التي تتطلب القيام بعمليات تدقيق مستمرة لأنشطتها للتأكد من سلامتها ودقتها، وخاصة أن الوقوع في الأخطاء أو حالات الغش في مثل هذه المنشآت يؤثر على سمعتها المالية والتشغيلية وبالتالي على الاقتصاد عامةً.

9. الزيادة في حالات فشل المنشآت وإفلاسها بسبب ضعف الأداء الرقابي في هذه المنشآت نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة، أو انخفاض جودة أداء لجان التدقيق أو غياب نشاط التدقيق الداخلي.

10. التطورات التكنولوجية: حيث جعلت تلك التطورات التكنولوجية دور التدقيق الداخلي أكثر أهمية في المنشأة لأنه هو من يقوم بتقييم نظم الرقابة والتأكد من كفاءتها وعملها كما يجب، علاوة على ذلك مكنت التقنيات الجديدة المدقق الداخلي من أداء اختبارات المراجعة والقيام بتحليلات قياًماً أسرع وأكثر جدوى اقتصادية.¹

وبذلك ترى الباحثة أن كل هذه العوامل أسهمت إسهاماً مهماً في زيادة الاهتمام بنشاط التدقيق الداخلي وتطويره ليمثل أداة تقييمية موضوعية تعمل على تقويم نظم الرقابة الداخلية وتطويرها وتقويم المخاطر المختلفة التي تحيط بها ورفع مستوى الحوكمة التي تدار المنشأة من خلالها.

4-1 أهداف التدقيق الداخلي:

تطورت أهداف التدقيق الداخلي واتسع نطاقها نتيجة التطورات التي حدثت في مفهوم التدقيق الداخلي، فلم يعد يقتصر نشاط التدقيق الداخلي على فحص العمليات المحاسبية والمالية ومراجعتها وتقييمها، إنما أصبح يشمل تقييم الأنظمة الإدارية والتشغيلية للوصول بالمنشأة إلى الأهداف المرجوة.

¹ القاضي، حسين يوسف، ودحوح، حسين أحمد، وقريط، عصام نعمة، 2008، "التدقيق الداخلي" منشورات جامعة دمشق، سوريا.

وعليه تتمثل أهداف التدقيق الداخلي بما يلي¹:

1. التأكد من دقة البيانات المحاسبية للاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية.

2. حماية أصول المنشأة من الاختلاس والتلاعب والمساهمة في تنظيم أنشطة المنشأة وتحديد المسؤوليات والصلاحيات تحديداً دقيقاً.

3. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الداخلية.

ويضاف أيضاً الأهداف التالية:²

1. التأكد من مدى ملاءمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة العمل وظروفه والتحقق من تطبيقها.

2. التأكد من التزام الإدارات والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات المعتمدة خلال مدة زمنية أو مالية معينة.

3. اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة الدوائر التنفيذية والأنشطة وفعاليتها، تأكيداً للمحافظة على الممتلكات والموجودات.

4. مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر.

5. مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

6. التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

7. إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية.

وكذلك حدد معيار التدقيق الدولي رقم 610/ أهداف التدقيق الداخلي وأشار إلى أن هذه الأهداف تعتمد على حجم المنشأة وهيكلها ومتطلبات الإدارة فيها، ويتمثل الهدف الأساسي بمساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية عملهم بفاعلية، وذلك من خلال:

¹ الشوبكي، يونس عليان، 2011، "أهمية التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية وأثر ذلك على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية- دراسة تطبيقية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، مؤتمر منظمات متميزة في بيئة جديدة.

² الوردات، خلف عبد الله، 2017، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA" دار الوراق للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

1) الأهداف المتعلقة بالحوكمة:¹

1. قد يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم آلية الحوكمة في تحقيقها للأهداف المتعلقة بالأخلاق والقيم، وإدارة الأداء والمساءلة، وإبلاغ المعنيين داخل المنشأة بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة، ومدى فاعلية الاتصالات بين المكلفين بالحوكمة والمدققين الخارجيين والداخليين والإدارة.

2) الأهداف المتعلقة بإدارة المخاطر:

1. قد يساعد قسم التدقيق الداخلي المنشأة عن طريق تحديد حالات التعرض المهمة للمخاطر وتقويمها والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (بما في ذلك فاعلية آلية التقرير المالي).

2. قد ينفذ قسم التدقيق الداخلي وإجراءات لمساعدة المنشأة في اكتشاف الغش.

3) الأهداف المتعلقة بالرقابة الداخلية:

1. تقويم الرقابة الداخلية: قد يكلف قسم التدقيق الداخلي بمسؤولية محددة لفحص أدوات الرقابة وتقويم عملها والتوصية بالتحسينات عليها. وفي سبيل القيام بذلك، يوفر قسم التدقيق الداخلي تأكيداً بشأن الرقابة. فعلى سبيل المثال قد يقوم قسم التدقيق الداخلي بتخطيط اختبارات وتنفيذها أو إجراءات أخرى لتوفير تأكيد للإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بتصميم الرقابة الداخلية وتطبيقها وفعاليتها التشغيلية، بما في ذلك أدوات الرقابة ذات الصلة بالتدقيق.

2. التحقق من المعلومات المالية والتشغيلية: قد يكلف قسم التدقيق الداخلي بفحص الوسائل المستخدمة في التعرف على المعلومات المالية والتشغيلية وتحديد قياسيةها وتصنيفها والتقرير عنها، وبإجراء استقصاءات محددة عن بنود بعينها، بما في ذلك إجراء اختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.

3. فحص الأنشطة التشغيلية: قد يكلف قسم التدقيق الداخلي بفحص جدوى الأنشطة التشغيلية وكفاءتها وفعاليتها، بما في ذلك الأنشطة غير المالية للمنشأة.

¹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، مرجع سبق ذكره.

أما المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA فقد أشار إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يشمل فحص نظم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة في المنشأة وتقييم فعاليتها وكفاءتها للتأكد من سلامة وجودة أداء هذه العمليات بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية لها وعليه حدد أهداف التدقيق الداخلي حسب نشرته لعام 2018 بما يلي¹:

- 1- تقييم موثوقية المعلومات واكتمالها، والتأكد من سلامة الوسائل المستخدمة في تحديد هذه المعلومات وقياسها وتصنيفها والتقرير عنها.
- 2- تقييم النظم المصممة للتأكد من مدى مطابقة عمليات المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتشريعات الموضوعة، التي من الممكن أن تكون لها تأثير ذو أهمية على هذه العمليات.
- 3- تقييم وسائل حماية أصول المنشأة وأساليبها، والتأكد من وجود هذه الأصول وسلامتها.
- 4- تقييم فعالية استخدام موارد المنشأة وكفاءتها.
- 5- تقييم عمليات المنشأة وأنشطتها للتأكد من مدى مطابقة النتائج التي جرى التوصل إليها مع أهداف المنشأة، وفيما إذا قد نفذت هذه الأنشطة وفقاً لما خطط له.
- 6- فحص عمليات الحوكمة وتقييمها.
- 7- فحص عمليات إدارة المخاطر في المنشأة وتقييمها.
- 8- تقييم جودة أداء المدققين الداخليين، ومدى التنسيق مع إدارة التدقيق الداخلي.
- 9- تقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بعمليات الحوكمة وسياسات إدارة المخاطر ونظم الرقابة في المنشأة، بالشكل الذي يتناسب مع أهدافها.
- 10- التقرير عن مخاطر الرقابة المحتملة بما فيها مخاطر الاحتيال والحوكمة، وأية قضايا أخرى قد تطلب من قبل مجلس إدارة المنشأة.
- 11- تقييم أية عمليات خاصة ببناءً على طلب من مجلس إدارة المنشأة، وبالشكل المناسب.

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة بأن أهداف التدقيق الداخلي قد تطورت تطوراً واضحاً فلم تعد تقتصر على الأهداف الوقائية المتمثلة في كشف الأخطاء والتلاعب والتأكد من دقة السجلات

¹ The institute of internal auditors, 2018, Model internal audit activity charter.

المحاسبية والعمل على حمايتها، بل تناولت أيضاً أهداف البناء والتي من خلالها أصبح التدقيق الداخلي أداة رقابية ذات طبيعة استشارية تسهم في فحص جوانب نشاط المنشأة المالية وغير المالية وتقييمها كلها من أجل تحديد نقاط القوة في أداء المنشأة والعمل على تحسينها تحسيناً مستمراً وجعلها أكثر فاعلية من جهة، وكذلك تحديد نقاط الضعف والانحرافات والعمل على تجنبها مستقبلاً واقتراح الحلول المناسبة لها إضافة قيمة للمنشأة وتحقيق أهدافها التحقيق الأمثل من جهة أخرى.

5-1 أنواع التدقيق الداخلي:

قسم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبة ببعضها بعضاً ولا يمكن فصل نوع عن الآخر في أثناء عملية التدقيق وذلك للوصول إلى أهداف التدقيق، وهذه الأنواع هي:¹

1. تدقيق الالتزام:

ويهدف إلى التأكد من التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة النافذة والمعمول بها في محيط عملها، إضافة إلى التأكد من التزام المستويات الإدارية المختلفة كلها بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة بالنظام الداخلي الخاص بها.

2. تدقيق العمليات:

وهو عبارة عن فحص لجميع عمليات المنشأة المختلفة وتدقيقها بهدف التأكد من إنجازها وتنفيذها طبقاً للسياسات المعتمدة من قبل الإدارة، والتحقق من أن مختلف المستويات الإدارية تنجز وظائفها وعملياتها بكفاءة وفعالية واقتصادية.

3. التدقيق المالي:

ويهدف إلى التأكد من دقة البيانات والمعلومات المالية وصحتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها كالتأكد من صحة عمليات الصرف حسب القوانين والتعليمات المعمول بها ضمن المنشأة في:

¹ أبو شعبان، رنده، 2016، "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

1- التأكد من سلامة اجراءات الصرف والتحقق من اعتماد السلطة المخولة لها وفي حدود المسموح.

2- التدقيق المستندي لعمليات الصرف المختلفة.

4. تدقيق نظم المعلومات:

ويهدف إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها، إضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، ويتضمن ذلك: أن السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات دقيقة، قابلة للتصديق، معدة في الوقت المناسب، كاملة ومفيدة.

5. تدقيق الأداء:

ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة ويطلق على هذا النوع التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية المختلفة ويجري ذلك من خلال:¹

1- تقييم الأداء: من حيث توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات الموجودة مع تقديم التقارير عنها والمشورة اللازمة للمعالجة.

2- الحكم على الكفاية وترشيد الانفاق: وذلك من خلال حصر أي ضياع في استخدام موارد المنشأة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع المجهود المكرر غير الضروري وأي اسراف في استخدام الموارد.

6. التدقيق البيئي:

والهدف منه:

1- قياس مدى التزام المنشأة بالقوانين الخاصة بالبيئة.

2- تدقيق نظم إدارة البيئة بما يفيد ألا تتعرض نظم العمليات الحالية لمخاطر بيئية في المستقبل.

¹ القاضي، حسين يوسف، وآخرون، 2008، "التدقيق الداخلي" جامعة دمشق، دمشق.

3- تحديد الأضرار البيئية المستقبلية المتعلقة بتسهيلات المعالجة والتخزين وتقييمها، والتخلص من النفايات.

وعامة على التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن المنشأة عملت على اعتماد المظاهر البيئية الأساسية والتزامها الكامل بها والقدرة على السيطرة وضبط أية مخالفات مستقبلية قد تضر بالبيئة وتوثر على عدالة القوائم المالية للمنشأة.

كما صنف التدقيق الداخلي بحسب وجهات النظر المتعددة والتي تختلف باختلاف المنظور إليه إلى:

1. التدقيق الداخلي حسب نطاق عملية التدقيق:

يقسم التدقيق الداخلي إلى نوعين رئيسيين:¹

1) التدقيق المالي: ويقصد به "الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً"، وبالتالي يقوم هذا النوع من التدقيق بتتبع سير العمليات المالية والمحاسبية ومراجعتها والتأكد من التزام القائمين عليها بالسياسات الموضوعة من قبل الإدارة العليا بهدف إظهار الوضع الحقيقي للمنشأة، فضلاً عن التحقق من سلامة الأصول وحمايتها من سوء الاستخدام أو الضياع وفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

2) التدقيق التشغيلي: "الفحص والتقييم الشامل لعمليات المنشأة بغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً لما كان مخطط لها ووفق الخطط والسياسات المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن أيضاً تقييماً لمدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

ويجب أن يتضمن هذا النوع من التدقيق التوصيات اللازمة لمعالجة المشكل والطرق والأساليب اللازمة لزيادة الكفاءة والربحية".

¹ النعيمات، سعيد، 2010، مرجع سبق ذكره.

ويطلق أيضاً عليه التدقيق الإداري أو تدقيق العمليات كونه يهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية والإدارية لأنشطة المنشأة.

2. التدقيق الداخلي حسب الجهة التي تقوم بعملية التدقيق:

و يصنف إلى:¹

(1) تدقيق داخلي من قبل وحدة /إدارة/ من داخل المنشأة:

تقوم وحدة إدارية من داخل المنشأة بعملية التدقيق الداخلي ويطلق عليها اسم إدارة التدقيق الداخلي وتكون هذه الإدارة مستقلة استقلالاً تاماً عن إدارة المنشأة، ولا تقوم بأي عمل من الأعمال التنفيذية في المنشأة سواء المالية أو التشغيلية أو الإدارية ويعين رئيس هذه الإدارة من قبل لجان التدقيق لدعم استقلاليتها.

(2) تدقيق داخلي من قبل جهة خارجية /التعاقد الخارجي/:

تقوم المنشأة بالتعاقد مع جهة خارجية متخصصة للقيام بعملية التدقيق الداخلي، وقد تزايد الاعتماد على مكاتب التدقيق لأداء كل مهام التدقيق الداخلي أو بعضها لأسباب عديدة منها:

1. ضعف استقلال المدقق الداخلي.

2. إخفاق بعض المدققين الداخليين في بعض المنشآت في أداء مهامهم كما يجب.

3. الرغبة في تخفيض تكلفة نشاط التدقيق الداخلي.

(3) تدقيق داخلي من قبل جهة مشتركة /التعاقد المشترك/:

يجري ذلك من خلال الاستعانة بالمصادر الخارجية في إنجاز مهام التدقيق الداخلي بالاشتراك مع إدارة التدقيق الداخلي الموجودة في المنشأة، ويكون ذلك إما باستمرار أو من أجل مهمة محددة فقط، وفي هذه الحالة يظل الإشراف على المهام من قبل فريق التدقيق الداخلي الموجودة بالمنشأة، ويعد هذا النوع من التعاقد من أفضل البدائل لسد الفجوة في أداء نشاط التدقيق الداخلي خاصة في المجالات الفنية والتكنولوجية المتعددة.

¹ كيرزان، فانت 2010، "مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها -دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير جامعة دمشق.

6-1 مقومات التدقيق الداخلي:

يمكن تلخيص أهم مقومات التدقيق الداخلي والتي تسهم في تحقيق فعاليتها في أربعة عناصر:¹

(1) قسم مستقل للتدقيق الداخلي.

(2) أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي.

(3) نظام جيد للرقابة الداخلية.

(4) نظام جيد للتقارير.

1. قسم مستقل للتدقيق الداخلي:

يعد قسم التدقيق الداخلي من أهم الدعائم التي تسهم في تحقيق الفائدة المرجوة منه، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

1- تدعيم مكانة المدقق الداخلي من خلال ترك سلطة التصديق النهائي لتعيين رئيس قسم التدقيق الداخلي أو عزله إلى مجلس إدارة المنشأة بناءً على التوصيات المناسبة من لجنة التدقيق، والتي تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الخبرة العلمية والعملية في المجالات المحاسبية والمالية.

2- في حال الرغبة بفصل المدقق أو نقله إلى أقسام أخرى داخل المنشأة، يجب أن يصدر القرار من مجلس الإدارة بناءً على تقرير أو توصية من رئيس قسم التدقيق الداخلي لضمان الحياد والاستقلال.

3- أن يكون المدقق الداخلي مسؤولاً أمام رئيس قسم التدقيق الداخلي الذي بدوره يقدم تقاريره إلى مجلس الإدارة، ولا يكون على علاقة بالإدارة التي تقع ضمن نطاق فحصه.

4- أن لا يسند إلى قسم التدقيق الداخلي أية أعمال تتدرج ضمن اختصاص أقسام المنشأة، كما يجب على المدقق الداخلي ألا يمارس أية سلطة مباشرة على الأفراد الذين يراجع أعمالهم، حيث أن مهامه استشارية وليست تنفيذية.

¹ البجيرمي، شادي، 2011، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية في المصارف السورية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.

2. أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي:

يجب أن يتمتع الأفراد المسؤولون عن القيام بأعمال التدقيق الداخلي في مجموعة المنشأة بمجموعة من الخصائص التي تمكنهم من أداء عملهم بفعالية، ومن الخصائص الواجب توافرها في المدقق الداخلي:

- 1- أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي.
- 2- أن يكون على درجة معقولة في المعرفة والكفاءة والخبرة خاصة في الأقسام التي يمارس مهامه فيها.
- 3- إجراء تدريبات عملية مستمرة لتطوير عمله والارتقاء بمستواه المهني.
- 4- أن يكون على دراية كافية بآلية معالجة البيانات إلكترونياً وأساليب التدقيق الداخلي المناسبة، ليتمكن من تقييم نظم الضبط الداخلي في المنشأة.
- 5- أن يؤدي عمله بموضوعية مع بذل العناية المهنية اللازمة، ليكون لديه القدرة على كشف احتمالات الخطأ أو السهو وحالات تعارض المصالح إن وجدت.
- 6- أن يمارس الحذر في أثناء أداء مهامه تجاه الأحداث والأنشطة التي من المحتمل أن تكون عرضة لمخالفة القوانين والأنظمة.
- 7- الالتزام بأداب المهنة وسلوكها.
- 8- أن يتمتع بالسمعة الحسنة والصفات الأخلاقية والشخصية التي تحدد في معايير الأداء للتدقيق الداخلي.
- 9- أن تكون علاقته جيدة بالعاملين معه في المنشأة كلهم وضمن الحدود الملائمة.

3. نظام جيد للرقابة:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يتحقق من مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المنشأة وفعاليتها وذلك من خلال:

- 1- التحقق من صحة المعلومات المالية والتشغيلية وموثوقيتها، وتقييم الوسائل المستخدمة في تحديد هذه المعلومات وقياسها وتبويبها وعرضها.

- 2- التأكد من مدى انسجام نظم الرقابة المطبقة في المنشأة وتماشيتها مع السياسات والخطط والإجراءات الإدارية والقوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر على العمليات والتقارير.
- 3- تقييم حماية الأصول في المنشأة والتحقق من وجودها.
- 4- التحقق من الاستخدام الاقتصادي الفعال لموارد المنشأة.
- 5- مراجعة عمليات المنشأة وأشطتها للتأكد فيما إذا نفذت وفقاً لما هو مخطط، وأن النتائج المحققة تتماشى مع الأهداف الموضوعة.

4. نظام جيد للتقارير:

يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالاستقلال عند إبداء رأيهم حول أداء المنشأة بحيث يشمل تقريرهم على كافة الملاحظات التي يرونها، وأن ترفع إلى إدارة المنشأة للاطلاع عليها واتخاذ الإجراءات المناسبة ولتحقيق ذلك لابد من:

- 1- أن تحتوي التقارير على المعلومات المفيدة كلها التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات.
- 2- أن تكون التقارير واضحة ومفهومة ومعروضة العرض الملائم ولكل حالة على حدة.
- 3- أن تعد التقارير على أسس ومراحل زمنية ثابتة.
- 4- أن تشمل التقارير على الرأي الفني المحايد للمدقق الداخلي.
- 5- أن تشمل التقارير على رأي المسؤولين عن النشاط الذي دقق ضمن مدة توضيحية.
- 6- أن تكون التقارير بناءة وتعد وتقدم في الوقت الملائم.
- 7- أن تكون التقارير شاملة لكل نتائج عملية التدقيق.
- 8- أن تتضمن التقارير توصيات واقتراحات المدقق الداخلي والواجب اتخاذها لتحسين العمل في المنشأة وتطويره.

7-1 مهام التدقيق الداخلي:

هناك عدد من المهام التي يجب أن يقوم بها المدقق الداخلي أهمها ما يلي:¹

1. مساعدة الإدارة:

¹ النويلاتي، نور الدين، 2018، مرجع سبق ذكره.

يعد التدقيق الداخلي نشاطاً موضوعياً واستشارياً فإنه يوفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها، إلى جانب دوره الأساسي في توفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت المنشأة تدير أو لا تدير المخاطر إدارة جيدة، إضافة إلى دوره في تقديم الاستشارات الإدارية اللازمة لخدمة المنشأة بهدف تحسين وتطوير أدائها.

2. تحسين عمليات المنشأة:

يعمل التدقيق الداخلي على تحسين عمليات المنشأة، فلم تعد مهمة المدقق الداخلي هي التفتيش والفحص، وإنما المساهمة في التحسين المستمر للمنشأة.

3. إضافة قيمة للمنشأة:

يعد التدقيق الداخلي عنصراً فاعلاً في إضافة قيمة للمنشأة ويساعدها على تحقيق أهدافها بكونه ركناً أساسياً من متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تهدد أهداف المنشأة فضلاً عن دوره في البحث عن نجاح المنشأة على المدى الطويل.

4. تقييم عمل المنشأة وتطويره:

تسهم عملية التدقيق في تحسين عمليات المنشأة ويقوم التدقيق الداخلي بمقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي، ولضمان مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي تطبق بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوقاً بها.

المبحث الثاني: ميثاق الأخلاق والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

تناول هذا المبحث ميثاق ولمحة عن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والتي تحكم أداء نشاط التدقيق الداخلي لتحقيق الفائدة المرجوة منه.

1-2 ميثاق الأخلاق للتدقيق الداخلي:

لقد وضع معهد المدققين الداخليين دليلاً لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، الهدف منه هو إرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم نشاط التدقيق الداخلي.

إن ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية تحدد غرض نشاط التدقيق الداخلي وسلطته ومسؤوليته كما أن ميثاق التدقيق الداخلي يحدد الموقع الوظيفي لنشاط التدقيق الداخلي ضمن المنشأة بما في ذلك طبيعة علاقة التبعية الوظيفية التي تربط بين الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، ويحدد حق الوصول والاطلاع على السجلات، والوصول إلى الموظفين، والأصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق، كما يحدد نطاق عمل أنشطة التدقيق الداخلي.¹

ويعد هذا الميثاق ضرورياً وأساسياً لنشاط التدقيق بكونه يقوم أساساً على الثقة في تأكيده الموضوعي بشأن عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر في المنشأة. ومن هذا المنطلق فإن ميثاق الأخلاق يمتد نطاقه إلى ما هو أبعد من مفهوم التدقيق الداخلي ليشمل عنصرين أساسيين:²

1- المبادئ ذات الصلة الوثيقة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها.

2- قواعد السلوك المهني والتي تحدد المعايير المتوقعة من المدققين الداخليين مراعاتها، وتعد هذه القواعد بمنزلة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية، كما أن المقصود بها توجيه السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين.

وقد تضمن هذا الدليل أربعة مبادئ أخلاقية واثنى عشرة قاعدة سلوكية مقسمة وفقاً للمبادئ الأخلاقية الأربعة صادرة عن معهد المدققين الداخليين هي:

¹ المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، 2017، "المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي".

² The institute of internal auditors, "code of ethics", 2020.

مبادئ السلوك المهني:

يجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا المبادئ التالية ويتمسكوا بها¹:

1. النزاهة:

تؤدي نزاهة المدقق الداخلي إلى تدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال، وتعد أساساً للاعتماد على أحكامه.

2. الموضوعية:

يجب أن يتوفر في المدقق الداخلي أعلى مستوى للموضوعية المهنية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل التدقيق.

ويجب أن يقدر المدققون الداخليون الظروف بطريقة متوازنة، وألا تتأثر أحكامهم بمصالحهم الشخصية أو مصالح الآخرين.

3. السرية:

يجب أن يحترم المدققون الداخليون قيمة المعلومات التي يحصلون عليها وملكيته، وألا يفصحوا عن أية معلومات دون السماح لهم بذلك، ما لم تكن هناك متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم بذلك.

4. الكفاءة:

على المدققين الداخليين استخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة عند أداء خدمات التدقيق الداخلي.

¹ The institute of internal auditors, "code of ethics", 2020.

2-1-2 قواعد السلوك المهني:

تتمثل قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي فيما يلي¹:

1. النزاهة:

على المدققين الداخليين:

- (1) أن يؤديوا أعمالهم بنزاهة وحرص وشعور بالمسؤولية.
 - (2) أن يلتزموا بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم وفقاً للقوانين المعمول بها وأصول المهنة.
 - (3) ألا يعتمدوا أن يكونوا طرفاً في أي نشاط غير مشروع أو يقوموا بأي أفعال أو تصرفات تسيء للمهنة أو للمنشأة التي يعملون بها أو بصالحها.
 - (4) أن يسهموا في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمنشأة التي يعملون بها أو لصالحها.
2. الموضوعية:

على المدققين الداخليين:

- (1) ألا يشاركوا في أي نشاط أو علاقة قد تسيء -إلى تقييمهم المحايد-، ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المنشأة التي يعملون بها أو لصالحها.
 - (2) ألا يقبلوا أي شيء من شأنه أن يسيء -أو يفترض أن يسيء- إلى تقديرهم المهني.
 - (3) أن يفصحوا عن الحقائق المادية المعلومة منهم والتي قد يكون من شأنه عدم الإفصاح عنها تحريف أو تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.
3. السرية:

على المدققين الداخليين:

- (1) حماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق أداء واجباتهم.

¹ The institute of internal auditors, "code of ethics", 2020.

(2) ألا تستخدم تلك المعلومات لأجل أية منفعة شخصية أو على أي نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى مشروعية أهداف المنشأة وأخلاقيتها التي يعملون بها أو لصالحها.

4. الكفاءة:

على المدققين الداخليين:

- (1) ألا يؤديوا سوى الخدمات التي تكون لديهم المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها.
- (2) أن يؤديوا خدمات التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير المهنية الدولية لممارسة التدقيق الداخلي.
- (3) أن يعملوا باستمرار على تحسين مهاراتهم وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

2-2 معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي:

تمثل معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المبادئ الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي والتي يجب على المدققين الداخليين الالتزام بها عند أداء مهامهم المختلفة.

1-2-2 مفهوم معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي¹:

المعيار كمصطلح يعني درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبة لغرض معين كمقياس أو وزن، وعلى الآخرين التماثل مع ومسايرته، فهو ما يجري بواسطته الحكم على دقة أدائهم.

ويعرف معيار التدقيق بأنه: "أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية ودرجة الاتساق التي يصل إليها المدققون عند أدائهم لوظائفهم".

أما معايير التدقيق الداخلي، تحديداً فتعرف بأنها: "المقاييس والقواعد التي يعتمد عليها في تقييم عمليات قسم التدقيق الداخلي وقياسها، وتمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، وهذا يعني أن معايير التدقيق المتعارف عليها تمثل أساساً لعمل المدققين الداخليين وتحديد مسؤولياتهم الفنية ومتابعة أدائهم المهني"².

¹ محمد شريف محمد، أم سلمة، 2017، التدقيق الداخلي للجودة وأثره على المخاطر المصرفية -دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في إدارة الجودة الشاملة والامتياز.

² حارس، عبد الرحمن عمر، 2022، مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها- دراسة مسحية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (44)، العدد (1).

والمعايير هي مجموعة من المتطلبات الإلزامية المستندة إلى المبادئ، وتتألف من¹:

- تصريحات توضح المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ولتقييم فعالية الأداء، وهي متطلبات واجبة التطبيق دولياً على مستوى المنشآت والأفراد على السواء.
- تفسيرات توضح المصطلحات والمفاهيم الواردة في المعايير.

يطبق نشاط التدقيق الداخلي في مختلف البيئات القانونية والثقافية داخل المنشآت التي تتباين من حيث الهدف والحجم ومستوى التعقيد والهيكل التنظيمي، وذلك من قبل أشخاص من داخل المنشآت أو خارجها.

وعلى الرغم من تأثير هذا الاختلاف والتنوع في البيئات في ممارسة نشاط التدقيق الداخلي، إلا أنا يجب أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية لممارسة المهنة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA بهدف تلبية كل من المدققين الداخليين ونشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياتهم.

وفي حال عدم وجود توافق بين نشاط التدقيق الداخلي بحسب القانون أو التشريع الخاص بمنشأة ما مع جانب معين من هذه المعايير، فيجب أن يكون متوافقاً مع الجوانب الأخرى، على أن يفصح عن ذلك الإفصاح المناسب.

وأيضاً عند وجود تعارض بين هذه المعايير مع معايير أخرى صادرة عن هيئات رسمية أخرى يجب أن يتم تحديد هذه الأخيرة والافصاح عنها الإفصاح المناسب.

كما أنه عند وجود تعارض بين هذه المعايير مع معايير أخرى صادرة عن هيئات رسمية أخرى يجب أن تحدد هذه الأخيرة والافصاح عنها الإفصاح المناسب، وأن يلتزم بالمعايير الأكثر صرامة.

2-2-2 أهمية معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي²:

تتمثل أهمية معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي من خلال ما يلي:

¹ The institute of internal auditors, 2017, "international standards for the professional practice of internal auditing".

² المرعي، نبيه توفيق، 2009، "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة جدارا للدراسات العليا.

1. تعد ضرورة للمدققين الداخليين، كونها المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم لتحقيق الهدف من وجودهم.
2. المعايير ضرورية للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.
3. وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعد ضرورياً للمدقق الخارجي ليطمئن إلى متانة المدققين الداخليين وكفاءته.
4. يسترشد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

3-2-2 أهداف معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي¹:

حدّد معهد المدققين الداخليين في قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي أهداف هذه المعايير في الآتي:

1. تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي.
2. وضع إطار عام لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي.
3. وضع أسس لقياس أداء المدققين الداخليين وتقييمه.
4. التأسيس لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليها.
5. تعميق حالة الفهم لدى جميع المستويات الإدارية في منشآت الأعمال لحقيقة الدور والمسؤوليات المنوطة بالتدقيق الداخلي، وتعزيز إدراكها لأهمية المساهمة في تحسين أداء التدقيق الداخلي.

4-2-2 الغرض من معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي²:

- 1- توخي الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.
- 2- إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.

¹ المرعي، نبيه توفيق، 2009، "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة جدارا للدراسات العليا.

² The institute of internal auditors, 2017, "international standards for the professional practice of internal auditing".

3- تعزيز تحسين عمليات وأعمال المنشأة.

5-2-2 معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي:

وتقسم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA إلى:¹

1- معايير السمات (الصفات): توضح الخصائص التي يجب توفرها في المنشآت أو الأفراد الذين يقومون بتأدية نشاط التدقيق الداخلي (سلسلة 1000).

2- معايير الأداء: تحدد طبيعة نشاط التدقيق الداخلي وتقدم المعيار النوعية الذي يجري بناءً عليه قياس الأداء. كما تشير إلى جود قيام التدقيق الداخلي بفحص عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر وتقييمها والمساهمة في تحسينها من خلال اتباع مدخل منهجي منظم (سلسلة 2000).

ويعتمد على هذين النوعين من المعايير لتقديم خدمات التدقيق الداخلي كلها.

3- معايير التنفيذ: وتوضح هذه المعايير النوعين السابقين من خلال تقديم المتطلبات الملائمة لخدمات التأكيد والخدمات الاستشارية، وتمثل **خدمات التأكيد** (ت) التقييم الموضوعي للأدلة الذي يقوم بها المدقق الداخلي بهدف إبداء رأي مستقل فيما يخص أنشطة المنشأة وعملياتها وأية قضايا أخرى يتم تحديدها، بينما تمثل **الخدمات الاستشارية** (أ) الخدمات التي تتم تؤدي وتحدد طبيعتها ونطاقها بناءً على طلب إدارة المنشأة وموافقتها.

يشير الجدول التالي إلى كل من معايير الصفات ومعايير الأداء:

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	المهارات والعناية اللازمة	2200	التخطيط للمهام

¹ The institute of internal auditors, 2017.

1300	برنامج ضمان وتحسين الجودة	2300	تنفيذ المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	متابعة سير العمل
		2600	إبلاغ قبول المخاطر

الجدول رقم (2) معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي.

انظر للملحق رقم (3)

وبذلك يتضح للباحثة مما سبق أنه يمارس التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة. لصالح منشآت تختلف من ناحية الأهداف والحجم والتعقيد والهيكلية، كما يُمارس التدقيق الداخلي من قبل أفراد من داخل أو من خارج المنشأة، ومع أن هذا قد يؤثر على ممارسة التدقيق الداخلي إلا أن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يعد أمراً أساسياً لكي يتمكن المدققون الداخليون من الوفاء بمسؤولياتهم. لأن تلك المعايير تضبط عملية التدقيق، وتحدد الإطار الذي يعمل المدقق من خلاله، وتوفر مستوى معين من الثقة بأداء المدققين ونوعية العمل الذي ينجزونه.

المبحث الثالث: إجراءات معايير التدقيق الداخلي الدولية وإجراءات التدقيق الداخلي في المصارف.

أسهمت عدد من العوامل في تطوير مفهوم التدقيق الداخلي عقب التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال الحديثة فأصبح نشاط التدقيق الداخلي عبارة عن أداة رقابية إدارية تهدف إلى مساعدة الإدارة وغيرها من الجهات الأخرى في المنشآت في تقييم كفاءة العمليات التشغيلية وفعاليتها بهدف تحقيق الأهداف المنشودة.

وهذا ما أشار إليه المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA في تعريفه لمفهوم التدقيق الداخلي، فأصبح من مهامه تقييم فعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة وتحسينها، وهذا ما يعزز موثوقية التقارير المالية.

لذا تطرق هذا المبحث إلى العلاقة بين إجراءات التدقيق الدولية وإجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

1-3- الحوكمة:

أسهمت المنظمات المهنية بتطوير معايير للتدقيق الداخلي باعتباره مفتاح الحوكمة، فلا يمكن تطبيق إجراءات وقواعد الحوكمة التطبيق الأمثل دون وجود دعم لها من نشاط التدقيق الداخلي، وذلك بعد الانهيارات والفضائح المالية التي شهدتها كبرى المنظمات العالمية (انرون - وولد كوم) وغيرها وأدت إلى تزايد الاهتمام ببعض الممارسات الإدارية والمالية وتطوير دور كل مجالس الإدارة في المنشآت ولجان التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين في عمليات الحوكمة، وتقع على عاتقهم مسؤوليات مهمة في توفير تأكيد حول كفاءة العمليات والأنشطة والالتزام بالقوانين والأنظمة والثقة في التقارير المالية.¹

¹ شعبان، سلام عبدالله، 2018، "أثر مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي- دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سورية"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية.

عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي الحوكمة بأنها: "مزيج من العمليات والهيكلية التي يضعها مجلس الإدارة لإعلام أنشطة المنشأة وتوجيهها ومراقبتها وإدارتها بغية تحقيق أهدافها".¹

وأضاف دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في سورية بأن الحوكمة عبارة عن: "مجموعة من العلاقات ما بين إدارة المنشأة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات الصلة بالمنشأة (أصحاب المصالح)، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المنشأة والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المنشأة، وتسهل عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المنشأة على استغلال مواردها بكفاءة".² انظر إلى الملحق رقم (2).

وبذلك ترى الباحثة بأن الحوكمة عبارة عن إطار متكامل من القواعد والأسس والإجراءات المتبعة في المنشأة، بهدف تنظيم العلاقات بين الأطراف ذات الصلة فيها وإحكام الرقابة على عمليات المنشأة وأنشطتها، والتأكد فيما إذا كان تنفذ التنفيذ المطلوب، وكذلك التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمنشأة بما يضمن تحقيق أهدافها بفعالية ويسهم في تحسين أدائها وتطويره مستقبلاً.

1-1-3- إجراءات التدقيق الداخلي لتقييم الحوكمة:

أشار معيار التدقيق 2110 الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA إلى ضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة واقتراح التوصيات المناسبة لتطويرها وتحسين أساليبها في المنشأة، بهدف ضمان فعالية إدارة الأداء وكفاءتها والمساءلة على مستوى المنشأة كلها من خلال تنسيق العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين، وتبادل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالرقابة والمخاطر بين تلك الأطراف، فضلاً عن دعم أهداف المنشأة واستراتيجياتها وتعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المنشأة.³

¹ The institute of internal auditors, (2017).

² دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، 2009، مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف.

³ The institute of internal auditors, (2017).

يتمثل الغرض الأساسي لنشاط التدقيق الداخلي في تقييمه لعمليات الحوكمة بمساعدة مجلس إدارة المنشأة في الوصول إلى أهدافها من خلال تقديم التوصيات والاقتراحات الملائمة حول عمليات الرقابة وإدارة المخاطر، وكذلك تزويده بالمعلومات المتعلقة بأية مخالفات وأنشطة احتيالية ومراجعة سياسات المنشأة المتعلقة بالمبادئ والسلوك والتأكد من تبليغها للعاملين ومدى التزامها بها، فضلاً عن تقديم تقارير سنوية إلى لجنة التدقيق عن نتائج عملية التقييم للتحقق من إنجاز الأعمال حسب ما خطط.¹

وللتحقق من فعالية الحوكمة في المنشأة التحقق الذي يعزز الثقة في التقارير المالية يقوم نشاط التدقيق الداخلي بإجراء ما يلي:²

1. تقييم مستقل وموضوعي فيما يتعلق بهيكل الحوكمة في المنشأة.
2. تقييم العمليات الخاصة بأنشطة الحوكمة في المنشأة والمتعلقة بتعزيز قيم المنشأة وأهدافها والتأكد من فعالية أدائها التنظيمي وكفاءته ومدى كفاية المساءلة فيها.
3. المشاركة في وضع آليات الحوكمة وسياساتها في المنشأة.
4. إجراء مقارنات مع أفضل ممارسات الحوكمة في المنشآت المماثلة.
5. تقديم التوصيات الخاصة بأفضل الممارسات وهياكل الحوكمة.
6. التحقق من مدى ملائمة العناصر المختلفة لحوكمة المنشأة لبعضها بعضاً.
7. تحليل درجة موثوقية التقارير المختلفة وموثوقيتها التي تصدر عن الأطراف المختلفة لهيكل الحوكمة.

وتتجلى فعالية نشاط التدقيق الداخلي في تحسين موثوقية التقارير المالية وتحسين فعالية الأداء من خلال مساهمته في:³

¹ Karagiorgos, T., et al., 2010, "internal auditing an effective tool for corporate governance", journal of business management, (vol.2, No.1).

² د. الغباري، أيمن فتحي، 2012، "تقييم أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال" مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (2).

³ عيسى، سمير كامل محمد، 2008، مرجع سبق ذكره.

1. ضمان الاستمرارية في عمليات الإشراف والرقابة فإن التقييم والتوصيات والتقارير التي يقدمها تسهم في زيادة الثقة لدى أصحاب المصلحة وتساعد الإدارة في إجراء التحسينات اللازمة وفي الوقت المناسب.
2. بناء الأحكام الدقيقة فامتلاك المدققين الداخليين للمعرفة بالمنشأة يمكنهم من مزجها مع مهاراتهم المهنية وبالتالي الوصول إلى أحكام دقيقة بشأن كفاءة عمليات وأنشطة المنشأة وأنشطتها وفعاليتها بما في ذلك نظم الرقابة ونظم المعلومات والبيانات المالية والتقارير البيئية وتقارير الأداء والجودة ومدى تحقيق الإدارة للأهداف المرجوة.
3. المساهمة في ضمان جودة عمليات المنشأة وذلك من خلال مساهمة المدققين الداخليين في تقدير المخاطر والتحقق من الإجراءات الرقابية واختبار مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح الداخلية للمنشأة الالتزام الذي ينعكس على إنجاز أهدافها.
4. مساعدة إدارة المنشأة فيما يتعلق بسياساتها وأهدافها المحددة بما يضمن إنجازها الانجاز المطلوب وبالتالي يسهم في تحسين الحوكمة.

2-3 إدارة المخاطر:

تزايد الاهتمام بمفهوم إدارة المخاطر مع التطورات المستمرة للمصارف وتطور الخدمات التي تقدمها والتي أسهمت في تزايد المخاطر التي تواجهها أيضاً، وبالتالي أصبحت المخاطر محل اهتمام المصارف عامة واهتمام الجهات الرقابية، وأصبح في كل مصرف من المصارف العاملة إدارة خاصة بالمخاطر تختص بالتعرف على المخاطر التي تواجه المصرف ووضع الخطط والإجراءات الملائمة لمواجهتها وتجنبها قدر الإمكان، وللتأكد من مدى فعالية وكفاءة نظم إدارة المخاطر التي صممت من قبل الإدارات أوصت المعايير الصادرة عن المنظمات المهنية بضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي بفحص هذه النظم وتقييمها للتحقق من مدى فعاليتها وكفاءتها في إنجاز الأهداف التي وضعت من أجلها، مما ينعكس على تحقيق أهداف المصرف كلها.¹

¹ أبو شعبان، رنده محمد سعيد، 2016، "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية -دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية- غزة.

قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتعريف المخاطر بأنها: "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة، وتقاس المخاطر من خلال تأثيرها على أهداف المنشأة ودرجة احتمال حدوثها".¹

وعرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية FSR (Financial Services Roundtable) المخاطر كما يلي:

احتمال حصول الخسارة، إما مباشرة من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو غير مباشرة من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، فإن مثل هذه القيود تضعف من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله، وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المصرفية من جهة أخرى.²

أما إدارة المخاطر فقد عرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي كما يلي: "هي عملية لتحديد الأحداث أو المواقف المحتملة وتقييمها وإدارتها وتأمين الرقابة عليها بهدف التوصل إلى تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة".³

وأضاف دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في سوريا الصادر عام 2009 حول مفهوم إدارة المخاطر بأنها: "عملية منتظمة لتحديد المخاطر وقياسها التي يواجهها العمل وتقييمها وفقاً لاحتمالات حدوثها والضرر الذي يمكن أن تحدثه، وتحديد العناصر التي يمكن للمصرف أن يتحملها أو يتجنبها أو يؤمن ضد حدوثها، وتحديد المسؤول عن معالجتها وضمان سير العمليات ورفع التقارير الدورية والفورية إلى الجهات المعنية بالمشاكل الملموسة".⁴

¹ أبو شعبان، رنده، 2016، مرجع سبق ذكره.

² مراد، درويش فيصل، 2015، استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر المصرفية -دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في مراجعة الحسابات، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.

³ The Institute of Internal Auditors, (2017).

⁴ دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية، 2009، مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف.

1-2-3- إجراءات التدقيق الداخلي لتقييم إدارة المخاطر:

أشار المعيار 2120 الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA إلى ضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها، من خلال تحديد المخاطر المهمة واحتمال حدوث أية مخاطر أخرى وتقييمها ومعالجتها مع إيصال المعلومات الناتجة عن هذا التقييم إلى الأطراف المعنية في المنشأة، لتتمكن من أداء مسؤولياتها الأداء الذي يحقق الأهداف المرجوة للمنشأة ويتماشى معها.¹

تقع مسؤولية إدارة المخاطر في المنشأة على عاتق الإدارة من خلال قيامها بتصميم برامج ونظم لإدارة المخاطر في المنشأة وتنفيذها التنفيذ الملائم، وهنا يظهر دور التدقيق الداخلي من خلال مساعدته للإدارة في تطبيق آليات إدارة المخاطر في المنشأة وتقييمها بهدف التحكم في المخاطر ومعالجتها²، ويجري تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة عن طريق تقييم المدقق الداخلي أن:³

1. أهداف المنشأة تساند وتتفق مع مهمة المنشأة.
2. تحديد المستوى المقبول للمخاطر في المنشأة.
3. المخاطر المهمة يجري تحديدها وتقييمها.
4. يتم اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المنشأة للمخاطر.
5. تلتقط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والابلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المنشأة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتها.
6. تحليل المخاطر وتقييمها من خلال تحديد احتمال حدوثها ومعرفة طبيعتها ومسبباتها وبيان درجة خطورتها وأثرها وعلاقتها بالأخطار الأخرى إن وجدت.
7. المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومخرجاتها وتنسيقها.
8. توفير تأكيدات معقولة عن فعالية الوسائل التي تجري إدارة المخاطر بها.

¹ The Institute of Internal Auditors, (2017).

² مراد، درويش فيصل، 2015، مرجع سبق ذكره.

³ The Institute of Internal Auditors, (2017).

وحتى تتمكن الإدارة من الوفاء بمسؤولياتها الوفاء المطلوب، تحتاج إلى الحصول على تأكيدات بأن عملية إدارة المخاطر في المنشأة يتم إنجازها بفعالية وأن المخاطر الرئيسية والمهمة تدار وتعالج بما يضمن الحصول على معلومات موثوقة حول أداء المنشأة وقدرتها على إنجاز أهدافها، ويعد نشاط التدقيق الداخلي المصدر الرئيسي الذي يقدم هذه التأكيدات من خلال:¹

- الدور التأكيدي:

- 1- فالمدقق الداخلي يقدم تأكيد للمصرف حول فاعلية عملية إدارة المخاطر وكفاءتها.
- 2- وأن تقييم المخاطر يقيم تقييماً صحيحاً.
- 3- كما يقوم بتقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية، ومراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

4- إضافة إلى تقديم تأكيد حول مدى ملائمة وكفاية السياسات والإجراءات التي تستخدم في تخفيف حدة المخاطر التي تواجهها المنشأة، مما يساعد القائمين على عملية إدارة المخاطر في التعرف على أوجه القوة والضعف في نظم الرقابة واختيار أفضل الأساليب في التعامل معها التعامل الذي ينعكس على موثوقية التقارير المالية التي تعكس الأداء.

- الدور الاستشاري: يقوم المدقق الداخلي بتقديم خدمات استشارية من خلال مساهمته في تحسين عملية تحديد المخاطر وتقييمها، وتقديم النصح للإدارة في الاستجابة للمخاطر، وكذلك مساعدتها في المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره.

علاوة على ذلك، يسهم نشاط التدقيق الداخلي في التحقق من كفاية التقارير عن نتائج عملية إدارة المخاطر وتوقيتها وتقييم مدى اتساق إعدادها مع أنشطة رقابة المخاطر، مع الأخذ في الحسبان جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بتحديد التأثير المحتمل للمخاطر على المنشأة وتقييمه، وكذلك مراجعة استراتيجية المخاطر الحالية والرقابة الملازمة لها، ودراسة احتمالات تعرض المنشأة لمخاطر جديدة.²

¹ البجيرمي، شادي، 2011، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر -دراسة ميدانية في المصارف السورية" رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

² أ. سلوم، حسن عبد الكريم، وآخرون، 2012، "التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، الجامعة المستنصرية، العراق.

3-3 الرقابة الداخلية:

ازدادت أهمية نظام الرقابة الداخلية مع التطورات والتقدم الذي طرأ على مفهومه نتيجة لكبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتبني مفهوم نظرية الوكالة حيث انفصال الملكية عن الإدارة وتقويض المالكين لغيرهم بإدارة المنشأة، وإعطائهم الصلاحيات لمن هم دونهم استناداً إلى الهيكل التنظيمي، كما أن صعوبة الاتصال بين المستويات الإدارية عن طريق الاتصال الشخصي والاعتماد على التقارير والكشوفات المالية للأحداث الجارية، دعا إلى الحاجة إلى وجود رقابة على الأنشطة المختلفة في المنشأة، تسهم في مساعدة الإدارة على الاضطلاع بمسؤولياتها وإنجاز الأعمال وفق الخطط الموضوعة والأهداف المحددة.¹

وعليه ظهر عدة مفاهيم للرقابة الداخلية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

عرف المعيار الدولي للمراجعة (315) الرقابة الداخلية بأنها:

آلية يصممها ويطبقها ويصونها المكلفون بالحوكمة والإدارة وغيرهم من العاملين، لتوفير تأكيد معقول عن تحقيق أهداف المنشأة، فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقرير المالي، وكفاءة العمليات وفعاليتها، والالتزام بالأنظمة واللوائح المنطبقة.²

وقد عرفت لجنة COSO (committee of sponsoring organization) الرقابة الداخلية بأنها:³

عملية تنفذ من قبل مجلس إدارة المنشأة والإدارة والموظفين الآخرين، وهي مصممة لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف فيما يلي:

1- فعالية العمليات وكفاءتها.

2- موثوقية التقارير المالية.

3- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

¹ كنعان، أماني محمد بشير، 2014، "أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في قسم مراجعة الحسابات، جامعة دمشق، سوريا.

² الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، مرجع سبق ذكره.

³ Committee of sponsoring organizations of the tread way commission (coso), 2013, internal control-integrated framework, may.

وبذلك ترى الباحثة أن الرقابة الداخلية تتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط توضع من قبل إدارة المنشأة بهدف الاشراف ومتابعة أداء العمليات المالية وغير المالية والتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المطبقة لإنجاز أهداف المنشأة بفعالية.

1-3-3- إجراءات التدقيق الداخلي لتقييم الرقابة الداخلية:

أشار المعيار (2130) الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA إلى أنه يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنشأة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها، والدفع لتحسينها المستمر، وذلك لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، وتدعيم موثوقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية، وتدعيم فعالية العمليات والبرامج وكفاءتها، إضافة إلى حماية الأصول، و التأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.¹

وبالتالي تتجلى مهمة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بالرقابة الداخلية بما يلي:²

- 1- فحص مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية في المنشأة على المستوى الوظيفي.
- 2- مساعدة إدارة المنشأة في وضع نظام متكامل لتقييم الرقابة الداخلية في المنشأة.
- 3- مساعدة إدارة المنشأة في إعداد التقارير المتعلقة بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- 4- تحديد جوانب القصور المهمة في نظام الرقابة الداخلية.
- 5- استخدام أسلوب التقييم الذاتي لضمان سهولة فهم نظام الرقابة الداخلية وتطويره.
- 6- استخدام أساليب التدقيق بالحاسوب لمتابعة التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وتساعد عملية تقييم التدقيق الداخلي للإجراءات والضوابط الرقابية في المنشأة بمنحها مزيداً من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف، سواءً أهداف هذه الإجراءات أو أهداف المنشأة كلها، وتشتمل على:³

¹ The institute of internal auditors, 2017.

² المدهون، رعدة إبراهيم، 2014، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الداخلي- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة والتمويل قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية- غزة.

³ المدلل، يوسف سعيد، 2007، مرجع سبق ذكره.

1- جمع الحقائق والمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية:

ويقصد به تكوين نظرة عامة وشاملة عن نواحي الرقابة داخل المنشأة وأنظمة الرقابة التي تصمم لنواحي النشاط المختلفة، وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيل هذه الأنظمة، وهذا يستلزم جمع المعلومات عن الدورة المستندية والتنظيمية والتوصيف الوظيفي وخرائط التدفق داخل المنشأة ودليل الإجراءات.

2- فحص نظام الرقابة الداخلية:

وتعني هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يجري وفقاً لما هو محدد مسبقاً، وذلك بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام، وذلك بمراعاة التوقيت المناسب لهذه الاختبارات.

3- تقييم نظام الرقابة الداخلية:

وتمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها فبعد القيام بجمع المعلومات الكافية عن النظام وفحص الالتزام به يصبح المدقق في وضع يمكنه من الحكم على فاعلية النظام وكفاءته ودرجة الاعتماد عليه ومن ثم اقتراح السبل الكفيلة بتقويم النظام وتلافي الثغرات وأوجه القصور والنقص فيه.

ولإنجاز الأمور السابقة ينبغي على المدقق الداخلي الفحص الدقيق والمنظم للأمور التالية والقيام بما يلزم تجاهها:¹

- 1- مدى جدية نظام الرقابة وفاعليته في تحقيق المهام الموكلة إليه وإنجاز الأهداف المحددة.
- 2- شمول الرقابة على جميع أوجه نشاط المنشأة وأعمالها.
- 3- شمول الرقابة على جميع أوجه النشاط المالي والمحاسبي والإداري والتشغيلي وغيرها.
- 4- وجود إجراءات ووسائل محددة تستخدمها في تحليل الانحرافات السلبية ومعالجة الأخطاء التي تكتشفها أثناء التنفيذ والتفعيل الإيجابي منها وتطويره.

¹ المرجع السابق.

- 5- تحديد الآلية التي تساعد أنظمة الرقابة في المنشأة من الاستفادة من جميع المستجدات والمستحدثات من معايير وإرشادات تهدف إلى تطوير عملية الرقابة وتحسينها.
- 6- السعي دائماً لتضمين تقاريرها مقترحات وتوصيات جدية وموضوعية وبناءة تشجع الإدارة على الأخذ بها ومتابعتها.

الفصل الثالث: موثوقية التقارير المالية

المبحث الأول: طبيعة التقارير المالية وخصائصها والجهات المستفيدة منها.

المبحث الثاني: موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية في المصارف

المبحث الثالث: مدى الاستفادة من المعايير الدولية لتعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف السورية المدرجة.

المبحث الأول: طبيعة التقارير المالية وخصائصها والجهات المستفيدة منها.

تعد التقارير المالية أحد أهم مصادر المعلومات بالنسبة للمستخدمين المختلفين، وهي مصدر مهم كونها تنتج عن تطبيق قواعد ومعايير محاسبية، وتخضع لعمليات إشرافية ورقابية متعددة. ومؤخراً انصب التركيز حول هذا الاتجاه نظراً للحاجة إلى تقديم أدلة عملية حول مدى استفادة المستخدمين من هذه المعلومات المحاسبية، إضافةً إلى دورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويهدف نظام المعلومات المحاسبي في أي منشأة اقتصادية إلى قياس العمليات والأحداث ومعالجتها بغرض الحصول على المعلومات الملائمة والمناسبة، وذلك من خلال التقارير المالية التي تعد أهم مخرجاته، وتحتوي على معلومات ذات طبيعة مالية وغير مالية تساعد إدارة المنشآت والجهات المستفيدة منها على اتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق أهدافها التحقيق الأمثل.

وبناءً على ذلك تناول هذا المبحث التقارير المالية وأهميتها وأهدافها وأنواعها وخصائصها والجهات المستفيدة منها:

3-1-1 مفهوم التقارير المالية:

إن المنتج النهائي للمحاسبة هو مجموعة من التقارير والقوائم المالية التي تعدها إدارة المنشأة لصالح أطراف متعددة داخل المنشأة وخارجها. وعليه فإن المحاسبة تنطلق من تحديد أطراف عدة بإعداد هذه التقارير والقوائم المالية ويلزم تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج المعلومات المحاسبية وتوزيعها،¹ وبذلك يجب أن تتصف المعلومات المقدمة بخصائص نوعية لتحقيق الغاية المرجوة منها، وكل معلومة ليس لها منفعة تصبح عبئاً على حاملها ومضلة وتتطلب تكاليف إضافية، في حين أن المعلومات المفيدة تجعل جميع الأطراف المهتمة بها تتجه لزيادة الطلب عليها، مما يزيد من أهمية خصائص المعلومات المقدمة من قبل المنشأة، الأمر الذي ينعكس على وضعها التنافسي في السوق. ويجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشأة في مدة زمنية معينة بهدف خدمة العديد من المستخدمين وتمكينهم من

¹ قاسم، زينب، 2017، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك -دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس.

تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جديدة، فضلاً عن التأكد من أن المركز المالي لها يعبر بصدق وموثوقية عن الأحداث والعمليات المالية فيها بما يمكنهم من ترشيد قراراتهم الترشيد المناسب.¹

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولي التقارير المالية بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية المدة المالية، لتمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مباشرة لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للمنشأة، وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة لتلك المنشأة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية.

ويمكن القول إن التقارير المالية تشمل معلومات مالية وغير مالية تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي في نهاية المدة المالية، وهي وسيلة لتوصيل المعلومات إلى البيئة المحيطة بالمنشأة، وللتواصل مع أصحاب المصلحة في المنشأة، وتشمل التقارير المالية الأساسية عادةً القوائم المالية التالية:²

- قائمة الدخل الشامل.
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية
- الإيضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية المرفقة بتلك القوائم.
- كما تتضمن أيضاً تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات، وتقرير الإدارة التنفيذية.

وبالتالي إن القوائم المالية تعد جزءاً من التقارير المالية، فلا يمكن وضع حد فاصل بين التقارير المالية والقوائم المالية لأن كليهما من مخرجات المحاسبة ووسائل لإيصال المعلومات إلى المستفيدين، إضافةً إلى ذلك هناك بعض المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية، فقد تحتوي التقارير المالية على الكثير

¹ حداد، جواد أحمد، 2012، "واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحددة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للاتحاد والدراسات، العدد 27.

² الحباري، عمر يوسف عبد الله، 2017، "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرط الأوسط، الأردن.

من المعلومات المالية وغير المالية التي لا توجد في القوائم كمعلومات عن النشاط التسويقي أو العوامل المؤثرة على مصادر التمويل أو الموازنات التقديرية، فضلاً عن أن القوائم المالية تدقق من قبل مدقق حسابات مستقل بخلاف التقارير المالية التي تعد بمعرفة المديرين، وبالتالي مفهوم التقارير المالية أشمل من القوائم.¹

ترى الباحثة بأن التقارير المالية تمثل جزء من نظام المعلومات المحاسبي تترجم من خلاله أحداث المنشأة وعملها في صورة معلومات تساعد الإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة بالتعرف على أداء المنشآت المالي وغير المالي، والتنبؤ بقدرتها على الاستمرار والتطور مستقبلاً بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم للوصول إلى أهدافهم المرجوة.

2-1-3 أهمية التقارير المالية:

تكمن أهمية التقارير المالية في أنها توفر درجة من الاطمئنان في المعلومات المحاسبية لدى المستخدم، إضافةً إلى أنها توفر معلومات عامة عن المنشأة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي، فضلاً عن التغيرات التي حدثت فيها خلال السنة المالية والالتزامات وحقوق الملكية والمعلومات التي حدثت عن التعاقدات الجديدة وسياسة توزيع الأرباح ومعلومات عن العاملين وتكلفة الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة للمجتمع، فإن التقارير المالية الصادرة عن المنشأة يمكن تشبيهها بالنافذة التي يمكن أن تطل من خلالها على الآخرين، كما يمكن للآخرين أن يطلوا من خلالها على المنشأة.² وإن أهم ما يواجه إدارة المنشآت عامةً والمصارف خاصةً عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، فالتقارير المالية بكونها من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، تتبع أهميتها من أهمية المعلومات التي تحتويها عن العمليات والأحداث المالية خلال مدة زمنية معينة والتي تسهم في مساعدة المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمرتبين في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية،³ كذلك تتمثل أهمية التقارير المالية فيما يلي:⁴

¹ د. عبد الغفار، محمد رزق وآخرون، 2021، إعداد وتحليل التقارير المالية، منشورات كلية التجارة، جامعة القاهرة، قسم المحاسبة.

² حداد جواد أحمد، 2012، مرجع سبق ذكره.

³ الشامي، أكرم يحيى، 2009، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

⁴ المجيلي، ناصر محمد علي، 2009، "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

- على مستوى الفرد: تسهم التقارير المالية في توفير المعلومات الملائمة لتقييم أداء الإدارة والتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، وكذلك التعرف على البدائل الاستثمارية المتاحة والمفاضلة بينهما.
 - على مستوى السوق المالي: تسهم التقارير المالية في حماية المستثمرين وزيادة الثقة فيما بينهم، وتوفير أساس سليم لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين وبأسعار متوازنة، إضافة إلى خلق مجالات ابتكار لأدوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.
 - على مستوى المجتمع: تسهم التقارير المالية في توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية بين القطاعات المرغوب الاستثمار فيها اقتصادياً واجتماعياً، والقضاء على المضاربات التي قد تؤدي إلى خلل التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي توزيعاً عادلاً، وتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع عامةً.
- 3-1-3 أهداف التقارير المالية:**

تنشأ أهداف التقارير المالية نشوءاً أساسياً من احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين، وتهدف إلى التحقق من مدى مقابلة الإدارة لمسؤولياتها وتقييم أدائها بغرض توفير المعلومات الملائمة التي تفيد المستخدمين في مجال ترشيد قراراتهم أي أصبحت تهدف هدفاً رئيسياً إلى تزويد مستخدميها بالمعلومات المهمة والمفيدة لأغراض تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة تبعاً لاحتياجاتهم¹.

قد يكون أفضل تحديد لأهداف التقارير المالية هو ما صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عند إصداره للبيان رقم (1) الخاص بأهداف التقارير المالية، الذي اعتمد بإصداره على تقرير لجنة تروبلد (trueblood) الذي حصر أهداف التقارير المالية في مجموعتين:²

أ- الأهداف العامة للتقارير المالية:

- 1- توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين.

¹ International public sector accounting board. 2013. The conceptual framework for general purpose financial reporting by public sector entities.

² حميدان، مصطفى حميدان، 2010، "مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

2- توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية وبما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات الاقتصادية للمفاضلة بين النقدية الحالية والمستقبلية.

3- توفير المعلومات حول موارد المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عليها.

ب-الأهداف التفصيلية للتقارير المالية:

1- توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء المنشأة وتحديد أرباحها.

2- توفير المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال في المنشأة.

3- توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها.

4- توفير المعلومات المفيدة حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة يعتقد أنها مهمة

لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها.

وبناءً على ذلك فإن أهداف التقارير المالية تتعدد بتعدد الفئات المستخدمة لها، فهي تهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة والموثوقة حول أداء المنشآت، وأن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل جميع الجهات المستفيدة منها بهدف مساعدتها في الوقوف على المركز المالي لهذه المنشآت وتقييم أدائها وصولاً إلى اتخاذ القرارات الرشيدة.

ويعد القطاع المصرفي أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيراً على المستوى الدولي، التي تتميز بالتأثر المباشر بالتطور الاقتصادي، فقد أصبح يواجه مشكلة المخاطر المستقبلية بدرجة أعلى من بقية القطاعات في بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بقطاع المصارف يحتاجون إلى معلومات أكثر دقة وتفصيلاً وموثوقية ليتمكنوا من الوقوف على وضعها المالي وتقييم أدائها خاصة فيما يتعلق بالعوائد والمخاطر التي قد تتعرض لها.¹

وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهداف التقارير المالية المتعلقة بقطاع المصارف بما يلي:²

1. توفير المعلومات المتعلقة بتحديد الملاءة المالية للمصرف ومدى توافر السيولة ودرجة

المخاطر المرتبطة بأنشطته المختلفة.

¹ الأمين، ماهر، البهلول، محمد، 2010، الإفصاح في التقارير المالية للمصارف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في سورية - دراسة تطبيقية على المصرف الزراعي التعاوني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، (المجلد 32، العدد 1).

² المرجع السابق.

2. توفر المعلومات الملائمة والموثوقة والقابلة للمقارنة التي تسهم في تقييم أداء المصرف ومركزه المالي، وتساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

3. توفر المعلومات المناسبة التي تفيد في تحديد قدرة المصرف على الوفاء بالديون وبيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة في قائمة مركزه المالي.

4. توفر الإيضاحات والتعليقات الإضافية التي توضح الأساليب المختلفة من قبل إدارة المصرف لإدارة المخاطر المصرفية التشغيلية والمالية والرقابة عليها.

4-1-3 مستخدمو التقارير المالية:

تتمثل الغاية الرئيسية من التقارير المالية في خدمة الأطراف المهمة بها والتي تبني قراراتها بناءً على ما يفصح عنه من معلومات. وتختلف احتياجات هذه الجهات من التقارير باختلاف طبيعة الأنشطة التي تجري بشأنها عملية اتخاذ القرار.

ويمكن تصنيف الفئات المستخدمة للتقارير المالية بحسب صلتهم بالمنشأة إلى:¹

- المستخدمين الداخليين: وهم الفئات التي لها صلة مباشرة بنشاطات المنشأة كالإدارة بمختلف مستوياتها والموظفين.
- المستخدمين الخارجيين: وهم الفئات التي تكون صلتهم غير مباشرة بنشاطات المنشأة كالملاك والمساهمين والعملاء والمشرعين والدائنين والجهات الحكومية والمحللين الماليين وبيوت التمويل وغيرهم.

وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية وعرضها عدداً من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الإطار المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:²

1- المستثمرون الحاليون والمحتملون:

تحتاج هذه الفئة من المستخدمين إلى معلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار لشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، أو معلومات تساعدهم في تقييم قدرة المنشأة على توزيع

¹ Ganbaatar.J., analysing financial statements, 2010, bachelor thesis assignment, tomas bata university, zlin.

² أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، 2018، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي- الجوانب النظرية والعملية"، الطبعة الثالثة، عمان، مطبعة عمال المطابع.

الأرباح، أو معلومات تساعد في تقييم كفاءة إدارة المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح حالياً أو مستقبلاً، ودرجة نمو هذه الأرباح من سنة إلى أخرى بغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، أو معلومات عن طبيعة السيولة في المنشأة أو مستقبل المنشأة ضمن المنشآت المنافسة.

2- الموظفون:

يحتاج الموظفون في المنشأة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي لهم وإمكانية تحسين أوضاعهم الوظيفية مستقبلاً، إضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالحوافز والمكافآت التشجيعية المناسبة.

3- المقرضون:

تحتاج هذه الفئة من المستخدمين إلى المعلومات الملائمة التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على توفير النقدية والسيولة اللازمة لتسديد أصل القروض وفوائدها المستحقة في التوقيت المناسب في حالات منح القروض، وكذلك التحقق من ألا تتجاوز المنشآت المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

4- الموردون والدائنون الآخرون:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في التحقق من قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم عند الاستحقاق، وما إذا كانت المنشأة عميلاً جيداً قادراً على سداد ديونه.

5- العملاء:

يحتاج العملاء إلى معلومات تفيدهم في التأكد من مدى قدرة المنشأة على الاستمرار والتنبؤ بوضعها المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج سلعها وبيعها خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها، كما يهتمون بجودة الخدمات المقدمة وتوقيت تقديمها.¹

¹ الشامي، أكرم يحيى، 2009، مرجع سبق ذكره.

6- الدوائر الحكومية المختلفة والجهات النازمة لأعمال المنشآت:

وهي الجهات التي غالباً ما يكون لديها سلطة قانونية على عمليات محددة في المنشأة. وتحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام المنشأة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل والمبيعات، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المنشآت وتحديد مدى قدرة المنشأة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للمنشأة في الاقتصاد الوطني.¹

7- الجمهور:

يحتاج هؤلاء للبيانات المالية التي تساعد بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع مدى نشاطها.²

8- إدارة المنشأة:

تحتاج الإدارة إلى المعلومات التي تساعد في الحكم على مدى كفاءتها في إدارة المنشأة خلال المدة المالية، والنظر إلى البيانات المالية من نفس الزاوية التي تراها بها الأطراف الخارجية المهمة بالمنشأة. وتشمل هذه المعلومات:

- ربحية المنشأة وعوائد الاستثمار.
- اتجاهات أداء المنشأة.
- نتائج مقارنة أداء المنشآت المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط، وكذلك المقارنة بأداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.
- فعالية نظم الرقابة الداخلية.
- كيفية توزيع الموارد وأوجه استخدامها.
- كفاءة إدارة الموجودات.

¹ د. عبد الغفار، محمد رزق، وآخرون، 2021، مرجع سبق ذكره.
² الحياوي، عمر يوسف عبد الله، 2017، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق هان المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

9- المحللون الماليون والوسطاء :

يحتاج هؤلاء إلى المعلومات التي تمكنهم من تقديم الاستشارات اللازمة لمساعدة الأطراف الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بنشاطات المنشأة.

10- السوق المحلي :

تقدم أحدث المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة المدرجة في سوق الأوراق المالية للمستثمرين من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

11- المنافسون :

يحتاج المنافسون للمعلومات المدرجة في التقارير المالية بهدف تحديد مركزهم التنافسي في السوق ومراجعة سياساتهم التنافسية وتطويرها.

12- المحامون :

يعتمد المحامون على المعلومات الواردة في التقارير المالية لدراسة أية قضايا تتعلق بالمنشأة.

13- مراقبو الحسابات :

يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على المعلومات كلها والايضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى إظهار القوائم المالية لكل الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي تعدها المنشأة.¹

وبذلك ترى الباحثة أنه يجب أن تشمل التقارير المالية على المعلومات المهمة كلها مع توفير الوضوح الملائم فيها حتى تتمكن جميع الأطراف المعنية من الاستفادة منها. وبينما لا يمكن للبيانات المالية أن تلبي احتياجات هؤلاء المستخدمين كلها من المعلومات فإن هناك احتياجات مشتركة لهم جميعاً، وحيث إن توفير بيانات تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال للمنشأة، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن تلبيتها بالبيانات المالية.

¹ لايقة، رولا، 2007، مرجع سبق ذكره.

5-1-3 أنواع التقارير المالية:

تقسم التقارير المالية إلى نوعين:¹

- التقارير المالية الأساسية (القوائم المالية).
- التقارير المالية الإضافية وتعد إعداداً اختيارياً وبناءً على موافقة الإدارة لتلبية احتياجات معينة.

أولاً- التقارير المالية الأساسية:

تمثل التقارير المالية الأساسية القوائم التي تعد بمنزلة تقارير لقياس كفاءة عمل الإدارة، فهي تحدد مدى نجاحها أو فشلها، كما توفر معلومات حول الأداء المالي للمنشأة المعدة وفقاً للمعايير والمتطلبات القانونية اللازمة التي تضمن تقديمها تقديماً واضحاً ودقيقاً إلى الجهات المستفيدة منها.²

وقد حددت المعايير الدولية في معيارها الأول التقارير المالية الأساسية كما يلي:³

- 1- قائمة المركز المالي.
- 2- قائمة الدخل.
- 3- قائمة التدفقات النقدية.
- 4- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- 5- ملاحظات، تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى.

1- قائمة المركز المالي:

تعرف قائمة المركز المالي بأنها قائمة تبين الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية معينة، وتشتمل على ثلاثة بنود رئيسية حددت وفق قواعد وأغراض ومعايير محاسبية مقبولة عموماً وهي:⁴

¹ د. عبد الغفار، محمد رزق، وآخرون، 2021، مرجع سبق ذكره.

² المرجع السابق.

³ المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، 2019، "خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، عمان، الأردن.

⁴ Gibson, C., 2010, financial reporting and analysis using financial accounting information, (12th, south western).

1- الأصول وتمثل موارد المنشأة.

2- الالتزامات وتمثل ديون المنشأة تجاه الغير.

3- حقوق الملكية وتمثل مصالح الملاك في المنشأة.

تهدف قائمة المركز المالي أساساً إلى توفير معلومات حول الأداء المالي والاقتصادي للمنشأة عند لحظة معينة، وذلك من خلال بيان صافي حقوق أصحاب المصالح فيها من مساهمين ومستثمرين، وكذلك تقديم المعلومات عن موارد المنشأة وأوجه استخداماتها والتزاماتها تجاه الغير من مودعين ومقرضين وموردين، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بسيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل والقصير، مما يساهم في مساعدة الأطراف ذات الصلة بتقييم سياسات الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة.¹

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن أهمية قائمة المركز المالي تتضح من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات حول الموارد المتاحة للمنشأة وأوجه استخداماتها، تمكنهم من تقييم أدائها المالي للحكم على درجة المخاطر التي قد تتعرض لها والتي من المحتمل أن تؤثر على قراراتهم.

2- قائمة الدخل:

التي تبين قدرة المنشأة على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال مدة محاسبية معينة عادةً تكون سنة مالية، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للمنشأة وصافي دخلها أو خسارتها خلال مدة محاسبية معينة.²

تعكس قائمة الدخل للمصارف الطبيعة المالية لأعمال هذه المصارف، فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد المصرف مقابل ذلك فوائد، كما يوجه المصرف معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد، وبناءً على ذلك فإن الفوائد المحصلة من القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر من الفوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي.

¹ محمد، حاتم هاشم، 2018، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

² المحاميد، ديمار زرق، 2015، أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي- دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق.

وتهدف قائمة الدخل على تقييم كفاءة إدارة المنشأة من خلال تقييم استثماراتها وعوائدها وتحديد مدى قدرة المنشأة على جذب الاستثمارات والحصول على التسهيلات الائتمانية إضافة إلى كونها مؤشراً مهماً للأرباح التي تعد أكثر الأرقام المحاسبية أهمية لمستخدمي التقارير المالية، وتمكنهم من الاعتماد عليها في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة والتحقق من استمراريته عن طريق تقييم قدرتها على توليد تدفقات نقدية جديدة.¹

1- قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية من التقارير الأساسية المهمة، وتمثل كشفاً يوضح التغير في المقبوضات والمدفوعات النقدية الخاصة بالمنشأة خلال مدة مالية معينة. وتبرز أهمية هذه القائمة من خلال:²

- تمكن الإدارة من تحديد فيما إذا كان النقد المتولد داخل المنشأة كافياً لتمويل نشاطاتها.
 - تساعد المساهمين في التأكد من قدرة المنشأة على توليد النقد التوليد الذي يضمن توزيع الأرباح.
 - تقدم معلومات للموردين والدائنين حول قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في حال منحها الائتمان والقروض.
 - تساعد المستثمرين في تقييم الأداء المستقبلي المحتمل للمنشأة.
 - تمكن العاملون في المنشأة من التحقق من قدرتها على الاستمرار والنمو.
 - تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة، وتعكس قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والدخل النقدي.
- وبالتالي تهدف قائمة التدفقات النقدية عامة إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية، وكذلك مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة.

¹ Wilson, D., 2010, significance of financial reporting to stockholders in Nigeria investors' perspective bachelor program in international business, vassan ammattikorkeakoulu university of applied science, finland.

² Kothari, J., and Barone, E., 2006.

1- قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

توضح هذه القائمة مصادر التغيرات في حقوق الملكية والتي قد تنتج عن الاستثمارات المقدمة من أصحاب رأس المال أو التوزيعات عليهم بصورة أرباح. ويتطلب تحديد مصادر التغيرات في حقوق الملكية رصد التغيرات التي تؤثر على حقوق الملكية في بداية المدة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في نهاية المدة.

وتعد هذه القائمة هي حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

1- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

ولجعل القوائم المالية السابقة أكثر فائدة أشارت المعايير الدولية إلى ضرورة تقديم بعض الإيضاحات المتممة لها لتشتمل على السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها، وكذلك أية معلومات إضافية لم تتدرج ضمنها، ويؤدي الإفصاح عنها إلى إعطاء صورة عادلة لهذه القوائم، يضاف إلى الإيضاحات تقرير مدقق الحسابات الذي يعد النتيجة النهائية للقوائم المالية ويعبر عن مدى عدالة هذه القوائم وتمثيلها الصادق للأحداث خلال مدة مالية معينة، وكذلك تقرير مجلس الإدارة الذي يحتوي على معلومات مالية وغير مالية (كمعلومات عن الشركة وأهدافها) تساعد أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات.

على أن يكون الإفصاح ضمن التقارير المالية على درجة كافية من الشمول بغرض تلبية احتياجات مستخدميها، وهنا يمكن التمييز بين عدة أنواع للإفصاح المحاسبي، تختلف باختلاف كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حتى تتحقق المنفعة المرجوة من هذه المعلومات بما يفي بمتطلبات مستخدمي هذه المعلومات:¹

1. الإفصاح الكامل: يشير هذا النوع من الإفصاح إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية مصدراً أساسياً يعتمد عليه في اتخاذ القرارات،

¹ الحراكي، فائق فوز، 2019، مدى توافق العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية السورية مع متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) - دراسة حالة بنك الشام الإسلامي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (41)، العدد (1).

وهو لا يقتصر على الحقائق حتى نهاية المدة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على مستخدمي تلك القوائم.

2. الإفصاح الكافي: ويشير إلى الحد الأدنى الواجب إظهاره من المعلومات، كما يشير إلى مجموعة القوائم والتقارير المالية التي تحتوي على معلومات مهمة وملائمة عن المنشأة بما يحقق لمستخدمي هذه المعلومات الهدف منها وهو اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
3. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يجب إخراج القوائم المالية والتقارير إخراجاً يضمن ألا ترجح مصلحة فئة معينة على الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات مراعاة متوازنة.

ثانياً: التقارير المالية الإضافية:

تمثل التقارير المالية الإضافية التقارير التي تعد إعداداً اختيارياً بناءً على موافقة الإدارة بهدف تلبية احتياجات معينة. فقد ظهرت الحاجة إليها لاختلاف المعلومات التي تحتاجها الأطراف المختلفة، وتشمل هذه التقارير:¹

- التقارير المالية الدورية (المرحلية):

وهي التقارير المالية التي تعد عن مدة مالية تقل عن المدة المالية (أقل من سنة) بهدف مساعدة أصحاب المصالح بعملية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وتوفر معلومات على أوقات متقاربة (غالباً ما تعد على أساس ربع سنوي) للمساعدة في التقدير والتنبؤ بأرباح المنشأة وتوقيتها على مدار السنة المالية وتحديد مدى تقدم أدائها، وكذلك تمكين أصحاب المصلحة فيها من الوقوف على مركزها المالي ونتائج أعمالها في نهاية كل مدة على حدة.

- تقارير الأداء الاجتماعي:

وتعرف على أنها التقارير التي يقاس بمقتضاها ويحلل الأداء الاجتماعي للمنشأة وتوصيل المعلومات اللازمة للأطراف المختلفة بهدف تقييم كفاءة أدائها واتخاذ القرارات المناسبة. وتعد هذه التقارير إما تقريراً وصفيّاً يتضمن وصفاً للأنشطة دون تحديد المنافع والتكاليف التي تحققت، أو

¹ المجعلي، ناصر محمد علي، 2009، مرجع سبق ذكره.

التقرير عن تكاليف الأداء الاجتماعي المنفقة على كل نشاط تقوم به المنشأة، أو التقرير عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ومنافعها وهو الأكثر شمولاً.

- التقارير المالية عن الموارد البشرية:

توفر هذه التقارير معلومات حول الموارد البشرية في المنشأة وكيفية استخدامها بكفاءة من خلال تحديد تكلفة اختبار هذه الموارد وتعيينها وتدريبها ونسبة الاستثمار فيها مقارنة بالأسول الأخرى وتقييم العائد على الاستثمار فيها.

6-1-3 التقارير المالية الخاصة بالمصارف:

يرتبط نظام المعلومات المحاسبي في المصارف بأوجه النشاط المصرفي كلها ارتباطاً وثيقاً، وتستخدم مخرجات هذا النظام المتمثلة بالتقارير المالية أداة من أدوات الرقابة والتحليل المالي تمكن عديداً من الفئات المستفيدة الداخلية الخارجية من القيام بعمليات تقييم الأداء واتخاذ القرارات. ويمكن تصنيف التقارير المالية للمصارف بحسب الجهات المستفيدة منها إلى:¹

1. التقارير المالية الداخلية:

ويقصد بها التقارير التي تعد لأغراض الاستخدام الداخلي في المصرف ومن أمثلتها:²

1- الموازنات التخطيطية.

2- الحسابات الختامية والمتمثلة بقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في

حقوق الملكية وقائمة المركز المالي التي تعكس نتائج أنشطة المصرف خلال مدة معينة.

3- التقارير الأسبوعية أو الشهرية أو الفصلية، وهو ما يعرف عنها بالتقارير الدورية التي

تعكس أسلوب أداء الأقسام الفنية في المصرف لتقديم خدماتها المصرفية للعملاء والتي

توضح:

▪ خطط النشاط المستقبلي على ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة.

▪ بيان الانحرافات بين ما هو مخطط مقدماً وبين ما نفذ فعلاً.

¹ لايقا، رولا، 2007، مرجع سبق ذكره.

² المرجع السابق.

■ دراسة تلك الانحرافات وتحليلها سواء كانت موجبة أو سالبة لأغراض التقييم واتخاذ القرارات المصححة للانحرافات السالبة ودعم النشاط الإيجابي الذي يخدم أهداف المصرف.

تقدم التقارير الداخلية وفق أشكال وأساليب متعددة وفقاً لحاجة المستوى الإداري الذي يستخدمها، فقد تكون على شكل خرائط وأشكال إحصائية، أو قد تكون تقارير إنشائية مدعمة ببعض الأشكال السابقة لغرض التوضيح.

وعادة ما تعكس هذه التقارير كل جزء من نواحي النشاط الجاري للمصرف، أي جميع ما أنجز من الخدمات والتسهيلات المصرفية للعملاء كفتح الحسابات الجارية الجديدة للعملاء وفتح الاعتمادات المستندية، وتقديم القروض والضمانات وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها بالنيابة أو غيرها تقارن هذه الأنشطة بما هو مخطط لها لأغراض الدراسة والتحليل.

4- التقارير المالية الخارجية:

وهي التقارير التي يعدةا المصرف لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي يهتمها الاطلاع عليها.

ومن هذه البيانات ما يقدم إلزاماً على المصرف بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى المصرف المركزي أو وزارة المالية، أو منها ما ترغب إدارة المصرف إطلاع الغير عليه كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

ولكي يتحقق الهدف المنشود من التقارير فإنه لا بد من الأخذ بعدة اعتبارات موضوعية وشكلية عند إعدادها منها:¹

1- يجب أن تكون التقارير دورية منتظمة أي يحدد وقت تجهيزها، نظراً لأهمية التوقيت في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

¹ المرجع السابق.

2- يفضل أن تحتوي التقارير على تصور لما ينبغي عمله في المستقبل بناءً على معطيات من الماضي وبما يعكسه من انحرافات موجبة أو سالبة عما هو مخطط لتفادي الانحرافات السلبية.

3- أن تكون التقارير شاملة لجميع أوجه النشاط في المصرف حسب الأقسام أو الفروع.

3-1-7 الخصائص النوعية للتقارير المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية.¹

يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية الأساسية وتتكون من الملاءمة والموثوقية، والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وهي تحسن فائدة المعلومات وتساعد في اتخاذ خيارات بين المعلومات تتصف بامتلاكها الخصائص الأساسية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

وفيما يلي بيان لتلك الخصائص:²

1- الخصائص النوعية الأساسية:

أ- الملاءمة:

المعلومات المالية الملائمة هي المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون.³ وتعد المعلومات المالية ملائمة وقادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما. ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في المدة القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة

¹ أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة، 2018، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي- الجوانب النظرية والعملية"، الطبعة الثالثة، مطبعة عمال المطابع، عماد، الأردن.

² المرجع السابق.

³ المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2019.

التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدا أو تغييرها).¹

ب-الموثوقية:

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها.²

أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء، ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن.

2- الخصائص النوعية الثانوية أو المعززة:

أ- القابلية للمقارنة Comparability:

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لمدة مالية معينة مع القوائم المالية لمدة أو أوقات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس المدة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من مدة لأخرى، وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة.³

وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من مدة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.

ب-القابلية للتحقق Verifiability:

وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الاجماع بين المحاسبين المستقلين عند

¹ أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، مرجع سبق ذكره، 2018.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية لتحقيق خاصية الموثوقية أيضاً.

ت-التوقيت المناسب Timeliness:

تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار.

ث-القابلية للفهم Understandability:

تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يجري تصنيف المعلومات ووضعها وعرضها عرضاً واضحاً وموجزاً. كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة.

وبناءً على ما تقدم، ترى الباحثة بأن التقارير المالية أحد أهم أدوات التقييم والرقابة على أداء المنشآت، يعتمد عليها من قبل الأطراف ذات الصلة كلها بهدف الوقوف على نتائج عملياتها وأنشطتها ومركزها المالي، والتنبؤ بأدائها المستقبلي التنبؤ الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة التي تفي بمتطلباتهم، على أن تعد وفقاً للمفاهيم والمتطلبات المحاسبية المتعارف عليها وبأسس منطقية وسليمة للاستفادة منها الاستفادة الأمثل.

المبحث الثاني: موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية في المصارف.

برز دور التقارير المالية بروزاً أساسياً في تزويد الأطراف ذات الصلة بالمصرف بالمعلومات الموثوقة التي تمكنهم من الاعتماد عليها في تقييم أدائها، وتساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المرتبطة بها.

وحتى يوفى باحتياجات مستخدمي التقارير المالية الوفاء الأمثل لابد أن تتصف المعلومات المتضمنة في تلك التقارير بالخصائص النوعية للتقارير المالية مما يجعلها مفيدة لهم لتمكنهم من تحقيق أهدافهم ذات الصلة، وقد أشارت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ضمن إطار إعداد البيانات المالية وعرضها أن تتمتع المعلومات الواردة في التقارير المالية بالخصائص النوعية التالية:¹

الملاءمة- الموثوقية- القابلية للمقارنة- القابلية للفهم- القابلية للتحقق- التوقيت المناسب.

وسيتناول هذه البحث الموثوقية بوصفها أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات الواردة في التقارير المالية لتحقيق الغاية منها.

1-2 الموثوقية:

تمثل الموثوقية أحد الخصائص الأساسية التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية. والغرض الأساسي منها هو التأكد من أن المستخدمين لديهم الثقة في المعلومات المقدمة في التقارير المالية، وتتطلب الموثوقية التأكد من أن الموجود في التقارير المالية يتوافق مع الأحداث والتعاملات الفعلية، لذا تتطلب المعايير المحاسبية الاهتمام بالمضمون لا بالشكل، لتجري المحاسبة عن المعاملات والأحداث بالتوافق مع جوهرها وواقعها الاقتصادي وليس بالتوافق مع جوهرها الاقتصادي وليس بالتوافق مع شكلها القانوني.² وتعد المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يجب

¹ International public sector accounting board, 2013, the conceptual framework for general purpose financial reporting by public sector entities.

² Elliott, B., Elliott, J., 2011, financial accounting and reporting, (14th, UK: financial times prentice hall).

أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه تعبيراً معقولاً. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً.

وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر التمثيل الصادق يجب أن تكون:¹

1- تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، أي أن تكون العمليات والأحداث كلها قد سجلت والمحاسبة عنها محاسبة دقيقة.

2- تمثل العمليات والأحداث بصدق، لتعكس جوهرها التجاري.

3- تكون محايدة أو حيادية، أي أن لا تقدم بطريقة توصل إلى نتائج مرغوبة ومحددة تحديداً مسبقاً.

4- مراعاة مبدأ الحذر عند تسجيلها والتقرير عنها، فلا تؤدي إلى المبالغة في تقدير الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات أو العكس.

5- تكون كاملة ليجري عرض المعلومات كلها في التقارير المالية في حدود أهميتها النسبية.

وقد صنفت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخصائص السابقة كخصائص فرعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية تدعم موثوقيتها، وحددتها على النحو التالي:

1-1-2 الخلو من الأخطاء:

ويقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف الأحداث الاقتصادية وبيانها، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.² فإذا كانت هناك أخطاء في المعلومات لا يمكن عدها موثوقة، وهذا لا يعني أن تكون المعلومات دقيقة بالكامل، وتستخدم المحاسبة عديداً من التقديرات التي يتبين لاحقاً أنها غير صحيحة أو غير دقيقة.³

¹ الحباري، عمر يوسف عبد الله، 2017، "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.

² أبو، نصار، محمد، وحميدات، جمعة، مرسع سبق ذكره، 2018.

³ الحباري، عمر يوسف عبد الله، مرجع سبق ذكره، 2017.

2-1-2 التمثيل الصادق:

ويقصد بهذه الخاصية أنه حتى تعد المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث التي من المفترض أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية. تتعرض المعلومات الواردة في التقارير المالية في بعض الحالات لمخاطر ألا تمثل الأحداث والأنشطة تمثيلاً صادقاً ويعزى ذلك إلى:¹

- 1- صعوبة التعرف على الأحداث والعمليات المالية الواجب قياسها.
- 2- صعوبة تحديد وسائل الاعتراف والقياس الملائمة وأساليبها التي تتسجم مع هذه العمليات.
- 3- قد تكون الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة، كالشهرة المولدة داخلياً لبعض المشاريع فيكون من الصعب قياسها بموثوقية.

إلا أنه من الملائم أن يُفصح عن المخاطر الناتجة عن الاعتراف بها وقياسها.

وكذلك أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في القائمة التي أصدرها حول مبادئ المحاسبة المالية، المبدأ الثاني إلى أنه حتى تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوقة يجب أن تكون قابلة للتحقق، ويقصد بذلك أن يجري الحصول على نفس النتائج /المعلومات/ عند تطبيق أساليب القياس ذاتها على البيانات من قبل طرفين مختلفين. وبالتالي قابلية التحقق تسهم في التقليل من تحيز الأطراف التي تقوم بعملية القياس للبيانات.

2-1-3 الجوهر فوق الشكل:

ويقصد بها أن العمليات المالية والأحداث الأخرى المجسدة في التقارير المالية قد تمت المحاسبة عنها وفقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط، فإنه قد لا يتطابق جوهر العمليات المالية مع شكلها القانوني تطابقاً دائماً، فمثلاً إعداد القوائم المالية الموحدة هو تعبير عن الأحداث الاقتصادية وفق الجوهر الاقتصادي لأن الشركة التابعة مسيطر عليها وتعامل

¹ الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، 2020.

بكونها جزءاً من الشركة وليس الشكل القانوني لان لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركة الأم.¹

4-1-2 الحياد:

تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن ممارسة الحيطة والحذر تدعم صفة الحياد للمعلومات وتعززها، وتكون المعلومات المالية محايدة عندما لا يجري إعداد القوائم المالية وعرضها لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، ولتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز. على سبيل المثال يجب ألا تخفى معلومات محاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة مصالح أشخاص المنشأة وتحيزاً لهم، وألا تستخدم معالجات محاسبية تضخم الأرباح تضخيماً مقصوداً لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.²

إضافة إلى ذلك، يعبر الحياد عن الموضوعية والتوازن، فهو يشير إلى قصد معد المعلومات الذي يجب أن يسعى جاهداً لعرض العمليات والأحداث في التقارير المالية عرضاً موضوعياً فلا يركز على الأحداث فحسب، وإنما يشار أيضاً إلى الأحداث السلبية.³

4-1-2 الحذر:

يقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد فلا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، وبالتالي لابد عند إعداد التقارير المالية مراعاة حالات عدم التأكد الملازمة للأحداث والعمليات المالية التي تعبر عنها من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداهها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل أو تقدير العمر الإنتاجي للمعدات وغيرها، على أن لا تؤدي ممارسة الحذر عند إعداد التقارير المالية إلى إيجاد مخصصات مبالغ فيها ينتج عنها مثلاً تقليل متعمد

¹ المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، 2019.

² أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، مرجع سبق ذكره، 2018.

³ Beest, F., Braam, G., Boelens, S., 2009, Quality of financial reporting measuring qualitative characteristic, working paper, NO2.

للأصول والدخل أو مبالغه متعمدة للالتزامات والمصروفات مما يجعل المعلومات الواردة في هذه التقارير غير محايدة وبالتالي غير موثوقة.

2-1-6 الاكتمال:

ويقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، فإن حذف جزء من هذه المعلومات من الممكن أن يجعلها خاطئة ومضللة وبالتالي يفقدها موثوقيتها.

ومما سبق يلاحظ بأنه تتحقق موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال مراعاة خلوها من الأخطاء والتحيز واكتمالها وتمثيلها للأحداث الاقتصادية تمثيلاً معقولاً، ولكن يجب الأخذ في الحسبان أنه قد لا تكون التقارير المالية خالية من التحيز خلواً تاماً، فإنه غالباً ما تقاس العمليات والأحداث في ظل حالات من عدم التأكد، لذلك من الضروري تحقيق مستوى معقول من الدقة عند إعدادها لضمان الاعتماد عليها اعتماداً ملائماً في عملية اتخاذ القرارات.¹

العوامل المؤثرة على موثوقية المعلومات في التقارير المالية:

وتمثل القيود/العوامل/ التي قد تؤثر على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية ما يلي:²

1-التوقيت المناسب:

تحتاج الأطراف المعنية بالمنشآت كلها إلى الحصول على المعلومات الواردة في التقارير المالية والمتعلقة بأدائها في الوقت المناسب لتحقيق الفائدة منها. ويقصد بالتوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي تكون للمعلومات تأثير في القرار. قد يؤدي تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب لحاجات المستخدمين إلى عدم اكتمال كافة أوجه بعض العمليات الما=زلية التي تعكسها هذه التقارير مما يضعف من موثوقية المعلومات الواردة فيها، وعلى العكس في حال تأخير تقديم التقارير المالية فإن ذلك يضمن الحصول على معلومات أكثر موثوقية ولكن أقل فائدة للمستخدمين الذين كان عليهم اتخاذ قراراتهم في الوقت السابق. وهنا لابد لإدارة المنشآت

¹ Hassan, S., 2013, " Financial reporting quality, Does Monitoring characteristics Matter? An Empirical Analysis of Nigerian Manufacturing sector", the business & Management Review, (vol. 3, No.2).

² المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، 2020، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، عمان، الأردن.

من تحقيق التوازن بين تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة التوفير الأمثل.

2-الموازنة بين المنفعة والتكلفة:

ويقصد بذلك أن تكون المنافع المترتبة على توفير المعلومات الموثوقة تعادل أو تفوق التكاليف المتكبدة لتوفيرها. وتعد عملية تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهدية، فالتكاليف قد لا تقع على عاتق الأطراف المستفيدة من المعلومات وكذلك قد يستفيد من المنافع أطراف أخرى غير الذين أعدت هذه المعلومات لأجلهم.¹

وقد تشمل التكاليف المتكبدة عند توفير المعلومات تكاليف جمع المعلومات ومعالجتها والتحقق منها ونشرها، إضافةً إلى تكاليف تحليلها وتفسيرها وتكاليف أخرى قد يتكبدها مستخدموها في حال لم توفر المعلومات التي يحتاجونها كلها، فيعتبر من الصعب تقديم المعلومات كلها التي يراها المستخدمون معلومات ملائمة. وبالتالي إن تزويد الأطراف المستفيدة بمعلومات أكثر موثوقية يساعدهم على اتخاذ قراراتهم بثقة أكبر، مع الأخذ في الحسبان التوازن بين المنافع والتكاليف.

¹ أبو نصار، محمد، حميدان، جمعة، مرجع سبق ذكره، 2018.

المبحث الثالث: مدى الاستفادة من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف السورية.

تعد القوائم المالية التي تحضرها المنشأة المرآة التي تعكس مختلف الأحداث التي جرت في المنشأة. وهذا يبرز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي كوسيلة ناجعة لتعزيز موثوقية التقارير المالية للمنشأة، فيعد نشاط التدقيق الداخلي جزءاً من هيكل الرقابة الداخلية والحوكمة في المنشأة، وتختلف أهداف نشاط التدقيق الداخلي ونطاقه وطبيعته ومسؤولياته وموقعه التنظيمي، بما في ذلك سلطة الوظيفة ومسؤوليتها، اختلافاً كبيراً ويعتمد ذلك على حجم المنشأة وهيكلها ومتطلبات الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال.

وتشير كفاءة نشاط التدقيق الداخلي إلى تحصيل المعرفة والمهارات الخاصة بالنشاط كله، وبما يتعلق بالتقارير المالية للمنشأة وإطار التقرير المنطبق الخاص بها، وما إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي لديها المهارة اللازمة لتنفيذ الأعمال المتعلقة بالقوائم المالية للمنشأة، والحفاظ عليها بالمستوى المطلوب، والتمكن من تنفيذ المهام المسندة بعناية ووفقاً للمعايير المهنية المنطبقة.

ونظراً لأهمية القطاع المصرفي وماله من أثر على المجتمع المالي عامة، فقد خص مجلس النقد والتسليف المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بتعليمات توضح متطلبات التدقيق الداخلي الواجب التقيد بها للوصول بالأداء إلى الشكل الأمثل. من خلال تضمين الهيكل الإداري في المصارف بوحدة مستقلة للتدقيق الداخلي تتناسب مع حجم وطبيعة عملياتها على أن تشمل الكوادر البشرية المؤهلة بكفاءات عالية، ويعد عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي في المصارف وإجراءاتها الداخلية، وقد حددت هذه التعليمات نطاق عمل التدقيق الداخلي في المصارف على النحو التالي:¹

- 1- وضع مخطط للتدقيق وتقييم أعمال المصرف وإيصال النتائج إلى الأطراف المعنية المستفيدة من التقارير المالية مع متابعة مدى تنفيذ التوصيات الموضوعة.
- 2- تحديد أسس منهجية لتقييم المخاطر ومراجعتها وتطويرها دورياً لتعكس آثار التغيرات التي قد تطرأ على أساليب العمل.

¹ التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي بالمصارف، مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، 2005.

3- الاطلاع على: دفاتر المصرف ومراسلاته، وضوابط جلساته، وجميع قيودها بوجه عام، ويراقب انتظام كشوف الجرد والميزانيات السنوية والتقارير والبيانات الواجب تقديمها بموجب القوانين والأنظمة النافذة.

4- مراجعة صحة السجلات المحاسبية والتقارير المالية وموثوقيتها.

5- ينبغي أن يغطي المدقق الداخلي تدقيق جميع إدارات المصرف وأقسامه وفروعه تغطية دورية ومستمرة خلال العام، فضلاً عن تدقيق البيانات المالية كلها.

6- فحص أنظمة الضبط الداخلي وملاءمتها وتقييم كفاءتها وفعاليتها.

7- فحص نظام إدارة المخاطر ومدى تطبيقه وتقييم كفاءته وفعاليته.

8- مراجعة أنظمة المعلومات الإدارية والمالية بما في ذلك نظام المعلومات الالكتروني والخدمات المصرفية الالكترونية.

9- تقييم نظام الضبط الداخلي الخاص بتقدير المخاطر وتأثيرها على أموال المصرف.

10- مراجعة الأنظمة الخاصة بالمصرف والتأكد من مدى انسجامها مع المتطلبات القانونية والسياسات والإجراءات الموضوعة.

11- مراجعة التطورات الجديدة الحاصلة في الأعمال وأية تغيرات عملية والتحقق من أن جميع المخاطر المرافقة لها قد حددت تحديداً مبكراً.

12- مراجعة سبل المحافظة على الموجودات.

13- اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة.

14- اختبار الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

15- القيام بأي عمليات تحقق خاصة.

ويجب أن توثق أعمال التدقيق ونتائجه بأوراق عمل ومستندات ثبوتية، وكذلك تضمين النتائج بتوصيات ومقترحات دائرة التدقيق الداخلي إضافة إلى رأي الجهة الخاضعة للتدقيق، فضلاً عن إعداد تقارير التدقيق بالسرعة الممكنة وإرسال نسخ عنها إلى الأطراف المعنية (الجهة الخاضعة للتدقيق - الإدارة العامة - مجلس الإدارة - لجنة التدقيق)، كما يجب أن تعمل دائرة التدقيق الداخلي بموضوعية ونزاهة وبعيداً عن أي تحيز وتضارب بالمصالح، وأن تمتلك القدرة على الاطلاع على السجلات والمستندات بما في ذلك المعلومات الإدارية، ومع إمكانية اتصالها بالمستويات الإدارية كلها.

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل تعريفاً ببيانات الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، إضافة إلى الخطوات التفصيلية للتطبيق العملي على عينة الدراسة، ومن ثم نتائج هذا التطبيق، وينتهي الفصل بالتحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة.

بني الفصل كما يلي:

المبحث الأول: منهجية البحث وإجراءاته.

- 1) مجتمع البحث وعينته.
- 2) محددات البحث.
- 3) أدوات البحث.
- 4) الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- 5) خصائص عينة البحث وسماتها.
- 6) تحليل بيانات الدراسة وعرضها.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

المبحث الثالث: نتائج أسئلة المقابلة.

المبحث الأول: منهجية البحث وإجراءاته.

لقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لأنه يعد من الناحية العملية عاملاً مشتركاً بين كل المناهج إذ لا يمكن أن يستغني عنه أي باحث عند دراسته لأية ظاهرة بغض النظر عن نوع منهج البحث المستخدم.

تناول هذا البحث وصفاً منهجياً لمنهجية البحث المتبعة ومجتمع البحث وعينته والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفروض، من خلال ما يلي:

1. مجتمع البحث وعينته.

2. أدوات البحث.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة.

4. الاختبارات الخاصة بأدوات البحث.

5. خصائص عينة البحث وسماتها.

6. تحليل بيانات البحث وعرضها.

1-1 مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من المدققين الداخليين والخارجيين لدى المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبلغ عددها 14 مصرفاً وهي على النحو التالي:

(1) البنك العربي.

(2) بنك البركة.

(3) بنك عودة.

(4) بنك بيمو السعودي الفرنسي.

(5) بنك سورية الدولي الإسلامي.

(6) بنك سورية والمهجر.

(7) المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

(8) بنك بيلوس.

(9) بنك الشام.

(10) فرنسبنك.

- (11) بنك الشرق.
- (12) بنك سورية والخليج.
- (13) بنك قطر الوطني.
- (14) بنك الأردن.

وتتكون عينة الدراسة من (154) مشاركاً من مدقي الحسابات الداخليين والخارجيين لدى المصارف، ويحتاج كل مصرف لفريق تدقيق داخلي مكون من 7 أفراد وسطياً، وقد وزع الاستبيان عليهم جميعاً. أما بالنسبة للمدققين الخارجيين فقد وزع الاستبيان على 14 مكتب تدقيق معتمداً بحسب هيئة الأوراق المالية بمعدل 4 استبيانات لكل مكتب ليبلغ عدد المدققين الخارجيين ضمن العينة (56) مدقق.

وقد استرد (105) استبيانات وكانت جميع الاستبيانات المستردة صالحة للتحليل، وبالتالي يكون إجمالي نسبة الاسترداد = 68,1%.

2-1 أدوات الدراسة:

تبنت الدراسة عدة أدوات تسهم في اختبار الفرضيات وتحقيق أهدافها، بدءاً بالمقابلات الشخصية مع المشاركين بالبحث، وملاحظات الباحثة من خلال الدراسة الاستطلاعية ومخرجات استمارة الاستبانة.

1- المقابلات مع المشاركين:

استخدم أسلوب "المقابلة الشخصية" أسلوباً لجمع المعلومات، ويمتاز هذا الأسلوب بالمصداقية والشفافية، والقدرة على رصد انفعالات المبحوث والحصول على شرح بعض النقاط وتقديم أمثلة في نقاط أخرى وإبداء وجهات نظر تغني الإجابة على السؤال المطروح وترفع قيمة النتائج.

هدفت المقابلة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

وقد جرت هذه المقابلة على شكل عملية طرح أسئلة من طرف الباحثة وتقديم الأجوبة من طرف
المبحوث حول الموضوع المدروس مع رؤساء أقسام التدقيق الداخلي ومع المدققين الخارجيين في
المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أسئلة المقابلات مع المشاركين:

- 1- إلى من يتبع المدقق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمصرف؟
 - 2- هل هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي للمصرف يحدد صلاحيات عمل المدقق
الداخلي ومسؤولياته؟
 - 3- هل لدى المدقق الداخلي المعرفة الجيدة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً
وآخر تعديلاتها؟
 - 4- هل يتوفر لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية وإجراءاته
وعناصره؟
 - 5- هل يتوفر لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية الواجبة
لتفعيل مبادئ الحوكمة في المصرف؟
 - 6- هل يقوم المدقق الداخلي بتقييم إدارة المخاطر في المصرف؟
 - 7- هل يسهم التدقيق الداخلي في التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة وموثوقية النتائج؟
- 2- الاستبيان:

اعتمدت الباحثة على أسلوب الاستبانة أداة أساسية لجمع البيانات وأساساً لمعرفة آراء عينة البحث
واتجاهاتها. وتعد الاستبانة من الأدوات المهمة والأساسية لجمع البيانات والمعلومات في الدراسة
التحليلية، ويعود ذلك إلى إمكانية تحكم الباحث في الأسئلة والحقائق المراد جمعها من مجتمع
البحث، والملحق (2) يوضح نموذج الاستبيان.

وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: مجموعة من الأسئلة العامة حول المشاركين في الاستبانة (العمر - المؤهل العلمي -
المؤهلات العملية - المركز الوظيفي - سنوات الخبرة) كجزء من الإحصاء الوصفي للدراسة.

القسم الثاني: الخاص بالأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة، كجزء من الإحصاء الاستدلالي للدراسة وفق ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: العلاقة بين تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويحوي (9) محددات (متغيرات).

المحور الثاني: العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويحتوي على (9) محددات (متغيرات).

المحور الثالث: العلاقة بين تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويحتوي (9) محددات (متغيرات).

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة لفقرات الاستبانة، ويعد مقياس ليكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات الأفراد وآرائهم. وقد كانت بدائل الإجابات على النحو التالي:

- موافق بشدة. أعطيت (5) درجات.
- موافق. أعطيت (4) درجات.
- محايد. أعطيت (3) درجات.
- غير موافق. (2) درجات.
- غير موافق بشدة. (1) درجات.

كما حدد طول الفئات في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (4=1-5) (أكبر قيمة في تدرج المقياس - أقل قيمة في تدرج المقياس). وطول الفئة = (المدى / عدد فئات المقياس) أي $5/4 = 0.80$ ، وبعد ذلك أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي واحد صحيح (وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة)، ويصبح التوزيع كما هو موضح في الجدول التالي:

طول الفئات في مقياس ليكرت		
طول الفئة	الوزن النسبي المقابل له	التقييم / الاعتماد
من 1 - 1.79	من 20% - 36%	منخفضة جداً
أكبر من 1.80 - 2.59	أكبر من 36% - 52%	منخفضة
أكبر من 2.60 - 3.39	أكبر من 52% - 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 - 4.19	أكبر من 68% - 84%	عالية
أكبر من 4.20 - 5	أكبر من 84% - 100%	عالية جداً

3-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- (7) اختبار الصدق والثبات.
- (8) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الممثلة بعبارات الاستبيان والنسب المئوية والتوزيعات التكرارية والوزن النسبي. وتستخدم التكرارات، والنسب المئوية لمعرفة الصفات الشخصية لمفردات الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.
- (9) اختبار الفرضيات باستخدام T-Test والذي يستخدم لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي.
- (10) اختبار المقارنات (One way anova) لمقارنة تقييم مؤشرات البحث حسب عامل الخبرة.

4-1 ثبات أداة الدراسة وصدقها:

صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقد جرى التأكد من صدق الاتساق بطريقتين:

1- الصدق الظاهري: عرض الاستبيان على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة، وقد أخذ بملاحظاتهم وإجراء ما يلزم من تعديل وحذف في ضوء المقترحات المقدمة من المحكمين، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

2- صدق الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد حسبت معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاوره والدرجة الكلية للمحور نفسه.

المحور الأول: محور الحوكمة:

الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور (تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية).

الحوكمة		العنصر
معنوية الدلالة Sig. (2-tailed)	معامل الارتباط Correlation Coefficient	
0.000	.574**	تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم التوصيات المناسبة في جعل من معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.397**	تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.486**	تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم التوصيات المناسبة فإنه يجل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.

0.000	.450**	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.746**	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية.
0.000	.542**	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
0.000	.441**	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.528**	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.544**	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.

يوضح الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية والدرجة الكلية للمحور ، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95 % تراوحت بين 0.39 و0.57 وبذلك يعد المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

المحور الثاني: محور إدارة المخاطر.

جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور (تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية).

إدارة المخاطر		العنصر
معنوية الدلالة Sig. (2-tailed)	معامل الارتباط Correlation Coefficient	
0.00	.572**	يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.

0.00	.504**	يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.409**	يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
0.000	.398**	يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل المعلومات المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.479**	يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل المعلومات المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.692**	يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
0.000	.615**	تؤدي المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر إلى جعل المعلومات الواردة في التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.678**	تؤدي المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر إلى جعل المعلومات الواردة في التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.465**	تؤدي المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.

يوضح الجدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية والدرجة الكلية للمحور، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95 % تراوحت بين 0.39 و 0.69 وبذلك يعد المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

المحور الثالث: محور الرقابة الداخلية

جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية).

الرقابة الداخلية		العنصر
معنوية الدلالة Sig. (2-tailed)	معامل الارتباط Correlation Coefficient	
0.000	.611**	إن فهم عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية
0.000	.584**	إن فهم عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبي
0.000	.740**	إن فهم عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
0.000	.592**	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
0.006	.266**	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.707**	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
0.000	.682**	إن تحديد أوجه القصور والنقص في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.746**	إن تحديد أوجه القصور والنقص في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
0.000	.435**	إن تحديد أوجه القصور والنقص في الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.

يوضح الجدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة عند

مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95 % تراوحت بين 0.26 و0.74 وبذلك يعد المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو أعيد توزيعه أكثر من مرة ضمن نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى الاستقرار في نتائج الاستبيان وألا تتغير تغيراً كبيراً فيما لو أعيد توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال أوقات زمنية معينة.

وقد جرى التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ كما يلي:

- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient

استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، ويعبر عن متوسط الارتباط الداخلي بين العبارات التي يقيسها وتتراوح قيمته ما بين 0 – 1 وتعد القيمة المقبولة له 0.60 فأكثر وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما ارتفعت درجة ثبات الأداة وصلاحياتها للاستخدام وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (6).

جدول (6) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية	9	0.689
تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية	9	0.769
تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية	9	0.701
الكلي	33	0.870

من النتائج الموضحة في جدول (6) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مقبولة وتراوحت 0.68 - 0.76 والكلي 0.87 عالي، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق استبانة الدراسة وثباتها مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

خصائص عينة البحث وسماتها:

استخدمت الباحثة التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.

- البيانات التعريفية:

1- من حيث الفئة العمرية:

جدول (7) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الفئة العمرية

العمر		
الفئة العمرية	العدد	%
أقل من 25 سنة.	5	4.8
25- 34	49	46.7
35-44	30	28.6
45 – 54	15	14.3
أكثر من 55.	6	5.7
Total	105	100.0

يبين الجدول توزيع عينة الدراسة من حيث الفئة العمرية إلى 46.7% للفئة (25-34)، و28.6% من 35-44 سنة و14.3% من 45-54 سنة و4.8% أقل من 25 سنة و5.7% للفئة أكثر من 55 سنة.

2- من حيث المستوى التعليمي:

جدول (8) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي		
البيان	العدد	%
اجازة	33	31.4
دبلوم	21	20.0
ماجستير	23	21.9
دكتوراه	28	26.7
Total	105	100.0

يبين الجدول توزيع عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي إلى 31.4% اجازة، 20% دبلوم، 26.7% دكتوراه و 21.9% ماجستير.

3- من حيث المجال العملي

جدول (9) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المجال العملي

	العدد	%
مدقق خارجي.	44	41.9
مدقق داخلي.	61	58.1
Total	105	100.0

يبين الجدول توزيع عينة الدراسة من حيث العمل 41.9% مدقق خارجي و 58.1% مدقق داخلي.

4- سنوات الخبرة:

جدول (10) التوزيع النسبي لعينة الدراسة سنوات الخبرة

	العدد	%
أقل من 5 سنوات.	10	9.5
من 5 سنوات إلى 10 سنوات.	35	33.3
من 11 سنة إلى 20 سنة.	60	57.1
Total	105	100.0

يبين الجدول توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة حيث 57.1% من 11-20 سنة و 33.3% من 5-10 سنوات و 9.5% أقل من 5 سنوات.

تحليل فقرات ومحاور الدراسة واختبار الفرضيات

استخدم اختبار T لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي القيمة الوسطى وهي 3، أم تختلف عنها اختلافاً جوهرياً، و نوضحها كما يلي إذا كانت $\text{sig} > 0,05$ ، أي أن (قيمة Sig أكبر من مستوى الدلالة 0,05) فإنه قبول الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة أراء مجتمع الدراسة تقترب من القيمة المتوسطة وهي 3، أما إذا كانت $\text{Sig} < 0,05$ أي أن (قيمة sig أصغر من مستوى الدلالة 0,05) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن متوسط درجة الإجابة تختلف عن القيمة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة تزيد أو تنقص بصورة جوهريّة عن القيمة المتوسطة، و ذلك من خلال قيمة إشارة قيمة متوسط الاختبار فإذا كانت موجبة فإن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن القيمة المتوسطة والعكس صحيح.

التساؤل الأول:

- ما مستوى العلاقة بين تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية؟

لمعرفة مستوى العلاقة بين تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد جرى قياس هذا المفهوم من خلال عبارات تبرز هذا التقييم والاعتماد وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاهمية النسبية ومستوى الاهمية، كما يلي:

جدول (10) الدالات الإحصائية لتقييم العلاقة بين تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي %	الدلالة Sig الاحصائية
105	4.01	0.55	18.95	80	0.000
105	4.31	0.56	24.04	86	0.000

0.000	82	21.24	0.53	4.10	105	تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم التوصيات المناسبة فإنه يجل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
0.000	79	16.34	0.60	3.96	105	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية
0.000	86	20.98	0.64	4.30	105	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية
0.000	81	18.57	0.58	4.05	105	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية
0.000	84	30.31	0.41	4.21	105	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
0.000	85	23.96	0.54	4.26	105	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
0.000	81	22.00	0.49	4.05	105	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
0.000	83	39.87	0.29	4.14	105	تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية

أشارت معطيات الجدول السابق إلى ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد العينة كلها عن العبارات الخاصة بتقييم (مؤشر العلاقة بين تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية) كلها كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية قد بلغ (4.14) درجة من أصل 5 درجات وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط المعياري في هذه الدراسة والبالغ 3 درجات ، وبلغت أهمية الموافقة النسبية على هذا التقييم (83%) والذي يقابل مستوى تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية بدرجة عالية، وهي أعلى من نسبة الوزن النسبي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60) وبلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط (0.29) مما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتقارب حول المتوسط الحسابي، وأن هذا التقييم لمستوى العلاقة بين تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية بدرجة (عالية) دال احصائياً.

احتلت المراتب الأولى في تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية العبارة (تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير

خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية) متوسط الاجابات عليها (4.31) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (86 %) ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض 3 وتقييم درجة العبارة كأحد عبارات تقييم الحوكمة (عال) دال إحصائياً يليها العبارة (عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية) ذات تقييم عال ودرجة التقييم 86 % دال إحصائياً وفي المرتبة الثالثة نجد (عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية). بوزن نسبي 85 % ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 تقييم عالي ايضاً، في المرتبة الرابعة نجد (عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية) بوزن نسبي 84 % فيما احتلت المرتبة الخامسة كمؤشر لتقييم الحوكمة عبارة (تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم والتوصيات المناسبة فإنه يجل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية) بمتوسط 4.10 وتقييم بأهمية عالية و المرتبة السابعة والثامنة نجد عبارة (عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية) و (عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية). بأهمية 81 % واخيراً عبارة (عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية) بأهمية تصل إلى 79 % ذات مستوى عالي.

التساؤل الثاني:

- ما مستوى العلاقة بين تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية؟

لمعرفة مستوى العلاقة بين تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد تم قياس هذا المفهوم من خلال عبارات تبرز هذا التقييم والاعتماد وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية ومستوى الأهمية، كما يلي:

جدول (11) الدالات الإحصائية لتقييم العلاقة بين تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي %	الدلالة الإحصائية Sig
105	3.90	0.53	17.54	78	0.000
105	4.16	0.67	17.85	83	0.000
105	4.02	0.71	14.77	80	0.000
105	4.05	0.49	22.00	81	0.000
105	4.11	0.45	25.64	82	0.000
105	4.30	0.64	20.98	86	0.000
105	3.99	0.55	18.59	80	0.000
105	4.16	0.67	17.85	83	0.000
105	4.20	0.51	24.22	84	0.000
105	4.10	0.32	35.56	82	0.000

أشارت معطيات الجدول السابق إلى ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد العينة كلها عن العبارات الخاصة بتقييم (مؤشر العلاقة بين تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية) كلها كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية قد

بلغ (4.10) درجة من أصل 5 درجات وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط المعياري في هذه الدراسة والبالغ 3 درجات ، وبلغت أهمية الموافقة النسبية على هذا التقييم (82%) والذي يقابل مستوى تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية بدرجة عالية ، وهي أعلى من نسبة الوزن النسبي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60) وبلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط (0.32) مما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتقارب حول المتوسط الحسابي، وأن هذا التقييم لمستوى العلاقة بين تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية بدرجة (عالية) دال احصائياً.

احتلت المراتب الأولى في تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية العبارة (يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية) متوسط الاجابات عليها (4.30) و أن الوزن النسبي للإجابات هو (86 %) ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 يدل على وجود فرق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض 3 وتقييم درجة العبارة كأحد عبارات تقييم الرقابة الداخلية (عال) دال إحصائياً يليها العبارة (تؤدي المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية) ذات تقييم عالي ودرجة التقييم 84 % دال إحصائياً كذلك الأمر (تؤدي المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر إلى جعل المعلومات الواردة في التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية) وفي المرتبة الخامسة نجد (يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية) بوزن نسبي 83% ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 تقييماً عالياً أيضاً، في المرتبة السادسة نجد (يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل المعلومات المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.) بوزن نسبي 82% فيما احتلت المرتبة السابعة مؤشراً لتقييم إدارة المخاطر عبارة (يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل المعلومات المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية) بمتوسط 4.05 وتقييم بأهمية عالية والمرتبة الثامنة نجد عبارة (يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.) بأهمية 80 % واخيراً

عبارة (يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية). بأهمية تصل إلى 78 % ذات مستوى عال.

التساؤل الثالث:

- ما مستوى العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية؟

لمعرفة مستوى العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد جرى قياس هذا المفهوم من خلال عبارات تبرز هذا التقييم والاعتماد وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية ومستوى الأهمية، كما يلي:

جدول (12) الدالات الإحصائية لتقييم العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي %	الدلالة الإحصائية Sig
105	4.25	0.53	23.98	85	0.000
105	4.12	0.63	18.25	82	0.000
105	3.98	0.72	13.95	80	0.000
105	4.20	0.59	20.67	84	0.000
105	4.15	0.58	20.19	83	0.000
105	4.20	0.59	20.67	84	0.000
105	4.06	0.66	16.35	81	0.000
105	3.91	0.64	14.70	78	0.000
105	4.15	0.48	24.81	83	0.000

0.000	82	31.73	0.36	4.11	105	تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية
-------	----	-------	------	------	-----	--

أشارت معطيات الجدول السابق إلى ما يلي:

إن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد العينة عن كافة العبارات الخاصة بتقييم (مؤشر العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية) كلها كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية قد بلغ (4.11) درجة من أصل 5 درجات وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط المعياري في هذه الدراسة والبالغ 3 درجات ، وبلغت أهمية الموافقة النسبية على هذا التقييم (82%) والذي يقابل مستوى تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية بدرجة عالية ، وهي أعلى من نسبة الوزن النسبي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60) وبلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط (0.36) مما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتقارب حول المتوسط الحسابي، وأن هذا التقييم لمستوى العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية بدرجة (عالية) دال إحصائياً.

احتلت المراتب الأولى في تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية العبارة (إن فهم عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية) متوسط الاجابات عليها (4.25) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (85 %) ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه العبارة والمتوسط المفترض 3 وتقييم درجة العبارة كأحد عبارات تقييم الرقابة الداخلية (عال) دال احصائياً يليها العبارة (إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.) ذات تقييم عالي حيث درجة التقييم 84% دال إحصائياً كذلك الأمر (إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية) وفي المرتبة الخامسة نجد (إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.) بوزن نسبي 83 % ومستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 تقييم عالي ايضاً، في المرتبة السادسة نجد (إن تحديد أوجه القصور والنقص في الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية) بوزن نسبي 83 % فيما احتلت المرتبة السابعة مؤشراً لتقييم الرقابة الداخلية عبارة (إن تحديد أوجه القصور

والنقص في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية) بمتوسط 4.06 وتقييم بأهمية عالية و المرتبة الثامنة نجد عبارة (إن فهم عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية) بأهمية 80 % واخيراً عبارة (إن تحديد أوجه القصور والنقص في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية) بأهمية تصل إلى 78% ذات مستوى عال.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

الفرضيات:

1- لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

أجري اختبار المقارنة One sample t test لايجاد تقييم العلاقة لدور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية المصارف من حيث (الحوكمة وموثوقية التقارير) كما يلي:

جدول (13) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Std. Deviation	Mean	Test Value = 3						
		95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2- tailed)	df	T	
		Upper	Lower					
0.29	4.14	1.195	1.082	1.139	0.000	104	39.87	تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية

2- لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أجري اختبار One sample t test في تقييم العلاقة لدور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية المصارف من حيث (الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير) كما يلي:

جدول (14) الدالات الاحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Std. Deviation	Mean	Test Value = 3						
		95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2- tailed)	df	T	
		Upper	Lower					
0.36	4.11	1.184	1.045	1.114	0.000	104	31.73	تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية

من خلال الجدول إن متوسط تقييم العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية 4.11 والدلالة الاحصائية Sig=0.000 أصغر من 0.05 وبالتالي (يوجد علاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

3- لا يوجد دور للتدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم اجراء اختبار One sample t test في تقييم العلاقة لدور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية المصارف من حيث (ادارة المخاطر وموثوقية التقارير) كما يلي:

جدول (15) الدالات الاحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم ادارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Std. Deviation	Mean	Test Value = 3						
		95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2- tailed)	df	T	
		Upper	Lower					
0.32	4.10	1.162	1.039	1.101	0.000	104	35.56	تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية

من خلال الجدول إن متوسط تقييم العلاقة بين تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية 4.10 والدلالة الاحصائية Sig=0.000 أصغر من 0.05 وبالتالي (يوجد علاقة بين تقييم ادارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية).

- دراسة الفروق في تقييم (دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) من حيث (تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية، تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية، تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية) تبعا للبيانات التعريفية للمدققين عينة الدراسة.

1- من حيث الفئة العمرية للمدقق:

أُجري اختبار one way anova لمقارنة الفروق تبعا للفئة العمرية كما يلي:

جدول (16) الدالات الاحصائية لاختبار الفروق تبعا للفئة العمرية

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
0.000	27.408	1.165	4	4.659	Between Groups
		0.042	100	4.249	Within Groups
			104	8.908	Total
0.000	6.542	0.698	4	2.793	Between Groups
		0.107	100	10.675	Within Groups
			104	13.468	Total
0.000	6.081	0.511	4	2.046	Between Groups
		0.084	100	8.412	Within Groups
			104	10.457	Total

من حيث (تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=27.4$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.000$ أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا للفئة العمرية وبدراسة اتجاه الفروق عن طريق اختبار تشيفيه نجد أنها لصالح الفئة العمرية أكثر من 55 سنة أولاً ثم أقل من 25 سنة

تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية

Subset for alpha = 0.05			Scheffe _{a,b}	
3	2	1	N	العمر:
		3.7037	15	54 - 45
	4.1701		49	34 - 25
	4.1852		30	44-35
	4.2222		5	أقل من 25 سنة.
4.6667			6	أكثر من 55.

من حيث (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=27.4$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.000$ أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا للفئة العمرية وبدراسة اتجاه الفروق عن طريق اختبار تشيفيه نجد أنها لصالح الفئة العمرية أقل من 25 سنة ثم الفئة 25-34 سنة.

تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية

Subset for alpha = 0.05		N	العمر: Scheffe _{a,b}
2	1		
	3.7778	15	54 - 45
4.0000	4.0000	6	أكثر من 55
4.0926	4.0926	30	44-35
4.2109	4.2109	49	34 -25
4.4444		5	أقل من 25 سنة

من حيث (تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=27.4$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.000$ أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا للفئة العمرية وبدراسة اتجاه الفروق عن طريق اختبار تشيفيه نجد أنها لصالح الفئة العمرية أكثر من 55 سنة ثم 35-44 سنة.

تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية

Subset for alpha = 0.05		N	العمر: Scheffe _{a,b}
2	1		
	3.8148	15	54 - 45
4.0000	4.0000	5	أقل من 25 سنة
4.0952	4.0952	49	34 -25
4.2222		30	44-35
4.3333		6	أكثر من 55

2- من حيث المؤهلات العلمية للمدقق:

أجري اختبار one way anova لمقارنة الفروق تبعا للمؤهلات العلمية كما يلي:

جدول (17) الدالات الاحصائية لاختبار الفروق تبعا للمؤهلات العلمية

ANOVA

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
0.292	1.259	0.107	3	0.321	Between Groups
		0.085	101	8.587	Within Groups
			104	8.908	Total
0.871	0.236	0.031	3	0.094	Between Groups
		0.132	101	13.374	Within Groups
			104	13.468	Total
0.503	0.788	0.080	3	0.239	Between Groups
		0.101	101	10.218	Within Groups
			104	10.457	Total

تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية

تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية

تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية

من حيث (تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=1.25$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.292$ أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا للشهادة العلمية.

من حيث (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=0.23$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.871$ أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا للشهادة العلمية.

من حيث (تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=0.78$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.50$ أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا للشهادة العلمية.

3- من حيث المؤهلات العملية للمدقق:

أجري اختبار Independent t test لمقارنة الفروق تبعا للمؤهلات العملية كما يلي:

جدول (18) الدالات الاحصائية لاختبار الفروق تبعا للمؤهلات العملية (مدقق داخلي، خارجي)

Sig.	df	t	Std. Deviation	Mean	N	3-المؤهلات العملية:
0.366	103	0.908	0.31	4.17	44	مدقق خارجي. تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية
			0.28	4.12	61	مدقق داخلي.
0.012	103	2.553	0.38	4.22	44	مدقق خارجي. تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية
			0.33	4.04	61	مدقق داخلي.
0.483	103	0.705	0.30	4.13	44	مدقق خارجي. تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية
			0.33	4.08	61	مدقق داخلي.

من حيث (تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $t=0.90$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.366$ أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم

الحوكمة وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية)
تبعاً للتخصص العملي

من حيث (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=2.55$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.012$ اصغر من 0.05 وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعاً للتخصص العملي

من حيث (تقييم ادارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=2.55$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.483$ أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم ادارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعاً للتخصص العملي.

4- من حيث سنوات الخبرة للمدقق:

أُجري اختبار one way anova لمقارنة الفروق تبعاً لسنوات الخبرة كما يلي:

جدول (19) الدالات الاحصائية لاختبار الفروق تبعاً لسنوات الخبرة

ANOVA					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
0.640	0.449	0.039	2	0.078	Between Groups
		0.087	102	8.830	Within Groups
			104	8.908	Total
0.850	0.163	0.021	2	0.043	Between Groups
		0.132	102	13.425	Within Groups
			104	13.468	Total
0.001	7.437	0.665	2	1.331	Between Groups
		0.089	102	9.127	Within Groups
			104	10.457	Total

من حيث (تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $f=0.44$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.64$ أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم

الحوكمة وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا لسنوات الخبرة.

من حيث (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=0.16$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.85$ أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا لسنوات الخبرة.

من حيث (تقييم ادارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية) نجد أن دالة اختبار الفروق $F=7.43$ والدلالة الاحصائي $Sig=0.001$ أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين (تقييم ادارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية كأحد أدوار التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية) تبعا لسنوات الخبرة.

تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية

Subset for alpha = 0.05		N	Scheffe _{a,b} 4- سنوات الخبرة:
2	1		
	3.8889	10	أقل من 5 سنوات.
4.0000	4.0000	35	من 5 سنوات إلى 10 سنوات.
4.1944		60	من 11 سنة إلى 20 سنة.

المبحث الثالث: نتائج أسئلة المقابلة.

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية بناءً على أجوبة أسئلة المقابلة:

1- إلى من يتبع المدقق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمصرف؟

أفاد المستجوبون بأن المدقق الداخلي يتبع في الهيكل التنظيمي للمصرف إلى مجلس الإدارة، وأن المدقق الداخلي يتمتع بالاستقلالية وذلك لتمكنه من الاتصال المباشر وغير المقيد مع الإدارة العليا.

2- هل هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي للمصرف يحدد صلاحيات عمل

المدقق الداخلي ومسؤولياته؟

لقد خص مجلس النقد والتسليف القرار /123/ لعام 2005 المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بتعليمات توضح متطلبات التدقيق الداخلي الواجب التقيد بها للوصول بالأداء إلى الشكل الأمثل. من خلال تضمين الهيكل الإداري في المصارف بوحدة مستقلة للتدقيق الداخلي تتناسب مع حجم عملياتها وطبيعتها على أن تشمل الكوادر البشرية المؤهلة بكفاءات عالية، ويعد عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي في المصارف وإجراءاتها الداخلية، وقد حددت هذه التعليمات نطاق عمل التدقيق الداخلي في المصارف.

3- هل لدى المدقق الداخلي المعرفة الجيدة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً

وآخر تعديلاتها؟

أفاد المستجوبون بأن المدققين الداخليين مؤهلين علمياً وعملياً وأنهم على اطلاع دائم بآخر التعديلات المتعلقة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً.

4- هل يتوفر لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية وإجراءاته

وعناصره؟

نعم، يوجد لدى المصرف بيئة ضبط ورقابة داخلية تغطي جميع أنشطة أقسام المصرف وفقاً لمبادئ الضبط الداخلي المتمثلة بـ (فصل المهام - الفحص المزدوج - الرقابة المزدوجة - التوقيع المزدوج)، والدليل على ذلك يوجد دليل للفصل بين المهام ضمن القطاع الداخلي وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والتحقق من التطبيق الفعلي لمبادئ الضبط الداخلي.

5- هل يتوفر لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ الحوكمة في المصرف؟

نعم، يوجد لدى المصرف دليل للحوكمة انظر ملحق رقم(4) يتوافق مع قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي ويمثل هذا الدليل الأساس الذي يُعتمد في إدارة المصرف وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية من مساهمين، متعاملين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين، والجهات الرقابية والإشرافية المختلفة، وقد جرى تجديد الصلاحيات والمهام والمسؤوليات المختلفة لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنها بما ينسجم مع أحكام هذا الدليل ومتطلبات السلطات الإشرافية، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء تقييم مستقل لمدى التزام الإدارة التنفيذية والأقسام المختلفة لاسيما إدارة المخاطر بالسياسات والإجراءات التي اعتمدها مجلس إدارة المصرف.

6- هل يقوم المدقق الداخلي بتقييم إدارة المخاطر داخل المصرف؟

يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومدى استقلالية هذه الإدارة، والتقيّد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ومن كفاية الأنشطة والسياسات والإجراءات الموضوعة وفعاليتها.

7- هل يسهم التدقيق الداخلي في التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة وموثوقية النتائج؟

أدلى المستجوبون بأن هناك نظام تقارير التدقيق الداخلي تذكر فيه المشكلات الظاهرة والآثار المترتبة عليها، إضافةً إلى ذكر الملاحظات والمعلومات المفيدة التي تساعد في إنجاز الأهداف، وأن هناك نظاماً لمراقبة سير النتائج مما يضمن الوصول إلى نتائج موثوقة.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

النتائج:

هدف البحث إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وفي ضوء تحليل البيانات واختبار الفروض أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- 1- يوجد دور إيجابي بين تقييم الحوكمة والتأكد من الالتزام بها وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينها وبين تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- يوجد دور إيجابي بين تقييم إدارة المخاطر ومراجعة عمليات تحديد المخاطر المستوى المقبول منها وتقييمها ودراسة البدائل المناسبة للاستجابة لها وتجنبها وبين تعزيز موثوقية التقارير المالية في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 3- يوجد دور إيجابي بين تقييم نظم الرقابة الداخلية وفهم عناصرها والتحقق من التطبيق الفعلي لها وتحديد أوجه القصور والنقص فيها واقتراح الحلول المناسبة لتلافيها وبين تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لشأ دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تعزى إلى عامل الخبرة.
- 5- احتل فحص التدقيق الداخلي وتقييمه للحوكمة المرتبة الأولى بنسبة 83% كأعلى علاقة إيجابية في تعزيز موثوقية التقارير المالية ثم المرتبة الثانية للرقابة الداخلية بنسبة 82% وإدارة المخاطر بنسبة 82% من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.
- 6- يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً للفئة العمرية.
- 7- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين والخارجيين حول دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً للمؤهل العلمي.
- 8- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين والخارجيين حول دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً للمؤهل العملي.

9- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين والخارجيين حول دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً لسنوات الخبرة.

التوصيات:

- 1- تعزيز دور التدقيق الداخلي من قبل مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية في كافة المصارف عن طريق فتح مجالها الرقابي واتباعها إلى أعلى سلطة تنظيمية.
- 2- الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومختلف الأساليب الحديثة له والتي تساعد في الارتقاء بالتدقيق الداخلي وتحسين ظروف العمل.
- 3- العمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وأساليبه ومتابعة التطورات المستمرة في المعايير واستخدام أساليب التدقيق الإلكتروني الاستخدام الذي يمكن من الحصول على نتائج أفضل من عمليات الفحص والتقييم ويسهم في تطوير الأداء المالي والإداري، وبالتالي الحصول على نتائج تتسم بالموثوقية والشفافية بما يخدم أغراض المجتمع المالي.
- 4- قيام المدققين الداخليين بتقديم الاقتراحات والحلول الملائمة تقديم دورياً فيما يتعلق بمعالجة أوجه القصور والضعف في الحوكمة ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- 5- تعزيز كفاءة الموظفين وإدراكهم للمفاهيم الحديثة من خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية والمستمرة في مجال التدقيق الداخلي، لبقاء عاملها على اطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجال وأية مجالات أخرى ذات صلة بالتدقيق الداخلي.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي - الجوانب النظرية والعملية"، الطبعة الثالثة، مطبعة عمال المطابع، عماد، الأردن، 2018.
2. بدران، سناء، "المحاسبة المتقدمة"، برنامج محاسبة البنوك والبورصات، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، 2012.
3. دحدوح، حسين، القاضي، حسين، قريط، عصام، (2010)، التدقيق الداخلي (2)، جامعة دمشق، دمشق.
4. جمعية المدققين الداخليين (2017) الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي، ترجمة جمعية المدققين الداخليين في لبنان، لبنان.
5. د. عبد الغفار، محمد رزق، ود. عبد الغفار، عماد سيد، ود. ثابت، عادل خسيت، ود. كامل، عادل خسيت، 2021، إعداد وتحليل التقارير المالية، منشورات كلية التجارة، جامعة القاهرة، قسم المحاسبة.
6. د. فلوح، صافي، ود. اسماعيل، إسماعيل، ود. مرعي، عبد الرحمن، ود. حمزة، محي الدين، 2012، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
7. الوردات، خلف عبد الله، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية"، الطبعة الثالثة، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2018.
8. الوردات، خلف عبد الله، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA" دار الوراق للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017.
9. الوردات، خلف عبد الله، (2006). التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن.
10. المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، "خبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، عمان، الأردن، 2019.
11. المجمع العربي للمحاسبين (2001). "مفاهيم التدقيق المتقدمة"، المجمع العربي للمحاسبين عمان، الأردن.
12. مرعي، عبد الرحمن، فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل، حمزة، محي الدين (2011) تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. ابو حمام ، ماجد اسماعيل محمد (2009) . اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح وجودة التقارير المالية : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق ، الجامعة الاسلامية ، غزة.

2. أبو شعبان، رنده، "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية- غزة- كلية التجارة- قسم المحاسبة والتمويل، 2016.
3. البجيرمي، شادي، "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية في المصارف السورية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2011.
4. حميدان، مصطفى حميدان، "مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
5. الحيارى، عمر يوسف عبد الله، 2017، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق همان المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
6. السامرائي، محمد حامد، "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية-دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية"، رسالة ماجستير في جامعة الشرق الأوسط- كلية الأعمال- قسم المحاسبة، 2016.
7. الشامي، أكرم يحيى، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009.
8. شعبان، سلام عبدالله، "أثر مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي- دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سورية"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، 2018.
9. عبد الوهاب، سامي (2019) أثر جودة التدقيق الداخلي في إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية .
10. الغالي، بوخروية (2015) دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر .
11. قاسم، زينب، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك -دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، 2017.
12. كنعان، أماني، "أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في جامعة دمشق - كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة، 2014.

13. كيرزان، فاتن "مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها -دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير جامعة دمشق، 2010
14. المجهلي، ناصر محمد علي، "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
15. المحاميد، ديمار رزق، 2015، أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي - دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق.
16. محمد، حاتم هاشم، 2018، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
17. محمد شريف محمد، أم سلمة، 2017، التدقيق الداخلي للجودة وأثره على المخاطر المصرفية -دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في إدارة الجودة الشاملة والامتياز.
18. مخلوف، احمد محمد، 2007، المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر .
19. المدلل ، يوسف (2007) . دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والاداري. رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة .
20. المدهون، رغدة إبراهيم، 2014، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الداخلي - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل كلية التجارة والتمويل قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية - غزة.
21. مراد، درويش، "استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر المصرفية - دراسة تطبيقية"، أطروحة دكتوراه في مراجعة الحسابات، جامعة دمشق، 2015.
22. مرعي ، نبیه توفیق 2009 . دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية . رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية - جامعة جدارا .
23. النويلاتي، نور الدين، "دور التدقيق الداخلي في تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية السورية- دراسة تحليلية-"، رسالة ماجستير في جامعة دمشق - كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة، 2018.

المجلات والدوريات:

1. بكري، علي حجاج . (2005). "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال" المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة الأزهر، العدد 30 .
2. جربوع، يوسف، والحلو. (2004). "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية في فلسطين" مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 8 .العراق .
3. حداد، جواد أحمد، "واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحددة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للاتحاد والدراسات، العدد 27، 2012.
4. حمادة، رشا، "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.
5. أسلوم، حسن عبد الكريم، وآخرون، "التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012.
6. د. الغباري، أيمن فتحي، "تقييم أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال" مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (2)، 2012.
7. يحيى، فيحاء عبد الخالق، ومجيد العلي، منهل، 2003، "مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في خدمة العملية الإدارية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 25، العدد 73.

المؤتمرات:

1. آل خليفة، إمام حامد، (2007) . "صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة"، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر .
2. حماد، صالح رجب .(2007). أثر ادارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية و التدقيق الداخلي. قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، عمان.
3. الشوبكي، يونس عليان، "أهمية التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية وأثر ذلك على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية- دراسة تطبيقية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، مؤتمر منظمات متميزة في بيئة جديدة، 2011.
4. مفتاح صالح، 2009، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملحق العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف.
5. يوسف، محمد حسن (2007)، محددات الحوكمة ومعاييرها (مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر).

القوانين والمعايير :

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2009) إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ط1، عمان-الأردن.
2. التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي بالمصارف، مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، 2005.
3. دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، 2009.
4. المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، "المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"، 2017.
5. معهد المدققين الداخليين الأمريكي، (2013). المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
6. معهد المدققين الداخليين الأمريكي، (2013). مبادئ أخلاقيات المهنة.
7. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2020.

مواقع الانترنت:

1. معهد المدققين الداخليين الأمريكي.(2012). المعايير الدولية في الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. فلوريدا أميركا. www.theiia.org.
2. <http://www.iso.org>
3. <http://www.iiste.org>

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Institute of Internal Auditors IIA, The Chicago Chapter, Martin Bariff, IIA, 2003," Internal Audit Independence and Corporate Governance", available at: <http://www.theiia.org/>
2. Irvin Nigel. (2004). "Internal audit's Role In Governance ،Risk And Control"، CIA Review.
3. King, Report of King.(2002). Committee On Corporate Governance, Institute of Directors in Southern Africa, March.
4. Brink, Victor Z. and Witt, Herbert. (2002). Modern Internal Auditing:Appraising Operations and Controls. 4th Edition. A Ronald Press Publication. John Wiley & Sons, New York.
5. Committee of sponsoring organizations of the tread way commission (coso), internal control– integrated framework, may, 2013.

6. Ganbaatar.J., analysing financial statements, 2010, bachelor thesis assignment, tomas bata university, zlin.
7. Gibson, C., 2010, financial reporting and analysis using financial accounting information, (12th, south western).
8. Elliott, B., Elliott, J., 2011, financial accounting and reporting, (14th, UK: financial times prentice hall).
9. Al-Twaijry , Abdulrahman A.M . And Brierley, John A, Gwilliam. And David R, "An examination of the relationship between internal and external audit in the Saudi Arabian corporate sector", Managerial Auditing Journal Vol. 19 No. 7, 2004 pp. 929–944.
10. Leung , Dr Philomena" The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Management in Australia "2003. Abdolmohammadi, Mohammad. (2009). " Factors Associated With the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo–Culture CAEs". International Journal of Auditing, Vol. 13, Issue 1.
- 11.auditing practices and internal control system", managerial auditing journal, volume.(20), issue 8.
- 12.Cahill, Edward,(2006), Audit committee and internal audit effectiveness in a multinational bank subsidiary: case study, Journal of banking regulation, Vol(7).
- 13.Colbert, Janet L.,(2002). Furnishing a Context for Internal Audit Work , Academic Journal , CPA Journal;May2002, Vol. 72 Issue 5 .
- 14.Matzain, Mazlina et al (2006), Internal Auditors Assessment of their Contribution to Financial Statement Audits: The Relation with Audit Committee and Internal Audit Function Characteristics, International Journal of Auditing 10. 1–8.
- 15.Suryana, usdi, "the role of internal audits to the quality of financial reporting– survey of the banks are listed on the Indonesia stock exchange ", reports of economics and finance, vol 4, no.1, HIKARI Ltd, 2018.
- 16.Fredrick, odoyo, & gidean, omwono, " An analysis of the role internal audit in implementing risk management– a study of state corporations in kenya– ", international journal of business and social science, vol 5, no.6, 2014.

- 17.Soh, dominic, & martinov– bennie, nonna, "The internal audit function: perceptions of internal audit roles ", managerial auditing journal, vol 26, no.7, 2011.
- 18.Arena, marika, & arnaboldi, michela, & azzone, Giovanni, " Internal audit in Italian organizations –A multiple case study", managerial auditing journal, vol 21, no.3, 2006.
- 19.Karagiorgos, T.,etal., 2010, "internal auditing an effective tool for corporate governance", journal of business management, (vol.2, No.1).
- 20.Beest, F., Braam, G., Boelens, S., 2009, Quality of financial reporting measuring qualitative characteristic, working paper, NO.2.
- 21.Hassan, S., 2013, " Financial reporting quality, Does Monitoring characteristics Matter? An Empirical Analysis of Nigerian Manufacturing sector", the business & Management Review, (vol. 3, No.2).
- 22.Gerrit Sarens, 2007 "The role of internal auditing in corporate governance: qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics" Dissertation doctor.
- 23.Wilson, D., 2010, significance of financial reporting to stockholders in Nigeria investors' perspective bachelor program in international business, vassan ammattikorkeakoulu university of applied science, finland.
- 24.Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- 25.The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (New York: the institute of internal auditors, 1947).
- 26.The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (New York: the institute of internal auditors, 1957).
- 27.The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (Florida: the institute of internal auditors, 1971).
- 28.The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (Altamonte spring, Florida, USA: the institute of internal auditors, 1981).

29. The institute of internal auditors, "statement of the responsibilities of the internal auditor", (Altamonte spring, Florida, USA: the institute of internal auditors, 1991).
30. The institute of internal auditors, standards for the professional practice of internal auditing, 2009. www.theiia.org.
31. The institute of internal auditors, 2013, Model internal audit activity charter.
32. The institute of internal auditors, "code of ethics", 2020.
33. The institute of internal auditors, 2017, "international standards for the professional practice of internal auditing".
34. International public sector accounting board. 2013. The conceptual framework for general purpose financial reporting by public sector entities.

الملاحق

الملحق (1)

أسئلة المقابلات الشخصية:

- 1- إلى من يتبع المدقق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمصرف؟
- 2- هل هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي للمصرف يحدد صلاحيات عمل المدقق الداخلي ومسؤولياته؟
- 3- هل لدى المدقق الداخلي المعرفة الجيدة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً وآخر تعديلاتها؟
- 4- هل يتوفر لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية وإجراءاته وعناصره؟
- 5- هل يتوفر لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ الحوكمة في المصرف؟
- 6- هل يقوم المدقق الداخلي بتقييم إدارة المخاطر في المصرف؟
- 7- هل يسهم التدقيق الداخلي في التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة وموثوقية النتائج؟

الملحق (2)

الاستبانة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد...

تقوم الباحثة بإعداد بحث علمي بعنوان:

"دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية - دراسة تحليلية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية-".

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، تأمل الباحثة منكم التكرم بإبداء الرأي حول العبارات التي يحتويها هذا الاستبيان، لما لآرائكم من أهمية، وذلك للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة.

مؤكدين لكم أن المعلومات التي يتم الحصول عليها محاطة بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، ولن يسمح لأحد بالاطلاع عليها من غير المهتمين بالبحث العلمي.

مع فائق الشكر والتقدير لحسن تعاونكم

الباحثة: منار الجوهري

التعريفات الإجرائية:

التدقيق الداخلي: نشاط استشاري موضوعي، يقدم تأكيدات استشارية بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنشأة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

الحوكمة: مزيج من العمليات والهيكلية التي يضعها المجلس لإعلام وتوجيه وإدارة ومراقبة أنشطة المنشأة بغية تحقيق أهدافها.

إدارة المخاطر: عملية تحديد وتقييم وإدارة الأحداث أو المواقف المحتملة وتأمين الرقابة عليها، بهدف التوصل إلى تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة.

الرقابة الداخلية: هي عملية يصممها ويطبقها ويصونها المكلفون بالحوكمة والإدارة والموظفين الآخرين لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية، وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

الموثوقية: تعني أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة ومحايطة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولة استناداً إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الاكتمال والحيادية والخلو من الأخطاء.

الاكتمال: تعني أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

الحياد: يعني أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، وتكون المعلومات المالية محايدة عندما لا يتم إعداد التقارير المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز.

الخلو من الأخطاء: يقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.

يرجى وضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال مما يلي:

القسم الأول: معلومات عامة:

1- العمر:

☐ أقل من 25 سنة.

☐ 25 - 34.

☐ 35 - 44.

☐ 45 - 54.

☐ أكثر من 55.

2- المؤهلات العلمية:

☐ دكتوراه.

☐ ماجستير.

☐ دبلوم.

☐ إجازة.

3- المؤهلات العملية:

☐ مدقق خارجي.

☐ مدقق داخلي.

4- سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات.

☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات.

☐ من 11 سنة إلى 20 سنة.

☐ أكثر من 20 سنة.

القسم الثاني: دور التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	فقرة (العلاقة بين تقييم الحوكمة وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)	
					تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم التوصيات المناسبة في جعل من معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.	1
					تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.	2
					تساعد مراجعة سياسات الإدارة والتحقق من الامتثال بها وتقديم التوصيات المناسبة فإنه يجل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3
					عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.	4
					عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة سلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة فإنه يجعل من التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.	5
					عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.	6
					عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.	7

8	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.				
9	عند قيام المدقق الداخلي بمراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول المادية وغير المادية فإنه يجعل من معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.				

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	فقرة (العلاقة بين تقييم إدارة المخاطر وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
					1 يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
					2 يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
					3 يساعد تحديد المستوى المقبول من المخاطر في المنشأة إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
					4 يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل المعلومات المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
					5 يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل المعلومات المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.

6	يؤدي تحليل المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.				
7	تؤدي المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر إلى جعل المعلومات الواردة في التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.				
8	تؤدي المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر إلى جعل المعلومات الواردة في التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.				
9	تؤدي المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.				

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	فقرة (العلاقة بين تقييم الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
					1 إن فهم المدقق الداخلي لعناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
					2 إن فهم المدقق الداخلي لعناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
					3 إن فهم عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
					4 إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
					5 إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.

					6 إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.
					7 إن تحديد أوجه القصور والنقص في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.
					8 إن تحديد أوجه القصور والنقص في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من الأخطاء في حدود الأهمية النسبية.
					9 إن تحديد أوجه القصور والنقص في الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.

الملحق (3)

المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

معايير الخصائص

1000- الغرض، والسلطة، والمسؤولية

يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي ومع العناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي (المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي. ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه.

التفسير:

إن ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية تحدد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي. كما أن ميثاق التدقيق الداخلي يحدد الموقع الوظيفي لنشاط التدقيق الداخلي ضمن المؤسسة بما في ذلك طبيعة علاقة التبعية الوظيفية التي تربط بين الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، ويحدد حق الوصول والإطلاع على السجلات، والوصول إلى الموظفين، والأصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق، كما يحدد نطاق عمل أنشطة التدقيق الداخلي. وتقع مهمة الموافقة النهائية على ميثاق التدقيق الداخلي على عاتق مجلس الإدارة.

1000.ت.1- يجب تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية التي تقدم إلى المؤسسة تحديداً واضحاً في ميثاق التدقيق الداخلي. وإذا كانت الخدمات التأكيدية تقدم إلى جهات خارج المؤسسة فيجب أيضاً تحديد طبيعتها في ميثاق التدقيق الداخلي.

1000.أ.1- يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية في ميثاق التدقيق الداخلي.

1010- الإقرار بالتوجيهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي.

يجب الإقرار بالطبيعة الإلزامية للمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي. كما ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مناقشة رسالة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

1100- الإستقلالية والموضوعية

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.

التفسير:

الإستقلالية هي التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي أو الرئيس التنفيذي للتدقيق على تنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز. ولكي يتسنى تحقيق درجة الإستقلالية اللازمة للأداء الفعال لمسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إمكانية الوصول المباشر وبدون أي قيود إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطوط التبعية المزدوجة للتدقيق الداخلي مع الإدارة ومجلس الإدارة. ويجب أن تتم إدارة الأمور التي تهدد الإستقلالية على مستوى المدقق الداخلي منفرداً وعلى مستوى مهمات التدقيق، وعلى المستويين الوظيفي والتنظيمي.

أما الموضوعية فهي موقف ذهني غير متحيز يمكن المدققين الداخليين من أداء مهمات التدقيق الداخلي على نحو يجعلهم يؤمنون بسلامة نتائج أعمالهم وبعدم قيامهم بأي تضحيات على حساب جودة العمل الذي يؤديونه. وتتضمن الموضوعية عدم تبعية أحكام المدققين الداخليين بشأن مسائل التدقيق لأراء الآخرين. ويجب أن تتم إدارة الأمور التي تهدد الموضوعية على مستوى المدقق الداخلي منفرداً، وعلى مستوى مهمات التدقيق، وعلى المستويين الوظيفي والتنظيمي.

1110- الاستقلالية التنظيمية

يجب أن يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعاً لمستوى تنظيمي في المؤسسة يكفل أداء نشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياته على أكمل وجه. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي، وذلك بصفة سنوية على الأقل.

التفسير:

تتحقق الإستقلالية التنظيمية فعلياً حين يكون الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعاً من الناحية الوظيفية لمجلس الإدارة. من أمثلة تلك التبعية الوظيفية لمجلس الإدارة قيام مجلس الإدارة بما يلي:

- المصادقة على ميثاق التدقيق.
- المصادقة على خطة التدقيق الداخلي المبنية على أساس تقييم المخاطر.
- المصادقة على موازنة التدقيق الداخلي وخطة الموارد الخاصة به.
- تلقي التبليغات والتقارير من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بشأن أداء نشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بالخطة الموضوعية له وغير ذلك من المسائل الأخرى.
- المصادقة على القرارات المتعلقة بتعيين وعزل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- المصادقة على راتب ومكافآت الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- طلب المعلومات المناسبة من الإدارة والرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي لتحديد ما إذا كانت هناك أي قيود غير ملائمة على موارد نشاط التدقيق الداخلي أو على نطاق عمله.

1110.ت.1- يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي في مأمن من أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وإنجاز أعماله وإبلاغ النتائج. يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي التصريح عن أي تدخل من هذا النوع لمجلس الإدارة ومناقشة تداعياته.

1111- التفاعل المباشر مع المجلس

يجب أن يتواصل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ويتفاعل بصورة مباشرة مع مجلس الإدارة.

1112- دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي خارج إطار التدقيق الداخلي

عندما يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أي أدوار أو مسؤوليات تقع خارج إطار التدقيق الداخلي، أو عندما يتوقع أن يصبح لديه مثل هذه الأدوار، فيجب أخذ الإحتياطات اللازمة للحد من حجم تأثيرها السلبي على الإستقلالية والموضوعية.

التفسير:

يمكن أن يطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ممارسة أدوار أو مسؤوليات إضافية تقع خارج إطار التدقيق الداخلي، كمسؤولية نشاطات الامتثال، أو نشاطات إدارة المخاطر. إن هذه الأدوار أو المسؤوليات قد تؤثر سلباً في الواقع أو في الظاهر على الإستقلالية

التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي أو على الموضوعية الفردية للمدقق الداخلي. إن الإحتياطات هي تلك الإجراءات الإشرافية، المتخذة عادة من قبل مجلس الإدارة، للتعامل مع التأثيرات السلبية المحتملة، ويمكن أن تشمل تلك الإجراءات تقييماً دورياً لعلاقات التبعية والمسؤوليات واستحداث إجراءات بديلة للحصول على تأكيدات بخصوص مجالات المسؤوليات الإضافية.

1120- الموضوعية الفردية

يجب أن يتصف المدققون الداخليون بالنزاهة وعدم التحيز، وأن يجتنبوا أي تضارب في المصالح.

التفسير:

تضارب المصالح هو موقف معين يكون فيه لدى المدقق الداخلي - والذي من المفترض أنه موضع ثقة - مصالح مهنية أو شخصية متنافسة. وهذه المصالح المتنافسة يمكن أن تجعل من الصعب على المدقق الداخلي أن يؤدي واجباته بشكل عادل وغير منحاز. ويمكن أن يكون تضارب المصالح موجوداً حتى وإن لم يترتب عنه أي تصرف غير أخلاقي أو غير سليم. كذلك فإن تضارب المصالح يمكن أن ينتج عنه مظهر غير لائق يكون من شأنه أن يتسبب في إضعاف الثقة في التدقيق الداخلي ونشاط التدقيق الداخلي ومهنة التدقيق الداخلي ككل. كما أن تضارب المصالح يمكن أن يضعف قدرة الفرد على أداء واجباته ومسؤولياته بصفة موضوعية.

1130- معوقات الاستقلالية أو الموضوعية

عندما يكون هناك ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء في الواقع أو الظاهر، فيجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك إلى الأطراف المناسبة. وتعتمد طبيعة هذا الإفصاح المطلوب على طبيعة معوقات الاستقلالية أو الموضوعية.

التفسير:

معوقات الاستقلالية التنظيمية أو الموضوعية الفردية يمكن أن تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - تضارب في المصالح الشخصية، والقيود المفروضة على نطاق عمل التدقيق، والقيود المفروضة على الحصول أو الإطلاع على السجلات، والاتصال بالموظفين، والوصول إلى الأصول المادية، والقيود المفروضة على الموارد كالتحويل مثلاً.

يعتمد تحديد الأطراف المناسبة التي يجب الإفصاح لها عن تفاصيل أي معوقات تعوق الاستقلالية أو الموضوعية على ما هو متناظر من نشاط التدقيق الداخلي، وعلى مسؤوليات الرئيس التنفيذي للتدقيق تجاه الإدارة العليا ومجلس الإدارة المنصوص عليها في ميثاق التدقيق الداخلي، كما يعتمد تحديد تلك الأطراف المناسبة أيضاً على طبيعة المعوقات نفسها.

1130.ت.1- يجب أن يتمتع المدققون الداخليون عن تقييم العمليات التي كانوا مشرفين عليها فيما سبق. ومن المتوقع أن تتأثر موضوعية المدقق الداخلي إذا ما قدم خدمات تأكيد متعلقة بنشاط كان مسؤولاً عنه خلال السنة المنصرمة.

1130.ت.2- المهام التأكيدية المتعلقة بوظائف هي تحت إشراف الرئيس التنفيذي للتدقيق يجب أن توضع تحت إشراف طرف من خارج نشاط التدقيق الداخلي.

1130.ت.3- يمكن للتدقيق الداخلي أن يقدم خدمات تأكيد في المجالات التي سبق له أن قدم فيها خدمات استشارية، بشرط أن تكون تلك الخدمات الاستشارية لم تؤثر سلباً على موضوعيته، وبشرط أن يتم التعامل بطريقة مناسبة مع الموضوعية الفردية عند تخصيص الموارد اللازمة للمهمة الجديدة.

1130.أ.1- يمكن للمدققين الداخليين أن يقدموا خدمات استشارية متعلقة بعمليات كانوا مشرفين عليها فيما سبق.

1130.أ.2- إذا وجد ما من شأنه أن يؤثر على استقلالية أو موضوعية المدققين الداخليين أثناء مهمات استشارية مقترحة، فإنه يجب عليهم الإفصاح عن ذلك للعميل الذي أمر بهذه المهمة قبل قبولها.

1200- المهارة والعناية المهنية اللازمة

يجب إنجاز مهّمات التدقيق الداخلي بمهارة ومع توشي العناية المهنية اللازمة.

1210- المهارة

يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة بكل منهم. ويجب على نشاط التدقيق الداخلي ككل أن يمتلك أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة به.

التفسير:

المهارة مصطلح شامل يشير إلى المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوب توفرها لدى المدققين الداخليين لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بفعالية. وتشمل المهارة مراعاة الأنشطة الحالية، والاتجاهات، والمواضيع الجديدة الناشئة، بما يمكن المدققين الداخليين من تقديم المشورة والتوصيات الملائمة. المدققون الداخليون مدعوون لإثبات مهاراتهم من خلال الحصول على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد والشهادات الأخرى المشابهة التي تقدمها جمعية المدققين الداخليين والمؤسسات المهنية الأخرى المناسبة.

1210.ب.1- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الحصول على المشورة والمساعدة من أشخاص مؤهلين إذا كان المدققون الداخليون يفتقدون إلى المعارف والخبرات ومختلف المهارات اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من مهمة التدقيق.

1210.ب.2- يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تُمكنهم من تقييم مخاطر الإحتيال والكيفية التي تُدير بها المؤسسة تلك المخاطر. ولكن ليس متوقعاً منهم أن تكون لديهم نفس خبرة الشخص الذي تكون مسؤوليته الرئيسية إكتشاف الإحتيال والتحقق فيه.

1210.ب.3- يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها، وكذلك تكون لديهم معرفة بتقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا المتوفرة من أجل إنجاز أعمالهم. ولكن ليس من المتوقع أن يكون لدى جميع المدققين الداخليين نفس الخبرة التي يتمتع بها المدقق الداخلي الذي تكون مسؤوليته الأساسية تدقيق نظام المعلومات.

1210.أ.1- إذا كان المدققون الداخليون لا يمتلكون المعارف أو المهارات أو الكفاءات التي يتطلبها أداء مهمة إستشارية معينة أو جزء منها، ففي هذه الحالة يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق إما أن لا يقبل تلك المهمة أو أن يسعى إلى الحصول على مشورة ومساعدة أشخاص مؤهلين.

1220- العناية المهنية اللازمة

يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من البصيرة والاعتدال. بيد أن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة عن الخطأ.

1220.ب.1- يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية المهنية اللازمة في أعمالهم وذلك بالأخذ بالإعتبار العناصر التالية:

- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة.
- درجة التعقيد أو الأهمية النسبية أو أهمية المسائل التي يتم تطبيق إجراءات التأكيد عليها.
- كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
- إحتمال حدوث أخطاء هامة أو إحتيال أو حالات عدم الامتثال.
- تكلفة أعمال التأكيد مقارنة بالمنافع المحتملة.

1220.ب.2- في سياق بذل العناية المهنية اللازمة يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الإعتبار استخدام التدقيق المعتمد على التكنولوجيا وغيرها من تقنيات تحليل البيانات.

1220.ب.3- يجب أن ينتبه المدققون الداخليون إلى المخاطر الهامة التي قد تؤثر على الأهداف أو العمليات أو الموارد. هذا وإن إجراءات التأكيد حتى ولو تمت بالعناية المهنية اللازمة لا تضمن وحدها أن جميع المخاطر الهامة سيتم تحديدها.

1220.أ.1- يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية المهنية اللازمة أثناء إنجاز مهمات إستشارية من خلال مراعاة ما يلي:

- احتياجات وتوقعات العملاء بما في ذلك طبيعة وتوقيت وكيفية تبليغ نتائج المهمة.
- درجة التعقيد ومدى العمل الضروري لتحقيق أهداف المهمة.
- تكلفة المهمة الاستشارية مقارنة بالمنافع المحتملة.

1230- التطوير المهني المستمر

يجب على المدققين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر.

1300- برنامج تأكيد وتحسين الجودة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يضع ويحافظ على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

التفسير:

يتم تصميم برنامج تأكيد وتحسين الجودة للتمكن من تقييم مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير، وتقييم ما إذا كان المدققون الداخليون يطبقون مبادئ أخلاقيات المهنة. ويتضمن هذا البرنامج أيضاً تقييم كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين المتاحة فيه. وينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشجع عملية الإشراف من قبل مجلس الإدارة في برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

1310- متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة

يجب أن يحتوي برنامج تأكيد وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وتقييمات خارجية على السواء.

1311- التقييمات الداخلية

يجب أن تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي:

- المراقبة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.
- المراجعات الدورية التي تنفذ بأسلوب التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص آخرين من داخل المؤسسة ممن تتوفر لديهم المعرفة الكافية بممارسات التدقيق الداخلي.

التفسير:

تشكل المراقبة المستمرة جزءاً مكملاً لأعمال الإشراف والمراجعة والقياس اليومية لنشاط التدقيق الداخلي. ويتم دمج تلك المراقبة المستمرة ضمن السياسات والممارسات الروتينية المعتادة المستخدمة في إدارة نشاط التدقيق الداخلي، وتستخدم فيها العمليات والأدوات والمعلومات التي تعتبر لازمة لتقييم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

أما المراجعات الدورية فهي أعمال تقييم يتم إجراؤها لتقييم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

وتتطلب المعرفة الكافية بممارسات التدقيق الداخلي على الأقل فهم كافة عناصر "الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي".

1312- التقييمات الخارجية

يجب إجراء تقييمات خارجية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المؤسسة. ويجب أن يناقش الرئيس التنفيذي للتدقيق مع مجلس الإدارة النقاط التالية:

- شكل ووتيرة التقييمات الخارجية.
- مؤهلات واستقلالية المقيّم أو فريق التقييم الخارجي بما في ذلك أي احتمالات لوجود تضارب في المصالح.

التفسير:

يمكن إنجاز التقييمات الخارجية عبر تقييم خارجي كامل أو عبر تقييم ذاتي مصحوب بتأكيد خارجي مستقل. ويجب على المقيّم الخارجي أن يتوصل إلى قرار بخصوص التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة وبالمعايير، كما يمكن أن يحتوي التقييم الخارجي أيضاً على تعليقات تشغيلية أو استراتيجية.

على المقيّم أو فريق التقييم المؤهل أن يثبت مقدرته وكفاءته في مجالين اثنين وهما الممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي، وعمليات التقييم الخارجي. ويمكن إثبات تلك الكفاءة من خلال التمتع بالمزيج الوافي من الخبرة العملية والمعرفة النظرية. هذا مع ملاحظة أن الخبرة المكتسبة في المؤسسات ذات الحجم والتعقيد المماثلين للمؤسسة موضوع التقييم والتي تنتمي لنفس القطاع والصناعة والتي تسودها نفس المشكلات الفنية هي خبرة أهم وأكثر قيمة من الخبرة المكتسبة في المجالات الأقل ارتباطاً من ذلك. وأما في حال وجود فريق تقييم فإنه لا يشترط أن يتمتع كل أفراد الفريق بتلك الكفاءات المطلوبة، بل يجب أن يتمتع الفريق ككل بتلك الكفاءات. ويستخدم الرئيس التنفيذي للتدقيق حكمه المهني لتحديد ما إذا كان المقيّم أو فريق التقييم يتمتع بالكفاءات الوافية التي تؤهله للقيام بعملية التقييم.

ويُقصد باستقلالية المقيّم أو فريق التقييم ألا يكون هناك أي تضارب في المصالح، سواء كان تضارباً حقيقياً أو تضارباً ظاهرياً، وأن لا يكون المقيّم أو فريق التقييم جزءاً من – أو تحت سيطرة – المؤسسة التي ينتمي إليها نشاط التدقيق الداخلي. وينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشجع مراقبة وإشراف مجلس الإدارة على التقييم الخارجي لتقليل أي تضارب في المصالح سواء كان ظاهرياً أو محتملاً.

1320- التقارير المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

وينبغي أن تتضمن الإفصاحات ما يلي:

- نطاق ووتيرة التقييمات الداخلية والخارجية.
- مؤهلات واستقلالية المقيّم أو فريق التقييم بما فيها احتمالات وجود أي تضارب في المصالح.
- استنتاجات المقيمين.
- خطط الإجراءات التصحيحية.

التفسير:

يحدد شكل ومحتوى وتواتر تبليغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة من خلال المناقشات مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة، مع مراعاة مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي والرئيس التنفيذي للتدقيق والمبينة في ميثاق التدقيق الداخلي. ولإثبات التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير، يُراعى تبليغ نتائج التقييمات الخارجية والتقييمات الداخلية الدورية حال انتهائها، في حين يتم تبليغ نتائج المراقبة المستمرة مرة في السنة على الأقل. وتضمن نتائج هذه التقييمات رأي المقيّم أو فريق التقييم بشأن درجة التقيد المشار إليها.

1321- استعمال عبارة "متقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"

إن الإشارة إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يتقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تكون مناسبة فقط إذا كانت مدعومة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

التفسير:

يكون نشاط التدقيق الداخلي متقيداً بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير عندما يحقق الغايات المنصوص عليها في المعايير ومبادئ أخلاقيات المهنة. إن نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تتضمن نتائج التقييمات الداخلية والخارجية على السواء. تنطبق نتائج التقييم الداخلي على كل أنشطة التدقيق الداخلي، كما تنطبق نتائج التقييم الخارجي على أنشطة التدقيق الداخلي الموجودة والمعمول بها لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

1322- الإفصاح عن حالات عدم التقيد

عندما يكون من شأن عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير التأثير على النطاق الكلي لنشاط التدقيق الداخلي أو عملياته فيجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يفصح عن عدم التقيد وتأثيره إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

معايير الأداء

2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أنه يضيف قيمة للمؤسسة.

التفسير:

يكون نشاط التدقيق الداخلي قد تمت إدارته بفعالية عندما:

- يحقق نشاط التدقيق الداخلي غاياته ومسؤولياته الواردة في ميثاق التدقيق الداخلي.
- يتقيد نشاط التدقيق الداخلي بالمعايير.
- يتقيد أفراد نشاط التدقيق الداخلي بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.
- يأخذ نشاط التدقيق الداخلي بالإعتبار الاتجاهات والقضايا الناشئة التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة.

ويضيف نشاط التدقيق الداخلي قيمة للمؤسسة والأطراف المعنية عندما يأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات والأهداف والمخاطر، ويجهد لتوفير سبل تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويقدم تأكيدات ذات صلة بطريقة موضوعية.

2010 - التخطيط

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطة مبنية على المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

التفسير:

من أجل وضع خطة مبنية على المخاطر، يتشاور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة ويكتسب فهماً لاستراتيجيات المؤسسة، وأهداف العمل الرئيسية، والمخاطر المرتبطة، وأساليب إدارة المخاطر. ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق

مراجعة وتعديل الخطة حسب الاقتضاء للاستجابة للتغيرات في أعمال، ومخاطر، وعمليات، وبرامج، ونظم المؤسسة والضوابط الرقابية فيها.

2010.ت.1- يجب أن تركز خطة مهمات نشاط التدقيق الداخلي على تقييم موثق للمخاطر، يتم مرة في السنة على الأقل. ويجب أن يؤخذ في إطار هذه العملية رأي الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2010.ت.2- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يحدد ويأخذ في الاعتبار توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف المعنية الأخرى عندما يقدم التدقيق الداخلي آراءه ومختلف استنتاجاته.

2010.أ.1- عند قبول مهمة استشارية ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار إمكانيات تحسين إدارة المخاطر وإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة. ويجب إدراج المهمات الاستشارية التي تم قبولها ضمن خطة التدقيق.

2020- التبليغ والموافقة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد التي تتطلبها، بما في ذلك أي تغييرات مرحلية هامة فيها، إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ عن تأثير محدودية الموارد.

2030- إدارة الموارد

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها توظيفاً فعالاً لإنجاز خطة التدقيق المعتمدة.

التفسير:

يقصد بكلمة "مناسبة" الواردة في هذا المعيار مزيج المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية لإنجاز خطة التدقيق. ويقصد بكلمة "كافية" مقدار الموارد الضرورية لإنجاز خطة التدقيق. وتكون الموارد قد تم توظيفها توظيفاً فعالاً عندما تستخدم بطريقة مثلى لتنفيذ الخطة المعتمدة.

2040- السياسات والإجراءات

يجب أن يضع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

التفسير:

يعتمد شكل ومحتوى السياسات والإجراءات على حجم وهيكل نشاط التدقيق الداخلي ودرجة تعقيد أعماله.

2050- التنسيق والإعتماد

ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشارك المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة، وأن ينظر في إمكانية الإعتماد على عمل تلك الجهات، وذلك لضمان التغطية الملزمة وتلافي ازدواجية الجهود.

التفسير:

ضمن مجال تنسيق النشاطات، يمكن للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يعتمد على عمل الجهات الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة. وينبغي وضع نهج متسق ليكون بمثابة قاعدة لمبدأ الإعتماد، وفي هذا الإطار، ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار المهارة والموضوعية والعناية المهنية اللازمة التي تتمتع بها تلك الجهات التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة. وينبغي أيضاً أن يكون لديه فهم واضح لنطاق وأهداف ونتائج العمل المؤدى من قبل الجهات الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة. وعند الإعتماد على عمل جهات أخرى، يبقى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤولاً ومحاسباً عن ضمان أن الاستنتاجات والآراء التي يتوصل إليها نشاط التدقيق الداخلي مدعومة بصورة وافية.

2060- إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بصفة دورية بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن غرض، وسلطة، ومسؤولية، وأداء نشاط التدقيق الداخلي وفقاً للخطة الموضوعية له، وعن تقيّد هذا النشاط بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير. يجب أن يشمل ذلك الإبلاغ على المخاطر الهامة والقضايا المتعلقة بالرقابة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، ومسائل الحوكمة، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تتطلب انتباه الإدارة العليا أو المجلس.

التفسير:

يحدد محتوى وتواتر الإبلاغ من قبل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي والإدارة العليا ومجلس الإدارة بصورة تعاونية. ويعتمد محتوى وتواتر الإبلاغ أيضاً على مدى أهمية المعلومات التي يلزم تبليغها ومدى إلحاح الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات المتعلقة بها واللازم اتخاذها من قبل الإدارة العليا أو مجلس الإدارة.

ويجب أن تتضمن بلاغات ومراسلات الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ما يلي:

- ميثاق التدقيق الداخلي
 - استقلالية نشاط التدقيق الداخلي
 - خطة التدقيق ومدى تقدم سير العمل بها مقارنة مع الخطة الموضوعية
 - الاحتياجات من الموارد
 - نتائج نشاطات التدقيق
 - مدى التقيّد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير والخطط الموضوعية لمواجهة القضايا الهامة المتعلقة بالتقيّد.
 - استجابة الإدارة في مواجهة المخاطر التي قد تكون غير مقبولة للمؤسسة بحسب رأي الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- هذه المتطلبات وغيرها من متطلبات الإبلاغ من قبل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي سيتم الإشارة إليها كمرجع ضمن المعايير.

2070- مزود الخدمات الخارجي والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي

عندما يقوم مزود خدمات خارجي بممارسة دور نشاط التدقيق الداخلي، فإنه يجب عليه أن يلفت إنتباه المؤسسة إلى أنها مسؤولة على الحفاظ على نشاط تدقيق داخلي فعال.

التفسير:

يتم إثبات هذه المسؤولية من خلال برنامج تأكيد وتحسين الجودة الذي يقيم التقيّد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

2100- طبيعة العمل

يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة والإسهام في تحسينها وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم وقائم على المخاطر. وتنعزز أهمية ومصداقية التدقيق الداخلي عندما يتمتع المدققون بالاستباقية وعندما تعطي تقييماتهم رؤى جديدة وتأخذ الآثار المستقبلية في الاعتبار.

2110- الحوكمة

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة بما يكفل تحقيق الأهداف التالية:

- اتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية
- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.
- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة.
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المؤسسة ككل.
- إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة في المؤسسة.
- تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والداخليين ومقدمي خدمات التأكيد الآخرين والإدارة.

2110.ت.1- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مستوى تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف وبرامج وأنشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الأخلاقية.

2110.ت.2- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة تُدعم وتساند استراتيجيات وأهداف المؤسسة.

2120- إدارة المخاطر

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.

التفسير:

تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة هو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي بأن:

- أهداف المؤسسة تساند وتتفق مع مهمة المؤسسة.
- المخاطر الهامة يتم تحديدها وتقييمها.
- يتم اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر.
- يتم التقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم.

ولدعم هذا التقييم يمكن لنشاط التدقيق الداخلي أن يجمع المعلومات أثناء مهام التدقيق المتعددة. وتوفر نتائج هذه المهام، عند النظر إليها معاً، فهما لعمليات إدارة المخاطر في المؤسسة ومدى فعاليتها.

تتم مراقبة عمليات إدارة المخاطر من خلال الأنشطة الإدارية المستمرة، أو من خلال تنفيذ تقييمات منفصلة، أو كليهما.

2120.ت.1- يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيم مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات بالنظر إلى:

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية.
- فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.
- حماية الأصول.
- الإمتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2120.ت.2- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال وكيفية إدارة المؤسسة لمخاطر الإحتيال.

2120.أ.1- أثناء المهام الإستشارية يجب على المدققين الداخليين تناول المخاطر ذات العلاقة بأهداف هذه المهام، كما يجب أن يكونوا متنبهين لاحتمال وجود مخاطر أخرى هامة.

2120.أ.2- يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالمخاطر المكتسبة من خلال انجازهم للمهام الإستشارية وذلك عند تقييم عمليات إدارة مخاطر المؤسسة.

2120.أ.3- عندما يساعد المدققون الداخليون الإدارة في وضع أو تحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الإضطلاع بأي مسؤولية إدارية من خلال قيامهم بإدارة المخاطر فعلياً.

2130- الرقابة

يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها، والدفع لتحسينها المستمر.

2130.ت.1- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات بالنظر إلى:

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية.
- فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.
- حماية الأصول.
- الإمتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2130.أ.1- يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال إنجازهم للمهام الإستشارية وذلك عند تقييم عمليات الرقابة في المؤسسة.

2200- تخطيط مهمة التدقيق الداخلي

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بوضع وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها. ويجب أن تأخذ الخطة في الاعتبار استراتيجيات وأهداف ومخاطر المؤسسة ذات الصلة بالمهمة.

2201- اعتبارات التخطيط

عند وضع خطة مهمة التدقيق، يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار ما يلي:

- استراتيجيات وأهداف النشاط الخاضع للتدقيق والوسائل التي يستعملها هذا النشاط للرقابة على أدائه.
- المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط وأهدافه وموارده وعملياته، بالإضافة إلى الوسائل التي من خلالها يتم الإبقاء على التأثيرات الناجمة عن هذه المخاطر في مستوى مقبول.
- مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في هذا النشاط بالمقارنة بأحد أطر أو نماذج الرقابة ذات الصلة.
- فرص إدخال تحسينات هامة على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في ذلك النشاط.

2201.ت.1- عند التخطيط لمهمة تدقيق لجهات خارج المؤسسة، يجب على المدققين الداخليين إعداد إتفاق كتابي معهم بخصوص الأهداف والنطاق ومسؤوليات كل طرف والتوقعات الأخرى، بما في ذلك القيود على توزيع نتائج المهمة والإطلاع على وثائقها.

2201.أ.2- يجب على المدققين الداخليين الإتفاق مع عملاء المهمات الإستشارية حول الأهداف والنطاق ومسؤوليات كل طرف وتوقعات العميل الأخرى. وبالنسبة للمهام الهامة يجب أن يكون هذا الإتفاق مكتوباً.

2210-أهداف مهمة التدقيق الداخلي

يجب تحديد أهداف كل مهمة تدقيق داخلي.

2210.ت.1- يجب على المدققين الداخليين إجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط الذي يتم التدقيق عليه. ويجب أن تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم.

2210.ت.2- يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تحديد أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود أخطاء هامة أو عمليات احتيال أو حالات عدم تفيد أو مخاطر أخرى.

2210.ت.3- من الضروري وجود مقاييس كافية لتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية. ويجب أن يتأكد المدققون الداخليون إلى أي مدى قامت الإدارة و/أو مجلس الإدارة بوضع مقاييس كافية لتحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات قد تم تحقيقها. وإذا كانت المقاييس كافية فإنه يجب على المدققين الداخليين أن يستعملوها في تقييمهم. وأما إذا كانت غير كافية فإنه يجب على المدققين الداخليين أن يحددوا مقياس التقييم المناسب من خلال النقاش مع الإدارة و/أو لمجلس الإدارة.

التفسير:

يمكن أن تشمل أنواع مقاييس التقييم:

- داخلية (مثل سياسات وإجراءات المؤسسة)
- خارجية (مثل الأنظمة والقوانين المفروضة من قبل الجهات الرسمية)
- الممارسات الرائدة (مثل إرشادات وتوجيهات القطاع أو المهنة)

2210.أ.1- يجب أن تتناول أهداف المهمة الإستشارية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك في حدود النطاق المتفق عليه مع عميل هذه المهمة.

2210.أ.2- يجب أن تكون أهداف المهمة الإستشارية في انسجام مع قيم واستراتيجيات وأهداف المؤسسة.

2220- نطاق مهمة التدقيق الداخلي

يجب أن يكون نطاق مهمة التدقيق كافياً بحيث يتم تحقيق أهداف المهمة.

2220.ت.1- يجب أن يشمل نطاق مهمة التدقيق كل ما له صلة من أنظمة ووثائق وسجلات وأفراد وممتلكات مادية بما في ذلك تلك التي تكون تحت سيطرة أطراف ثالثة.

2220.ت.2- إذا ظهرت أثناء مهمة تأكيدية فرص هامة لتقديم خدمات استشارية، ينبغي التوصل إلى إتفاق كتابي خاص حول الأهداف، والنطاق، ومسؤوليات الأطراف، والتوقعات الأخرى، وأن يتم إبلاغ نتائج هذه المهمة الإستشارية وفقاً للمعايير المعتمدة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الإستشارية.

2220.أ.1- عند تنفيذ المهمات الإستشارية يجب أن يتأكد المدققون الداخليون من أن نطاق المهمة كاف لتحقيق الأهداف المتفق عليها بشأنها. وإذا ما ظهرت أي تحفظات لدى المدققين الداخليين بشأن نطاق المهمة أثناء تنفيذها، فيجب أن يناقشوا هذه التحفظات مع العميل المعني بالمهمة لتحديد ما إذا كانوا سيستمرون في المهمة أم لا.

2220.أ.2- أثناء المهمات الإستشارية يجب على المدققين الداخليين تحديد الضوابط الرقابية ذات العلاقة بأهداف هذه المهمات، كما يجب أن يكونوا منبهين للمسائل الرقابية الهامة.

2230- تخصيص الموارد لمهمة التدقيق الداخلي

يجب أن يحدد المدققون الداخليون الموارد المناسبة والكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق وذلك بالإرتكاز على تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة، والقيود الزمنية، والموارد المتاحة.

التفسير:

يقصد بكلمة "مناسبة" الواردة في هذا المعيار مزيج المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية لإنجاز مهمة التدقيق. ويقصد بكلمة "كافية" مقدار الموارد الضرورية لإنجاز مهمة التدقيق بالعناية المهنية اللازمة.

2240- برنامج عمل مهمة التدقيق الداخلي

يجب على المدققين الداخليين وضع وتوثيق برامج عمل تحقق أهداف مهمة التدقيق.

2240.ت.1- يجب أن يتضمن برنامج العمل إجراءات لتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات أثناء إنجاز المهمة. ويجب أن تتم المصادقة على برنامج العمل قبل تنفيذه، كما تتم المصادقة أيضاً وعلى الفور على كل تعديل يطرأ على هذا البرنامج.

2240.أ.1- قد يختلف برنامج عمل المهمات الإستشارية من حيث الشكل والمضمون، وذلك حسب طبيعة المهمة.

2300- تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

2310- تحديد المعلومات

يجب على المدققين الداخليين تحديد معلومات كافية، وموثوقة، وذات صلة، ومفيدة، لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

التفسير:

تكون المعلومات "كافية" عندما تكون معلومات وافية، ومقنعة، وقائمة على حقائق واقعية، بحيث يمكن لأي شخص مطلع وحصيف أن يتوصل بناء عليها إلى نفس الاستنتاجات التي توصل إليها المدقق. وتكون المعلومات "موثوقة" إذا كانت أفضل ما يمكن التوصل إليه باستخدام الأساليب المناسبة للقيام بالمهمة. وتكون المعلومات "ذات صلة" إذا كانت معلومات تؤيد ملاحظات وتوصيات مهمة التدقيق، وكانت منسجمة مع أهداف هذه المهمة. وتكون المعلومات "مفيدة" إذا كانت معلومات تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها.

2320- التحليل والتقييم

يجب على المدققين الداخليين بناء استنتاجاتهم ونتائج مهمة التدقيق على أساس أعمال التحليل والتقييم المناسبة.

2330- توثيق المعلومات

يجب على المدققين الداخليين توثيق معلومات كافية، وموثوقة، وذات صلة، ومفيدة، لتأييد استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.

2330.ت.1- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق مراقبة مسألة الإطلاع على وثائق المهمة. ويجب أن يتحصل على موافقة الإدارة العليا وأو المستشار القانوني عند الإقتضاء وذلك قبل تمكين جهات خارجية من الإطلاع على وثائق المهمة.

2330.ت.2- يجب أن يحدد الرئيس التنفيذي للتدقيق قواعد الإحتفاظ بملفات المهمة وذلك بغض النظر عن الوسائل المستعملة لتخزين هذه الملفات. ويجب أن تكون هذه القواعد منسجمة مع توجهات المؤسسة وأي متطلبات تشريعية أو متطلبات أخرى ذات علاقة.

2330.أ.1- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يُعد سياسات للتحكم في حماية والإحتفاظ بوثائق المهمة الإستشارية، وكذلك الشأن بالنسبة لمسألة تمكين جهات داخلية وخارجية من الإطلاع عليها. ويجب أن تكون هذه السياسات منسجمة مع توجهات المؤسسة وأي متطلبات تشريعية أو متطلبات أخرى ذات علاقة.

2340- الإشراف على المهمة

يجب الإشراف على مهام التدقيق بالشكل المناسب، بما يكفل تحقيق أهدافها، والتأكد من جودتها، وتطوير فريق العمل.

التفسير:

تعتمد درجة الإشراف اللازمة على مهارة وخبرة المدققين الداخليين ومدى تعقيد مهمة التدقيق. وتقع على عاتق الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي المسؤولية الكاملة عن الإشراف على مهمة التدقيق، سواء تم أدائها من قبل نشاط التدقيق الداخلي أو لأجله (أي من قبل جهة خارجية)، لكن يجوز له تعيين أعضاء من نشاط التدقيق الداخلي ذوي الخبرة لأداء عملية المراجعة. ويتم توثيق وحفظ الإثباتات المناسبة الدالة على إتمام عملية الإشراف.

2400- تبليغ النتائج

يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج مهام التدقيق.

2410- مقاييس التبليغ

يجب أن تشمل تبليغات مهمة التدقيق أهداف تلك المهمة، ونطاقها، ونتائجها.

2410.ت.1- يجب أن يتضمن التبليغ النهائي لنتائج المهمة الإستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات و/أو خطط العمل ذات الصلة. وحينما يكون ذلك مناسباً، فإن يجب تقديم رأي المدققين الداخليين. وعند صدور أي رأي فيجب أن يأخذ بالإعتبار توقعات الإدارة العليا والمجلس والأطراف المعنية الأخرى، ويجب أن تكون هذه الآراء مدعومة بمعلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة.

التفسير:

يمكن أن تكون الآراء على مستوى مهمة التدقيق عبارة عن درجات للتصنيف، أو استنتاجات، أو أي توصيفات أخرى للنتائج. مثل هذه المهمة يمكن أن تكون متعلقة بالضوابط الرقابية على عملية، أو خطر، أو وحدة أعمال محددة. وتتطلب صياغة هذه الآراء أخذ نتائج المهمة ومدى أهميتها في الإعتبار.

2410.ت.2- إن المدققين الداخليين مدعوون في إطار التبليغات الخاصة بالمهمة الى ذكر الأداء المرضي للناحية الخاضعة للتدقيق.

2410.ت.3- عند تبليغ نتائج المهمة الى أطراف خارج المؤسسة، يجب أن يتضمن التبليغ القيود على تداول واستعمال هذه النتائج.

2410.أ.1- تختلف التبليغات المتعلقة بتقديم أعمال ونتاج المهمات الإستشارية من حيث الشكل والمضمون بحسب طبيعة المهمة واحتياجات العميل المعني بها.

2420- جودة التبليغات

يجب أن تكون التبليغات صحيحة، وموضوعية، وواضحة، وموجزة، وبثاءة، وكاملة، وحسنة التوقيت.

التفسير:

تكون التبليغات صحيحة عندما تكون خالية من الأخطاء والتحريفات وتكون آمنة في الاستناد إلى الحقائق والوقائع المتعلقة بها. وتكون التبليغات موضوعية عندما تكون منصفة ومحيدة وغير متحيزة وتكون ناتجة عن تقييم منصف ومتوازن لكل الحقائق والوقائع والظروف. وتكون التبليغات واضحة عندما تكون منطقية ويسهل فهمها ولا تتضمن اصطلاحات فنية غير ضرورية وتقدم كل المعلومات الهامة والوثيقة الصلة بالموضوع. وتكون التبليغات موجزة عندما تكون في صلب الموضوع وتتفادى الإسهاب الذي لا لزوم له والتفاصيل المستفيضة والتكرار. وتكون التبليغات بناءة عندما تساعد عميل المهمة والمؤسسة وتفضي إلى إدخال التحسينات متى كانت لازمة. وتكون التبليغات كاملة عندما لا ينقصها أي شيء مما يكون ضرورياً وأساسياً بالنسبة لمن سيتلقى تلك التبليغات، وتكون شاملة لكل المعلومات والملاحظات الهامة والوثيقة الصلة لتأييد الإستنتاجات والتوصيات. وتكون التبليغات حسنة التوقيت عندما يتم إصدارها في الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة حسب أهمية المسألة موضوع التبليغات، بما يمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة على ضوءها.

2421- الخطأ والسهو

إذا احتوى أي تبليغ نهائي على حالات خطأ أو سهو هامة، فيجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة إلى جميع الأطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الأصلي.

2430- استخدام عبارة: "تم إجراؤه وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"

يمكن للمدققين الداخليين الإفادة بأن مهماتهم قد "تم إجراؤها وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" فقط في حال كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تؤيد تلك الإفادة.

2431- الإفصاح عن حالات عدم التقيد في المهمة

عندما تؤثر حالات عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير على مهمة محددة، فيجب أن يفصح التبليغ المتعلق بنتائج مهمة التدقيق تلك عن:

- قواعد السوق أو مبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير التي لم يتم التقيد بها تقيداً تاماً.
- أسباب عدم التقيد.
- تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق وعلى النتائج التي تم تبليغها بشأن المهمة.

2440- نشر النتائج

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق إلى الأطراف المعنية.

التفسير:

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن مراجعة، والموافقة على، التبليغ النهائي للمهمة قبل إرساله، وعن اتخاذ القرار حول الجهات التي ستتلقى التبليغ النهائي وحول كيفية نشره. وعندما يفوض الرئيس التنفيذي للتدقيق هذه الواجبات، فإنه يحتفظ بكامل المسؤولية.

2440.أ.1- الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن تبليغ النتائج النهائية إلى الأطراف التي يمكن أن توفر الضمان بأن هذه النتائج ستحظى بالعناية المطلوبة.

2440.أ.2- ما لم يوجد نص قانوني أو تشريعي أو نظام داخلي يتعارض مع الآتي، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق قبل توزيع النتائج إلى أطراف خارج المؤسسة تنفيذ ما يلي:

- تقييم المخاطر المحتملة بالنسبة للمؤسسة.
- التشاور مع الإدارة العليا و/أو المستشار القانوني كلما لزم الأمر.
- الرقابة على نشر النتائج من خلال فرض قيود على استخدامها.

2440.أ.1- الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن إبلاغ النتائج النهائية للمهام الاستشارية إلى العملاء المعنيين بها.

2440.أ.2- أثناء تنفيذ المهمات الاستشارية قد يتم ملاحظة إشكاليات متعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وكلما كانت هذه الإشكاليات جوهرية للمؤسسة فإنه يجب إبلاغها إلى الإدارة العليا والمجلس.

2450- الآراء الكلية العامة

عندما يتم إصدار رأي كلي عام، يجب أن يؤخذ في الاعتبار استراتيجيات، وأهداف، ومخاطر المؤسسة، وتوقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف المعنية الأخرى. ويجب أن يكون الرأي الكلي العام مؤيداً بمعلومات كافية، وموثوقة وذات صلة، ومفيدة.

التفسير:

يتضمن التبليغ ما يلي:

- نطاق المهمة، بما في ذلك الفترة الزمنية التي يشملها الرأي.
- القيود المفروضة على نطاق المهمة.
- مراعاة كل المشاريع المتعلقة بتلك المهمة، ويشمل ذلك الاعتماد على أي جهة أخرى من الجهات التي تقدم خدمات التأكيد.
- ملخص بالمعلومات التي تؤيد الرأي.
- إطار المخاطر أو الرقابة أو غير ذلك من المقاييس المستخدمة كأساس للرأي الكلي العام.
- الرأي العام، أو الحكم، أو الاستنتاج الذي تم التوصل إليه.

كذلك يجب أن يتم إيضاح الأسباب وراء الرأي العام السليم.

2500- مراقبة سير العمل

يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام لمراقبة ما يتخذ من أفعال إزاء النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة، وأن يحافظ على هذا النظام.

2500.ت.1- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بوضع عملية متابعة لرصد وضمان أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تنفيذها بشكل فعال أو أن الإدارة العليا قد قبلت مخاطر عدم اتخاذ أي إجراء.

2500.أ.1- يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بمراقبة التصرف تجاه ما خلصت إليه نتائج المهمات الإستشارية وذلك في إطار الاتفاق المبرم مع العميل المعني.

2600- التبليغ عن قبول المخاطر

عندما يخلص الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إلى أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يناقش الأمر مع الإدارة العليا. وإذا ما ارتأى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن المسألة لم تحل، فإنه يجب عليه تبليغ المسألة إلى مجلس الإدارة.

التفسير:

تحديد المخاطر التي قبلتها الإدارة يمكن أن تتم مراقبته أثناء مهمة تأكيد أو مهمة إستشارية، أو أثناء متابعة تقدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل الإدارة على إثر مهمات تدقيق سابقة. أو من خلال وسائل أخرى. وحل مشكلة المخاطر ليس مسؤولية الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.

الملحق (4)



الجمهورية العربية السورية
مصرف سورية المركزي

دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية
مجلس النقد والتسليف

2009/4/1

يتضمن هذا الدليل خمسة أبواب رئيسية موزعة كما يلي:

الباب الأول: مجلس الإدارة.

الباب الثاني: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

الباب الثالث: بيئة الضبط والرقابة.

الباب الرابع: الإفصاح والشفافية.

الباب الخامس: العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية

المادة الأولى: مبادئ عامة

- 1- يقوم المصرف بإعداد دليل الحوكمة الخاص به وفق أحكام هذا الدليل، ويجب الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي - مديرية مفوضية الحكومة - على مشروع الدليل بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة، ويتم نشره بحيث تتوفر نسخة محدثة منه على الموقع الإلكتروني للمصرف وللجمهور عند الطلب.
- 2- يقوم المصرف بالإفصاح (ضمن تقريره السنوي) للجمهور عن مدى التزام إدارة المصرف ببندود الدليل، على أن يتضمن التقرير بيان مدى التزام إدارة المصرف بتطبيق كل بند من بنوده مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه، وبيان الإجراءات البديلة التي تم القيام بها للالتزام بهذه البنود.
- 3- تنطبق على المصارف التقليدية العاملة أحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا الدليل.
- 4- يبين الملحق رقم (1) قائمة التشريعات السورية الصادرة حتى تاريخه والتي تدخل في نطاق تطبيق هذا الدليل.

المادة الثانية: تعريفات

- الحوكمة:

"عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح)، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة".

- إدارة المخاطر:

هي عملية منتظمة لتحديد وقياس المخاطر التي يواجهها العمل وتقييمها وفقاً لاحتمالات حدوثها والضرر الذي يمكن أن تحدثه، وتحديد العناصر التي يمكن للمصرف أن يتحملها أو يتجنبها أو يؤمن ضد حدوثها (أو أي مزيج من الأربعة)، وتحديد المسؤولية عن معالجتها وضمان سير العمليات ورفع التقارير الدورية والفورية إلى الجهات المعنية بالمشاكل الملموسة.

- الأطراف ذوي العلاقة:

- تعتبر الأطراف ذوي علاقة في الحالات التالية:
1. أعضاء في مجلس إدارة المصرف أو المؤسسة الأم أو أيًا من المؤسسات التابعة أو الشقيقة أو الزميلة للمصرف، أو المدققين الخارجيين، أو مستشاري المصرف أو إدارته التنفيذية، أو أقارب المذكورين حتى الدرجة الرابعة.
 2. أي شخص طبيعي أو شخصية اعتبارية تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحة مؤثرة في المصرف أو المؤسسة الأم أو أيًا من المؤسسات التابعة أو الشقيقة أو الزميلة للمصرف، وأقارب الشخص الطبيعي حتى الدرجة الرابعة.
 3. المؤسسات الأم والشقيقة والتابعة والزميلة للمصرف.

- الإدارة التنفيذية:

الرئيس التنفيذي للمصرف ونوابه ومساعديه وكبار المديرين ونوابهم ومساعدتهم ومديري الوحدات الرئيسية (ويطلق على أي من هؤلاء وصف المدير التنفيذي).

- المصلحة المؤثرة:

تملك المساهم، أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة، ما لا يقل عن 5% من رأس مال المصرف.

- التحكم (السيطرة):

القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية بهدف الحصول على منافع من أنشطة المصرف.

- التأثير الهام:

القدرة على المشاركة في وضع السياسات المالية والتشغيلية بهدف الحصول على منافع من أنشطة المصرف.

- المؤسسة الأم:

المؤسسة التي تتحكم بالمصرف.

- المؤسسة التابعة:

المؤسسة التي يتحكم بها المصرف.

- المؤسسة الزميلة:

المؤسسة/المصرف التي للمصرف/المؤسسة تأثير هام على سياساتها المالية والتشغيلية.

- المؤسسة الشقيقة:

المؤسسة التابعة للمؤسسة الأم للمصرف.

- الإستراتيجية:

هي تصميم ورسم سياسات طويلة الأجل لتحقيق غايات المصرف، وقد تتعلق هذه السياسات بالمنتجات والخدمات أو بعمليات الاستحواذ مقابل النمو الطبيعي والأسواق والموارد الطبيعية، خاصة رأس المال والأفراد، وتعكس الإستراتيجية أولويات استخدام الموارد المحددة للمصرف، كما تحدد خطى المؤسسة نحو تحقيق غاياتها والوفاء بالتزاماتها.

- خطط العمل:

هي مخططات أو برامج العمل لكافة أجزاء المنشأة (وعلى مختلف مستوياتها) لوضع رسم تفصيلي للطريق الذي يتم اتخاذه لتحقيق إستراتيجيتها، وتتضمن الخطط كحد أدنى الأهداف والجداول الزمنية المحددة لتحقيقها، على أن تكون الأهداف محددة بصورة كمية. التأكيد من تقيد المصرف وسياساته الداخلية بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول مدى الامتثال بالمصرف.

- مراقبة الامتثال:

- العضو:

عضو مجلس الإدارة (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري).

- العضو التنفيذي:

عضو مجلس الإدارة المسند له دور تنفيذي في المصرف. عضو مجلس الإدارة الذي لا يتدخل بالإدارة اليومية للمصرف ولا يسند له أي دور تنفيذي.

- العضو غير التنفيذي:

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا يربطه بالمصرف أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

- الأعضاء المستقلين:

1. أن لا تربطه بأي مدير تنفيذي أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة في المصرف أو في أي مؤسسة من مجموعته (أم - تابعة - شقيقة - زميلة) قرابة حتى الدرجة الرابعة.
2. أن لا يكون هو أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة شريكاً للمدقق الخارجي للشركة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
3. أن لا يتقاضى من المصرف أي مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس، و/أو توزيعات الأرباح التي يتقاضاها بصفته مساهماً.
4. أن لا يكون قد عمل كمدير تنفيذي في المصرف أو في أي مؤسسة من مجموعته خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

5. أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو شريك أو مساهم رئيسي (يملك مصلحة مؤثرة) في شركة يتعامل معها المصرف باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها المصرف لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية، وأن لا يكون عضو بمجلس إدارة في أي مؤسسة من مجموعتها (أم - تابعة - شقيقة - زميلة).
6. أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأسمال المصرف أو في أي مؤسسة من مجموعتها أو أن يكون على علاقة بمساهم رئيسي آخر، ويقصد بهذه العلاقة قرابة حتى الدرجة الرابعة أو الالتزام بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل وفق توجيهات أو تعليمات المساهم الرئيسي.
7. أن لا يتم انتخابه لأكثر من دورتين.

تعارض المصالح:

هو الحالة التي تتأثر فيها موضوعية واستقلالية قرار موظف (أو عضو مجلس إدارة) بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمة شخصيا أو تهمة أحد أقاربه، أو عندما يتأثر أدائه باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار، على سبيل المثال: إساءة استخدام أصول الشركة أو إجراء تعاملات لأطراف ذوي علاقة، المسائل المرتبطة بالقوائم المالية وغير المالية، ترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وغير ذلك.

- ميثاق الأخلاقيات:

مجموعة المعايير والإجراءات الواجب الالتزام بها واتخاذها لتحديد السلوك المهني للعاملين في المصرف، ويجب أن يتضمن الميثاق الإشارة إلى احتمالات وجود تعارض مصالح.

- الأحداث الجوهرية:

هي الأحداث غير المتكررة أو الطارئة التي قد تواجه المصرف، والتي تتطلب عادة مناقشات سرية من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف لدراسة الحدث قبل الإعلان عنه.

الباب الأول: مجلس الإدارة.

المادة الثالثة: أحكام عامة

- (1) تقع مسؤولية إدارة المصرف بشكل رئيسي على أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى أعضاء مجلس الإدارة متضامنين، حيث يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن إدارة المصرف تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف.
- (2) إن تشكيل اللجان أو تفويض الإدارة التنفيذية أو أي جهة أخرى (Outsourcing) للقيام ببعض أعمال المجلس لا يعفيه من هذه المسؤولية، وتحدد هذه المسؤولية ويتم التعامل معها وفق أحكام قانون الشركات وتعديلاته التشريعات النافذة الأخرى.
- (3) يقوم المجلس بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه المصرف وتمثيله جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم القيام بما يحقق مصلحة المصرف ومصلحة المودعين ومصلحة أصحاب المصالح الآخرين وليس مصلحة مجموعة محددة فقط.
- (4) تقع على مجلس الإدارة مسؤولية حماية المصرف من الأعمال، غير القانونية أو غير الملائمة، للمساهمين المسيطرين و/أو المساهمين الرئيسيين وذات التأثيرات السلبية على مصلحة المصرف و/أو المساهمين الآخرين.
- (5) يجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب المشاركة في اتخاذ القرارات عند وجود أي تعارض في المصالح يمنعهم من تأدية دورهم في حماية مصالح المصرف بشكل سليم.
- (6) على أعضاء مجلس الإدارة فهم دورهم الإشرافي وعليهم التزام واجب الحرص والإخلاص تجاه المصرف ومساهمي وأصحاب المصالح الآخرين وتجاه المجتمع بشكل عام.
- (7) على أعضاء مجلس الإدارة تكريس الاهتمام والوقت الكافي للقيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم بصورة فعالة.
- (8) على أعضاء مجلس الإدارة المساهمة بصورة فعالة في القيام بوظائف المجلس وأن تكون لديهم القدرة على تقديم خبرات خاصة للمجلس.

المادة الرابعة: تشكيلة المجلس

(1) حجم المجلس:

- أ- يجب أن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة كاف ويتناسب مع حجم أعمال المصرف، بحيث يمكن هذا العدد من امتلاك المجلس الخبرة والمعرفة في المجالات المختلفة وتوزيع وظائف

الإشراف والإدارة بين أعضائه بشكل فعال، وبنفس الوقت يجب أن لا يكون العدد كبيراً إلى الحد الذي يمنع معه اتخاذ قرارات بصورة كفوة.

ب- يراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة وأن يكون الأعضاء على معرفة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة.

(2) الانتخاب:

أ- يتم انتخاب مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة للمساهمين ووفقاً للتشريعات والقوانين والأنظمة النافذة، ويتم تقديم عرض عن كل مرشح لعضوية المجلس عند الانتخاب لتسهيل مهمة الهيئة في انتخاب الأفضل من أعضاء المجلس لتمثيل المصرف.

ب- مدة عضوية المجلس أربع سنوات (على الأكثر) وتكون إعادة الانتخاب للفترات اللاحقة كل سنتين على الأقل وأن يتحدد ذلك في الهيئة العامة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

(3) استقلالية المجلس:

أ- يجب أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين، بهدف ضمان الموضوعية والمساءلة في عملية اتخاذ القرار، والتخفيف من تعارض المصالح الذي يمكن أن ينشأ بين عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وعملية الإدارة التشغيلية اليومية، وكذلك ضمان وجود نظم عمل ورقابة كافية لحماية مصالح المصرف.

ب- يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن ثلث أعضاء المجلس.

ت- يجب الفصل بين كل من منصب رئيس المجلس (و/أو نائبه) ومنصب الرئيس التنفيذي، وعلى أن لا تربط الرئيس (و/أو نائبه) والرئيس التنفيذي أي قرابة حتى الدرجة الرابعة، كما يشترط أن يكون رئيس المجلس ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس.

المادة الخامسة: دور رئيس المجلس.

يجب فصل مسؤوليات رئيس المجلس عن مسؤوليات الرئيس التنفيذي بموجب تعليمات كتابية مقرر من المجلس ويتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة، وعلى رئيس المجلس أن يضطلع بما يلي:

- 1- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للمصرف.
- 2- خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس - تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات وتوفير الإجماع حول تلك القضايا.
- 3- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- 4- التأكد من توفر معايير الحوكمة السليمة لدى المصرف.

المادة السادسة: تنظيم أعمال المجلس.

- 1- يجب ألا يقل عدد الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة عن 6 اجتماعات في السنة.
- 2- يجب على العضو غير المستقل أن يحضر (بشخصه) أربع اجتماعات في السنة على الأقل، ويجب على العضو المستقل حضور ما لا يقل عن 75% من اجتماعات المجلس، وكل عضو يتغيب عن حضور هذا النصاب يفقد عضويته حكماً وبقرار من مجلس الإدارة، كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة المستقلين حضور كافة الاجتماعات التي سيتم فيها اتخاذ قرارات هامة تؤثر جوهرياً على مصلحة المصرف.
- 3- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة إنابة شخص آخر ليس عضواً في المجلس، كما لا يجوز للعضو حمل أكثر من إنابة واحدة في السنة، ولا يجوز أن يقوم أي عضو من أعضاء المجلس بأكثر من إنابة واحدة في السنة.
- 4- بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في اجتماعات المجلس وتجنباً لمشاركة أو تدخل المجلس بإدارة العمليات اليومية للمصرف، يجب أن يتم توضيح، كتابياً، جميع العمليات المصرفية التي تدخل ضمن صلاحيات المجلس وتتطلب موافقته، كما يجب على الإدارة التنفيذية أن تبادر إلى اقتراح المواضيع التي تراها هامة على جدول أعمال كل اجتماع حيث يحدد رئيس المجلس أولويات طرح هذه المواضيع.
- 5- يتم تزويد أعضاء المجلس بجدول أعمال المجلس معزراً بالوثائق والمعلومات اللازمة قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لتمكينهم من دراسة المواضيع المطروحة واتخاذ القرارات المناسبة.
- 6- يجب أن تكون مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة محددة وواضحة وبما يتماشى والتشريعات ذات العلاقة، وعلى المصرف تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته.
- 7- على أعضاء المجلس أن يكونوا على اطلاع دائم بالتطورات داخل كل من المصرف والقطاعات المصرفية المحلية والدولية، وعلى إدارة المصرف تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال المصرف عند التعيين وخلال فترة العضوية وعند الطلب.
- 8- يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية، على أن يتم اتصال أعضاء المجلس مع الإدارة التنفيذية عن طريق لجان المجلس أو رئيسه. ويكون للمجلس أو لجانه - إذا ما اقتضت الحاجة - صلاحية الاستعانة بخبرات خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه.
- 9- على المجلس أن يقوم بتعيين وتحديد كتابي لوظيفة ومهام أمين سر المجلس (مقرر) بما يتماشى ومستوى المسؤوليات التي سيكلف بها، كما يتم اتخاذ أي قرار يتعلق بتعيينه أو تحيينه من قبل المجلس بأكثرية الثلثين.

- 10- يجب أن يقوم أمين سر المجلس بإعداد وتوثيق محاضر الاجتماعات وتدوين كافة نقاشات المجلس واقتراحات الأعضاء والقرارات المتخذة والجهة المسؤولة عن تنفيذ تلك القرارات.
- 11- على أمين سر المجلس التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، والتأكد من تبادل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية وأية جهة أخرى، بالإضافة إلى تبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل مدة زمنية كافية.
- 12- يجب أن يتم الإفصاح عن أي تعارض محتمل في المصالح (بالنسبة لأعضاء المجلس) في الأمور المعروضة أمام المجلس، وامتناع الأعضاء ذوي المصالح المتعارضة عن الاشتراك في المناقشات الخاصة، والامتناع عن التصويت وهو أمر يجب إثباته في محضر الجلسة.

المادة السابعة: أنشطة المجلس

بالإضافة إلى الواجبات والمهام التي تفرضها القوانين والتعليمات النازمة لعمل المصارف تشمل ممارسة المجلس لأنشطته المختلفة مراعاة ما يلي:

1) أنشطة المجلس: التعيينات والإحلال

- أ- يجب أن تتضمن سياسة المجلس تعيين رئيس تنفيذي يتمتع بالنزاهة والكفاءة المهنية والخبرة المصرفية، وأن يكون للمجلس الحق بعزل واستبدال الرئيس التنفيذي عندما تقتضي الحاجة.
- ب- يجب الحصول على موافقة المجلس، بناء على توصية الرئيس التنفيذي، عند تعيين بعض المديرين التنفيذيين مثل المدير المالي (CFO) والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
- ت- على المجلس بناء على توصية من لجنة التدقيق:

- 1- تعيين مدير تدقيق داخلي بعد التأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديه.
- 2- ترشيح مدقق خارجي مستقل من ذوي الاختصاص والكفاءة العالية والتعاقد معه وتحديد أتعابه بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين، على أن يتم ذلك وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 232/م ن/ب 4 تاريخ 2006/10/18 وتعديلاته، ووفق القرار رقم 3944/تاريخ 2006/8/28 الخاص بنظام اعتماد مفتشي الحسابات والصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ث- يقوم المجلس بالمصادقة على سياسة الإحلال للمديرين التنفيذيين للمصرف التي تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

2) أنشطة المجلس: التخطيط، أنظمة الضبط والرقابة، ميثاق أخلاقيات العمل

- أ- المصادقة على الأهداف والاستراتيجيات والخطط والسياسات الهامة للمصرف بصورة واضحة ومحددة وبشكل دوري، بالإضافة إلى ممارسة التوجيه والرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية ومساءلتها، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة

- الضبط والرقابة الداخلية - لاسيما ميثاق التدقيق المتضمن توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق - والتأكد من مدى فعالية هذه الأنظمة.
- ب- التأكد من مدى تقيد المصرف بالاستراتيجيات والخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات، والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمراجعة انجازات الأداء وفقاً لخطط العمل ومن اتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر المصرف قد تم إدارتها بشكل سليم.
- ت- اعتماد الهيكل التنظيمي المقترح من الإدارة التنفيذية والذي يبين التسلسل الإداري (بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية) وفي هذا المجال يجب على المجلس ما يلي:
- 1- اعتماد اللوائح والأنظمة الداخلية المتعلقة بعمل المصرف وتطويرها، وما يتبع ذلك من تحديد للمهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات والعلاقات والتبعيات بين المستويات التنظيمية المختلفة.
 - 2- التصديق على سياسة تفويض وتنفيذ الأعمال المنوطة بالإدارة التنفيذية ويجب أن يكون كل تفويض يصدر من مجلس الإدارة (سواء لأحد أعضائه أو لغيرهم) محدداً في موضوعه وفي المدة الزمنية لسريانه.
- ث- على المجلس أن يتأكد من أن المصرف يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله وأن يعمل على ترسيخ سياسة التطلع نحو المثل في الأعلى Tone at The Top، ويتم ذلك من خلال توفير سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو المصرف لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن المصرف حصلوا/اطلعوا عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي المصرف وأعضاء المجلس والحصول على موافقتهم عليها ونشرها للجمهور.
- ج- على المجلس، وبهدف زيادة فعاليته، أن يقوم بتشكيل لجان منبثقة عنه - حسب حاجة المصرف- وفق ميثاق (Charter) يوضح مدة اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها ويوضح كيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وبحيث تقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس ككل، ويراعى مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس.
- ح- في حال كان المصرف جزء من مجموعة مصرفية يجب مراعاة النقطتين التاليتين:
- 1- على مجلس إدارة المؤسسة المصرفية الأم تحديد بنية الحوكمة المثلى التي تحقق عملية رقابة فعالة وكافية على المجموعة ككل، ويجب على مجلس إدارة المؤسسة المصرفية الأم أن يكون مدركاً للمخاطر والقضايا الهامة التي يحتمل أن تؤثر على المجموعة وعليه أن يمارس إشرافاً كافياً على المجموعة والمؤسسات التابعة لها.

2- يتحمل مجلس إدارة المؤسسة المصرفية التابعة مسؤوليات إتباع ممارسات حوكمة سليمة للمصرف تضمن سلامة المصرف وحماية مصالح المودعين والتأكد من التزام المصرف بكافة القوانين والأنظمة والمعايير الرقابية التابع لها.

خ- في حال كان المصرف يمارس أنشطة أو عمليات في بيئة تعيق الشفافية أو يستخدم هياكل أو بنى تعيق ذلك، يجب على مجلس الإدارة أن يتفهم البنية التشغيلية للمصرف وأن يضع حدوداً ملائمة لحجم العمليات المسموح بها في هذه المناطق أو لاستخدام هذه الأدوات كما يجب عليه التأكد من أن الإدارة التنفيذية تضع سياسات لتحديد وإدارة كافة أنواع المخاطر المرافقة لهذا النوع من الأدوات أو الأنشطة، والإفصاح عنها للمدققين والسلطة الرقابية.

(3) أنشطة المجلس: التقييم الذاتي وتقييم الأداء

أ- يجب على المجلس أن يقوم دورياً (مرة في السنة على الأقل) - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - بـ:

- تقييم أداء المجلس ككل.
- تقييم أداء الرئيس التنفيذي.
- تقييم أداء اللجان التابعة للمجلس.

ب- يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المتعلقة بآلية إعداد التقارير المالية (Financial Reporting).

ت- يقوم المجلس وبناء على التقارير الدورية، التي ترفعها إليه الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مراجعة أداء المصرف وتقييم أعماله وحسن إدارته وتحديد الانحرافات والتجاوزات وتحليل أسبابها وتحديد المسؤولين عنها والمحاسبة عليها وإصدار التعليمات اللازمة لمعالجتها وتفادي تكرارها.

ث- يجب على المجلس مراجعة التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي لا تندرج ضمن أعمال المصرف الاعتيادية لدراستها وذلك تمهيداً لعرضها على الهيئة العامة للمساهمين وعلى الجهات المعنية الأخرى.

ج- اعتماد البيانات المالية الفصلية والسنوية.

ح- يجب على المجلس طلب معلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في المصرف، بهدف تحليل ومناقشة بيانات وإحصائيات المخاطر (النوعية والكمية) في المصرف وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس.

خ- يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال، ويكون إعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها في المصرف من صلاحيات الجهة المسؤولة عن مراقبة الامتثال.

د- دراسة تقارير وتوصيات الإدارة التنفيذية حول التطورات والتحسينات وسبل تعزيز ممارسات المصرف في مجال الإفصاح أو المجالات الأخرى.

المادة الثامنة: أحكام خاصة بالمصارف العامة:

إضافة لما سبق، يجب على مجلس الإدارة في المصارف العامة أن يمتلك السلطات الكافية والكفاءات المطلوبة لإنجاز مهامه الأساسية في تحديد الاستراتيجيات والسياسات العامة والتوجيه والرقابة على الإدارة التنفيذية، ويجب أن يعمل المجلس باستقامة وأن يكون مسؤولاً عن أعماله، وفي سبيل ذلك:

1. يجب على مجلس إدارة المصرف العام أن ينجز مهامه بما ينسجم مع الأهداف العامة لسياسات الحكومة، كما يجب أن يمتلك حق اقتراح تعيين وتحتية المدير العام.
2. يجب وضع الآليات التي تضمن أن تمثل الموظفين ضمن المجلس يتم بطريقة سليمة وفعالة تساهم في تعزيز مهارات واستقلالية ومتابعة المجلس.
3. يجب أن لا تتدخل الجهات الخارجية بعملية إدارة المصرف اليومية ويجب منح المجلس استقلاليته وعلى الأخير أن يتحمل مسؤولياته بصورة مستقلة عن القرار السياسي الذي قد يؤدي إلى تعارض في المصالح.
4. بهدف تجنب التعارض المحتمل في المصالح، يجب أن يكون هناك فصل إداري بين ملكية المصارف العامة والرقابة عليها - ما أمكن - بهدف الحد من التدخل في الإشراف والرقابة على هذه المصارف.

الباب الثاني: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

المادة التاسعة: أحكام عامة

- 1) يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان منبثقة عنه وتفويضها بالصلاحيات لمدة محددة للقيام بالمهام الموكلة إليها ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.
- 2) تتحمل اللجان المسؤولية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، وذلك لا يعفي مجلس الإدارة من مسؤوليته عن أعمال هذه اللجان.
- 3) يشكل مجلس الإدارة لجنة الحوكمة ولجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر على الأقل وأي لجان أخرى يراها ضرورية لعمل المصرف، كما يمكن للمصرف دمج لجنة الحوكمة مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- 4) يتم تدوين وتصنيف محاضر اجتماعات اللجان.

المادة العاشرة: لجنة التدقيق

أ- أهداف اللجنة

مراجعة التقارير المالية ونظم الضبط والرقابة، ونطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي، ومراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية.

ب- تشكيل اللجنة ودورها اجتماعاتها

- 1- يجب أن تتكون لجنة التدقيق من أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء، وعلى أن لا تضم رئيس مجلس الإدارة.
- 2- يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين.
- 3- يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
- 4- يجب أن تحوي اللجنة عضواً على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، ولجنة الحق بالاستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.
- 5- تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة، وتدوّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

ت- صلاحيات ومهام اللجنة

- 1- يكون للجنة التدقيق سلطة الحصول على أي معلومات في سبيل ممارسة عملها، وللجنة أيضاً دعوة أي من الأشخاص ذوي الخبرة أو الاختصاص لحضور الاجتماعات للاستئناس برأيه، ودعوة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية لحضور اجتماعاتها، ويدعى مدير التدقيق الداخلي لحضور اجتماعات اللجنة.
- 2- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، ومتابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
- 3- تقوم لجنة التدقيق بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية، وتشتمل مسؤولية اللجنة، من بين أمور أخرى، على:
أ- تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي والتأكد من الالتزام بالتعليمات النافذة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.
ب- تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الداخلي.
ت- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
ث- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي.

- ج- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
- 4- يكون للجنة سلطة الاتصال المباشر مع المدقق الخارجي، والاجتماع معه بدون حضور الإدارة مرة على الأقل سنوياً، وتشمل مسؤولية اللجنة في هذا المجال، من بين أمور أخرى، على:
- أ- التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل المدقق الخارجي وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
- ب- تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي.
- ت- مراجعة خطاب التعيين وقبوله.
- ث- إقرار إمكانية تقديم المدقق الخارجي لخدمات أخرى غير التدقيق الدوري، وضمان عدم تأثير ذلك على الرأي المستقل للمدقق الخارجي.
- ج- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي وتقارير السلطات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- 5- تقوم اللجنة بمراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.
- 6- تقوم اللجنة بمراجعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي.
- 7- تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي مرة على الأقل خلال العام ومرتين على الأقل مع المدقق الداخلي، كما يحق للمدقق الداخلي والخارجي طلب الاجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك.

المادة الحادية عشرة: لجنة الترشيحات والمكافآت

أ- أهداف اللجنة

مراقبة وضمان شفافية تعيين وتجديد واستبدال أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وكذلك تقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل، وتقييم أداء المديرين التنفيذيين. وكذلك ضمان شفافية سياسات رواتب ومكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وضمان انسجام هذه السياسات مع أهداف المصرف.

ب- تشكيل اللجنة ودورها اجتماعاتها

1. يجب أن تتكون لجنة الترشيحات من أعضاء غير تنفيذيين، على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة.
2. تكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين.
3. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
4. لتجنب تعارض المصالح، يجب أن لا يشارك عضو اللجنة في المناقشات والقرارات المتعلقة به.
5. تعقد اللجنة اجتماعاً واحداً على الأقل في السنة، وتدور محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

ت-صلاحيات ومهام اللجنة

1. وضع معايير وشروط (الحد الأدنى) للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب الرئيس التنفيذي، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال المجلس، وبصادق مجلس الإدارة على المعايير والشروط الموضوعية.
2. التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح - لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي - وإلغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والقرارات النافذة، أخذاً بعين الاعتبار عدد مرات الحضور ونوعية وفعالية مشاركة الأعضاء في اجتماعات المجلس وتأديتهم لواجباتهم ومسؤولياتهم، على اللجنة القيام بهذه المهمة قبل إرسال إشعار أو تقديم طلب للحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أو مجلس النقد والتسليف (حسب الحالة).
3. وضع تعريف للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين والتأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بما يتوافق مع المعايير الموضوعية في هذا الدليل، والتأكد من تناسب تشكيلة المجلس مع حجم المصرف وتعقيد عملياته.
4. تبني معايير موضوعية ((key performance indicators (KPIs)) لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانه وتقييم أداء المديرين التنفيذيين، ويؤخذ بالاعتبار عند تقييم أداء المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة كما يراعى مدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية، وبصادق مجلس الإدارة على معايير التقييم.
5. التأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب والتأهيل المستمر، من خلال برامج تصمم لهذا الغرض، لمواكبة التطورات الحديثة في صناعة الخدمات المالية، وتتولى اللجنة توفير معلومات حول بعض القضايا الهامة في المصرف لأعضاء مجلس الإدارة عند الطلب.
6. وضع شروط ومعايير تعيين المديرين التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال.
7. التوصية لمجلس الإدارة بإلغاء تعيين (عزل) أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
8. إجراء المراجعة السنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لضمان الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
9. ضمان وجود سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والرواتب وأي منافع أخرى لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم بصادق عليها من قبل مجلس الإدارة وتراجع سنوياً من قبل اللجنة، ولا بد أن يكون هناك توازن عند وضع المكافآت والتعويضات والرواتب بحيث تكون محفزة لاستقطاب أشخاص مؤهلين وغير مبالغ فيها، ويجب

أن يكون سلم هذه الرواتب والمكافآت ضمن النطاق الذي تحدده سياسة المصرف وغير مرتبط بالأداء في الأجل القصير بهدف تجنب تشجيع المخاطرة فوق الحدود المقبولة.

10. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم للعاملين وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

المادة الثانية عشرة: لجنة إدارة المخاطر

أ- أهداف اللجنة

وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها.

ب- تشكيل اللجنة ودور اجتماعاتها

1. تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن لا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد.
2. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
3. تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

ت- صلاحيات ومهام اللجنة

1. تقوم اللجنة بمراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات.
2. ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
3. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
4. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها، وأنشطة إدارة المخاطر.
5. ترفع اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة وتقدم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتغيرات والتطورات التي تطرأ على إدارة المخاطر.
6. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
7. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل، والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.

8. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

المادة الثالثة عشرة: لجنة الحوكمة

أ- أهداف اللجنة:

وضع إطار ودليل الحوكمة ومراقبة تنفيذه وتعديله عند الضرورة.

ب- تشكيل اللجنة ودور اجتماعاتها

تتكون لجنة الحوكمة من أعضاء غير تنفيذيين، على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة، ويشترط أن تضم اللجنة أحد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين، وأن يترأسها رئيس مجلس الإدارة.

ت- صلاحيات ومهام اللجنة

تتولى لجنة الحوكمة:

1. الإشراف على إعداد وتطبيق دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة.
2. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.
3. تزويد مجلس الإدارة، سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.
4. تعقد اللجنة اجتماعاً نصف سنوي على الأقل.

الباب الثالث: بيئة الضبط والرقابة.

المادة الرابعة عشرة : أحكام عامة

يجب أن يكون لدى كل مصرف أنظمة ضبط داخلي تغطي جميع أنشطة وأقسام المصرف، وأن يراعى الهيكل التنظيمي للمصرف المبادئ الأربع للضبط الداخلي "Four Eyes Principle" وهي:

- 1- فصل المهام.
- 2- الفحص المزدوج.
- 3- الرقابة المزدوجة.
- 4- التوقيع المزدوج.

إن استقلالية وكفاءة وظائف التدقيق إلى جانب وظائف الرقابة والامتثال هي في غاية الأهمية بالنسبة لعملية حوكمة المصارف، لذلك ينبغي على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف إدراك أهمية هذه الوظائف والاستفادة منها في تقديم تأكيد مستقل حول مدى فعالية وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكذلك مدى مساهمة أداء مختلف أقسام ووحدات المصرف في تحقيق أهدافه وضمان سلامته.

المادة الخامسة عشرة: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

- 1- يجب أن يتم مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المطبقة لدى المصرف من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- 2- على المصرف أن يقوم بتوفير الإجراءات المناسبة التي تمكن العاملين لديه من الإبلاغ عن أي مخالفات محتملة بصورة سرية وفي الوقت المناسب حتى يمكن متابعة هذه المخالفات واتخاذ التدابير المناسبة بشأنها، وتقوم لجنة التدقيق بالإشراف على تنفيذ هذه الإجراءات.
- 3- تلعب لجنة التدقيق دوراً رئيسياً في مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى المصرف. وتعتبر الرقابة بالدرجة الأولى من مسؤولية إدارة المصرف، كما تتابع لجنة التدقيق الأداء والتقارير الصادرة عن المدقق الخارجي. تم تناول تشكيلة ونظام عمل لجنة التدقيق في محور "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة".
- 4- على المصرف الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 120/م/ن/ب4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات أنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف والخاصة بـ:
 - مجلس الإدارة.
 - الإدارة العليا.
 - نظم الضبط الداخلي الخاصة بتحديد وقياس وإدارة المخاطر.
 - نظام الرقابة.
 - الأمان التكنولوجي.
 - دائرة التدقيق الداخلي.

المادة السادسة عشرة: التدقيق الداخلي

- تتعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
- 1- إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
 - 2- الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
 - 3- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
 - 4- إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
 - 5- على المصرف الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م/ن/ب4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف، فيما يتعلق بـ:
 - نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي
 - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي

- نظام التدقيق
- نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي
- الكفاءة المهنية
- مجال التدقيق
- إجراءات التدقيق الداخلي
- مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي
- لجنة التدقيق الداخلي
- الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية

المادة السابعة عشرة: التدقيق الخارجي

- تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الخارجي من خلال:
 - 1- ضمان توافق عمل المدقق الخارجي مع المعايير والإرشادات المهنية.
 - 2- التأكد من أن المدقق الخارجي يفهم جيداً واجباته تجاه المصرف في بذل العناية المهنية اللازمة.
 - 3- الدوران المنتظم للمدقق الخارجي أو لشريكه الرئيسي المسؤول عن تدقيق المصرف.
- على المصرف الالتزام بالتعليمات النافذة الخاصة بتنظيم العلاقة مع المدقق الخارجي.

المادة الثامنة عشرة: إدارة المخاطر

- على المصرف الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف لاسيما القرارات ذوات الأرقام (74-93-100-106-390 م/ن/ب/4) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف.

المادة التاسعة عشرة: وظيفة الامتثال

يقوم مجلس الإدارة وبموجب اقتراح من الإدارة التنفيذية بتشكيل إدارة/وحدة مستقلة عن أنشطة وأقسام المصرف، كما يجوز أن تكون دائرة مستقلة ضمن إدارة المخاطر، ويقوم المجلس باعتماد سياسات وإجراءات الامتثال بما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة لاسيما قرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي.

الإطار العام لعمل إدارة/وحدة الامتثال:

1. إعداد سياسات وإجراءات الامتثال ومراجعتها بشكل دوري/مرة في السنة على الأقل.
2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. رفع تقارير دورية حول نتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق وإرسال نسخة للإدارة التنفيذية.

يجب التنسيق ضمن هذه الإدارة أو الوحدة بين مهام المراقب المصرفي الداخلي المعين وفق أحكام قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 وتعديلاته ومهام ضابط الالتزام الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبقية مهام الامتثال وبما يضمن عدم الازدواجية أو التعارض بين المهام.

الباب الرابع: الشفافية والإفصاح

المادة العشرون: أحكام عامة

يشكل الإفصاح والشفافية عنصرا أساسيا من عناصر الحوكمة الجيدة وبالتالي انضباط السوق. حيث أن للإفصاح الجيد عدة نواح إيجابية فيما يتعلق بكل من المصرف من جهة، حيث يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال وبناء الثقة بالمصرف ويمكن متخذي القرارات من اتخاذ القرارات السليمة في العمل، والمساهمين وأصحاب العلاقة والسوق والمراقبين من جهة أخرى، حيث يعطيهم المعلومات اللازمة التي تمكن من تسهيل عملية الرقابة على المصرف وفهم نشاطاته والحكم على أداء إدارة المصرف وتمكينهم بالتالي من اتخاذ القرارات السليمة في تعاملهم مع المصرف.

1- يقوم المصرف بعملية الإفصاح حسب القوانين والأنظمة النافذة، ووفق ما تمليه المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

2- يتم الإفصاح، بشكل منتظم في الأوقات المحددة وبدون أي تأخير، في التقرير السنوي والتقارير الدورية على الموقع الإلكتروني للمصرف وفي الوسائل الأخرى الملائمة (باللغتين العربية والانكليزية) عن الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في المصرف والمستثمرين والمساهمين، بالإضافة إلى التصريحات والملخصات الدورية المقدمة من قبل الرئيس التنفيذي والمدير المالي والموجهة للمساهمين والمحللين الماليين والصحفيين.

3- يحظر على أي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس والرئيس التنفيذي والمستشارين والمدققين الخارجيين وكافة العاملين في المصرف الإفصاح عن أي معلومات داخلية مؤثرة على سعر السهم في السوق و/أو القيام بالتداول في أسهم المصرف بناء على معلومات داخلية.

4- ينبغي على المصرف، فيما يخص جميع تقاريره السنوية والدورية والتصريحات والملخصات الدورية، الالتزام بتقديم معلومات دقيقة وموضوعية وقابلة للفهم والمقارنة.

5- يجب أن يتضمن التقرير السنوي للمصرف وتقاريره الدورية فقرة تتعلق بالإفصاح عن ملاحظات وتحليلات الإدارة التي تضم معلومات مالية وغير مالية تتيح للمستثمرين إدراك نتائج عمليات المصرف ووضعها المالي، بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات والأحداث الحالية والمتوقعة وحالات عدم التأكد، مع تعهد المصرف بأن تكون تلك الملاحظات والتحليلات معتمدة وكاملة وعادلة

- وقابلة للفهم. كما تعبر هذه التحليلات عن نظرة مستقبلية تتضمن إفصاحاً عن ظروف من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي للمصرف في حال كانت هذه الظروف مبررة وقابلة للحدوث.
- 6- يجب على المجلس الإفصاح عن الأحداث الجوهرية وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة (إذا تتطلب الأمر ذلك) وذلك وفق المحددات التالية:
- أ- وصف شامل للحدث والمعلومات المرتبطة به.
 - ب- العوامل التي أدت إلى وقوع الحدث.
 - ت- الأثر المالي للحدث، والالتزامات التي قد تترتب على المصرف نتيجة له.
- 7- كما لا بد للقرير السنوي للمصرف من أن يتضمن، وبما يعزز عملية الإفصاح الكاملة، المعلومات الواردة أدناه حول الجوانب التنظيمية والإدارية والمالية والجوانب الأخرى.

المادة الحادية والعشرون: الجوانب التنظيمية والإدارية

1. أهداف المصرف وموثيق وسياسات العمل والأخلاقيات وتقييم أداء المصرف مقارنة بتلك الموثيق والسياسات، مع الإشارة بشكل خاص إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة لدى المصرف، مع ضرورة إعطاء صورة عامة عن مدى التزام المصرف بتطبيقها، وتبيان أسباب عدم الالتزام في حال حدوثه.

2. مجلس الإدارة:

- أ- حجم المجلس وأسماء الأعضاء (وتحديد المستقلين منهم) وآلية اختيارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ومعايير الاستقلالية والمصالح الجوهرية لأعضاء مجلس الإدارة في معاملات أو مسائل تؤثر على المصرف. وعضوية اللجان (بما في ذلك ميثاق العمل).
- ب- واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة.
- ت- دورية اجتماعات مجلس الإدارة.
- ث- عدد اجتماعات المجلس، وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو.
- ج- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة متضمنة وحصل كل منهم، بالإضافة إلى تاريخ تعيينهم وعضويتهم في مجلس الإدارة ولجان المجلس وفي مجالس إدارة أخرى (إن وجدت) ومشاركاتهم في وظائف الإدارة التنفيذية والمكافآت والرواتب التي حصلوا عليها من المصرف.
- ح- معيار الأداء المعتمد لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء المجلس.

- خ- استقالات الأعضاء خلال السنة.

3. الإدارة التنفيذية:

- أ- المؤهلات والخبرات.

- ب- الواجبات والمسؤوليات.
- ت- مستويات رفع التقارير.
4. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:
- أ- تشكيلة اللجنة.
- ب- الواجبات والمسؤوليات.
- ت- عدد اجتماعات اللجنة، وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو.
5. الهيكل التنظيمي للمصرف ككل.
6. هيكل الملكية الأساسي بما في ذلك المساهمين الرئيسيين وحقوق التصويت والمالكين المستفيدين أو مشاركتهم في وظائف الإدارة التنفيذية.
7. سياسات التعويضات والمكافآت المتبعة في المصرف.
8. التعويضات والحوافز الممنوحة لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمدقق الخارجي.
9. سياسات المصرف المتعلقة بتعارض المصالح، وكيفية إدارة المصرف لحالات التعارض التي لا تتسجم مع تلك السياسات، بالإضافة إلى سياسات تعارض المصالح الذي من الممكن أن ينشأ عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر أو بالنيابة عن طرف ثالث، وأيضاً طبيعة وحجم هذه التعاملات.
10. ملخص عن أهم التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على المصرف.

المادة الثانية والعشرون: القوائم المالية والتقارير

1. القوائم المالية المعدة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.
2. الإفصاحات المتعلقة بالنواحي المالية.
3. تقرير المدقق الخارجي.

المادة الثالثة والعشرون: بعض الأحكام المتعلقة بالمصارف العامة:

- تنطبق جميع النقاط السابقة على المصارف العامة، ويضاف إليها النقاط التالية:
1. لا بد من تحديد هدف الحكومة من الملكية العامة للمصرف، بالإضافة إلى دورها في تطبيق الحوكمة في المصرف.
 2. لا بد للمصارف العامة من توضيح جميع أهدافها، مع الإفصاح عن كيفية الموازنة والمفاضلة بين الأهداف التي يمكن أن تكون متعارضة.
 3. التأكد من أن أساليب التدقيق الداخلي والخارجي تتوافق والمعايير الدولية.
 4. يجب الإفصاح عن أي مساعدة مالية أو آلية أخرى تتبعها الحكومة لتوزيع المخاطر بين الحكومة والمصرف العام، بما في ذلك الإفصاح عن أي شكل من أشكال الدعم أو المنح المقدمة من قبل

المصرف للحكومة بالإضافة إلى أي ضمان و/أو منح مقدمة من قبل الحكومة لعمليات المصرف.

الباب الخامس: العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

المادة الرابعة والعشرون: حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين

- 1- يجب أن يكفل إطار الحوكمة حماية كافة حقوق المساهمين التي نصت عليها القوانين والأنظمة الناظمة لا سيما قانون الشركات وتعديلاته ونظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات الصادر عن هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية ومن ضمنها:
 - أ- الحقوق العامة والأساسية للمساهمين.
 - ب- حقوق المساهمين في الحصول على المعلومات.
 - ت- حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الهيئة العامة.
- 2- يجب أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب.
- 3- يجب أن ينطوي إطار ممارسة الحوكمة على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح الواردة في القوانين النافذة، كما يجب أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات نتيجة انتهاك أي من هذه الحقوق.

الملحق رقم (1)

رت.	رقم التعليمات	عنوان التعليمات	الجهة المصدرة	تاريخ
1.	القانون رقم 3	قانون الشركات	مجلس الشعب	2008/3/4
2.	القانون رقم 2	المؤسسات العامة	مجلس الشعب	2005/1/9
3.	القانون رقم 28	قانون إحدات المصارف	مجلس الشعب	2001/4/26
4.	القرار رقم 2060	تعليمات التنفيذية للقانون 28	وزير الاقتصاد والتجارة	2001/9/26
5.	القانون رقم 23	نظام النقد الأساسي	مجلس الشعب	2002/3/17
6.	القرار رقم 564	نموذج النظام الأساسي للمصارف الخاصة	مجلس النقد والتسليف	
7.	المرسوم التشريعي رقم 55	قانون سوق الأوراق المالية	رئيس الجمهورية	2006/10/1
8.	قرار رقم 123 / م / ن / ب 4	التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف.	مجلس النقد والتسليف	2005/30/03
9.	قرار رقم 121 / م / ن / ب 4	التعليمات الخاصة بتعزيز أصول إدارة للمؤسسات المصرفية.	مجلس النقد والتسليف	2005/15/03
10.	قرار رقم 120 / م / ن / ب 4	التعليمات الخاصة بأنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف.	مجلس النقد والتسليف	2005/15/03
11.	قرار رقم 390 / م / ن / ب 4	التعليمات الخاصة بمسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر.	مجلس النقد والتسليف	5 / 5 / 2008
12.	قرار رقم / 3943 /	نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.	رئيس مجلس الوزراء	28-08-2006
13.	قرار رقم / 3944 /	نظام اعتماد مفتشي الحسابات لدى الجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية.	رئيس مجلس الوزراء	28-08-2006
14.	قرار رقم 232 / م / ن / ب 4	معايير اختيار مدققي المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة مصرف سورية المركزي.	مجلس النقد والتسليف	2006/10/18
15.	قرار رقم 352 / م / ن / ب 4	إضافة معيار إلى المعايير المعتمدة بالقرار 232	مجلس النقد والتسليف	16/1/2008
16.	قرار رقم 1004	القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية والبيانات المالية المعدة للنشر.	رئيس مجلس الوزراء	03/25/2007
17.	قرار رقم / 31 /	نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات.	هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية	2008-06-29
18.	قرار رقم 64 / م / ن / ب 4	المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية.	مجلس النقد والتسليف	2004/06/27

الملحق (2)

فهرس دليل الحوكمة

لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية

مبادئ عامة

تعريفات

أولاً: مجلس الإدارة.

1' - تشكيلة المجلس.

2' - دور رئيس المجلس.

3' - تنظيم أعمال المجلس.

4' - أنشطة المجلس

- التعيينات والإحلال

- التخطيط، أنظمة الضبط والرقابة، ميثاق أخلاقيات العمل

- التقييم الذاتي وتقييم الأداء

5' - أحكام خاصة بالمصارف العامة

ثانياً - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أحكام عامة

1. لجنة التدقيق

- أهداف اللجنة

- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها

- صلاحيات ومهام اللجنة

2. لجنة الترشيحات والمكافآت

- أهداف اللجنة

- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها

- صلاحيات ومهام اللجنة

3. لجنة إدارة المخاطر

- أهداف اللجنة
- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها
- صلاحيات ومهام اللجنة

4. لجنة الحوكمة

- أهداف اللجنة
- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها
- صلاحيات ومهام اللجنة

ثالثاً: بيئة الضبط والرقابة.

- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
- التدقيق الداخلي
- التدقيق الخارجي
- إدارة المخاطر
- الامتثال

رابعاً: الشفافية والإفصاح.

أولاً: الجوانب التنظيمية والإدارية.

ثانياً: الجوانب المالية.

ثالثاً: بعض الأحكام المتعلقة بالمصارف العامة.

خامساً: العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

الملحق (5)

الجمهورية العربية السورية
مجلس النقد والتسليف

قرار رقم (١٢٣/م ن / ب ٤)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام الفقرتين (٢-ج) و (٢-هـ) من المادة (٢) وأحكام الباب الرابع من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣/١٧/٣/٢٠٠٢ ،
واستناداً الى " مبادئ التدقيق الداخلي في المصارف وعلاقة السلطة الرقابية مع المراقبين " الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في آب ٢٠٠١ ،
وعلى مذكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٥ ،

يقرر مايلي :

- مادة - ١ - اعتماد التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف المرفقة بهذا القرار والطلب الى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية العمل على تطبيق وتنفيذ ما ورد فيها .
- مادة - ٢ - يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٣٠/٣/٢٠٠٥

رئيس مجلس النقد و التسليف
الدكتور أديب ميالة

مصدق

رئيس مجلس الوزراء
المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد والتسليف
هناء عودة

(ج.و)

التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف

بناءً على الفقرتين (٢-ج) و (٢-هـ) من المادة (٢) من قانون مصرف سورية المركزي رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٢ ، وعطفاً على "مبادئ التدقيق الداخلي في المصارف وعلاقة السلطة الرقابية مع المراقبين" الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في آب ٢٠٠١ ، يطلب من جميع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية العمل على ما يلي :

المادة ١ - على كل مصرف أن يضمن هيكله الإداري دائرة دائمة للتدقيق الداخلي بما يناسب حجمه وطبيعته عملياته تضم العدد الكافي من العناصر البشرية ذات الكفاءة حيث يشكل عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية .

المادة ٢ - نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي

يتضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي الأمور التالية :

- أ- وضع مخطط للتدقيق وفحص وتقييم أوضاع المصرف وإيصال النتائج إلى الأطراف المعنية ومتابعة مدى تنفيذ التوصيات الموضوعة .
- ب- وضع مبادئ منهجية لتقييم المخاطر ومراجعتها وتعديلها دورياً لتعكس آثار التغيرات التي تطرأ على أساليب العمل .
- ج- فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي .
- د- مراجعة مدى فعالية وتطبيق نظام إدارة المخاطر وطرق تقييمها .
- هـ- مراجعة أنظمة المعلومات الإدارية والمالية بما في ذلك نظام المعلومات الإلكتروني والخدمات المصرفية الإلكترونية .
- و- مراجعة مدى صحة ومصداقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية .
- ز- مراجعة سبل المحافظة على الموجودات .

ح- مراقبة نظام الضبط الداخلي الخاص بتقييم وتقدير المخاطر وتأثيرها على الأموال الخاصة بالمصرف .

ط- مراجعة الأنظمة الموضوعية للتأكد من مدى تقيدها بالمتطلبات القانونية المرعية الإجراء والسياسات والإجراءات الموضوعية .

ي- مراجعة التطورات الجديدة الحاصلة وأية تغييرات عملية والتأكد من أن جميع المخاطر المرافقة لها يتم تحديدها في مرحلة مبكرة .

ك- القيام بأية عمليات تحقق خاصة .

المادة ٣ - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي

أ- يجب أن تعمل دائرة التدقيق الداخلي تحت إشراف مجلس إدارة المصرف أو لجنة التدقيق المرتبطة به وأن يكون لديها الحرية في إبلاغ تقاريرها عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة بموضوعية وتجرد .
يتمتع رئيس هذه الدائرة بسلطة الاتصال مباشرة بمجلس الإدارة أو برئيس مجلس الإدارة وبلجنة التدقيق وبالمفتش الخارجي والمراقب المصرفي الداخلي المعيّنين وفق المادتين (١٠٩) ، (١١٠) من القانون /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ ، والإبلاغ عن أية مخالفات قانونية أو نظامية قام بها أي مستوى إداري في المصرف .

تتمثل استقلالية دائرة التدقيق الداخلي باستقلال عملها عن النشاطات المدققة وعدم وجود تضارب في المصالح الناشئة عن هذه النشاطات .

ب- يتم مراقبة وتقييم وظيفة وعمل دائرة التدقيق الداخلي من قبل المراقب الداخلي أو من قبل جهة مستقلة أخرى كمفوضية الحكومة لدى المصارف أو المفتش الخارجي (مفوض المراقبة الخارجي) أو لجنة التدقيق المرتبطة بمجلس إدارة المصرف .

المادة ٤ - نظام التدقيق

- أ- على كل مصرف أن يتوفر لديه نظام خاص بالتدقيق الداخلي يحدد على الأقل الأمور التالية :
- أهداف وشمولية وظيفة التدقيق الداخلي .
 - موقع دائرة التدقيق الداخلي ضمن الهيكل الإداري للمصرف .
 - سلطة ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي وعلاقتها بباقي الوحدات الإدارية والوظائف .
 - مسؤولية وواجبات رئيس دائرة التدقيق الداخلي .
- ب- يوضع نظام التدقيق الداخلي من قبل دائرة التدقيق الداخلي ويراجع بشكل دوري ويعدل طبقاً لتغيير نشاط المصرف .
- ج- يصادق على نظام التدقيق الداخلي مجلس الإدارة والإدارة العامة ولجنة التدقيق حيثما ينطبق .
- د- يجب أن يسمح نظام التدقيق لدائرة التدقيق الداخلي بأن تتصل بأي موظف وأن تتمكن من مراجعة وتدقيق أي ملف أو نشاط أو وثيقة أو مستند ومراجعة محاضر جلسات أي لجنة من لجان المصرف .

المادة ٥ - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي

- على دائرة التدقيق الداخلي أن تعمل بتجرد وموضوعية بعيداً عن الانحياز والتدخل وتضارب المصالح ، وعلى هذا الأساس ، يجب اتباع سياسة تبادل الأدوار بين أفراد هذه الدائرة وعدم التدخل في العمليات التنفيذية لباقي الأقسام .
- يمكن لدائرة التدقيق الداخلي أن تبدي رأيها حول بعض الأمور والعمليات بناءً على طلب من لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا دون أن يكون لهذا الرأي أي تأثير على برامج وخطط عملها .

المادة ٤ - نظام التدقيق

- أ- على كل مصرف أن يتوفر لديه نظام خاص بالتدقيق الداخلي يحدد على الأقل الأمور التالية :
- أهداف وشمولية وظيفة التدقيق الداخلي .
 - موقع دائرة التدقيق الداخلي ضمن الهيكل الإداري للمصرف .
 - سلطة ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي وعلاقتها بباقي الوحدات الإدارية والوظائف .
 - مسؤولية وواجبات رئيس دائرة التدقيق الداخلي .
- ب- يوضع نظام التدقيق الداخلي من قبل دائرة التدقيق الداخلي ويراجع بشكل دوري ويعدل طبقاً لتغيير نشاط المصرف .

- ج- يصادق على نظام التدقيق الداخلي مجلس الإدارة والإدارة العامة ولجنة التدقيق حيثما ينطبق .
- د- يجب أن يسمح نظام التدقيق لدائرة التدقيق الداخلي بأن تتصل بأي موظف وأن تتمكن من مراجعة وتدقيق أي ملف أو نشاط أو وثيقة أو مستند ومراجعة محاضر جلسات أي لجنة من لجان المصرف .

المادة ٥ - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي

على دائرة التدقيق الداخلي أن تعمل بتجرد وموضوعية بعيداً عن الانحياز والتدخل وتضارب المصالح ، وعلى هذا الأساس ، يجب اتباع سياسة تبادل الأدوار بين أفراد هذه الدائرة وعدم التدخل في العمليات التنفيذية لباقي الأقسام .

يمكن لدائرة التدقيق الداخلي أن تبدي رأيها حول بعض الأمور والعمليات بناءً على طلب من لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا دون أن يكون لهذا الرأي أي تأثير على برامج وخطط عملها .

المادة ٦ - الكفاءة المهنية

لتأمين حسن عمل وظيفة التدقيق الداخلي ، على كل مراقب داخلي أن يتمتع بالكفاءة المهنية اللازمة ، وهذا الأمر يتطلب وجود برامج مستمرة لتدريب أفراد دائرة التدقيق الداخلي وضرورة الأخذ بالاعتبار طبيعة ودور المراقب الداخلي وقدرته على الحصول على المعلومات وفحصها وتقييمها وإيصالها بشكل موضوعي . وفي هذا المجال ، يفضل إجراء تبادل للأدوار بين أفراد دائرة التدقيق الداخلي وذلك للوصول إلى عمل متكامل .

المادة ٧ - مجال التدقيق

على دائرة التدقيق الداخلي أن تكون قادرة على الاطلاع على أية مستندات أو ملفات بما في ذلك المعلومات الإدارية ومحاضر جلسات أي وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي للمصرف بحيث تخضع لنطاق التدقيق الداخلي جميع وحدات وأقسام هذا الهيكل .

إن مجال التدقيق يجب أن يتضمن فحص ومراقبة وتقييم مدى ملاءمة نظام الضبط الداخلي وتحليل مخاطره إضافة إلى فحص ومراقبة وتقييم الأمور التالية :

- مدى التزام كافة الوحدات العاملة بالسياسات والإجراءات الموضوعة .
- المخاطر الكمية والنوعية التي يواجهها المصرف .
- نظام إدارة المخاطر الموضوع من قبل الإدارة العامة الذي يربط المخاطر بمستوى الأموال الخاصة للمصرف .
- مدى الاعتماد على أنظمة المعلومات الإلكترونية .
- عمليات ونشاطات المؤسسات التابعة أكانت مصرفية أم غير مصرفية ، وفي حال كانت لهذه المؤسسات التابعة دوائر تدقيق داخلية خاصة بها ، فعليها أن تقوم بإرسال نسخ عن تقاريرها

لدائرة التدقيق الداخلي في المصرف الأم وهو ما يستتبع أن تكون لدائرة التدقيق الداخلي سلطة الوصول إلى أية معلومات أو مستندات من المؤسسات التابعة .

- عملية توظيف أفراد دوائر التدقيق الداخلي للمؤسسات التابعة .

المادة ٨ - أنواع التدقيق الداخلي

- يجب أن يشمل نطاق التدقيق الداخلي المجالات التالية :
- أ- التدقيق المالي الذي يهدف إلى تقييم مدى صحة وعدالة البيانات المالية ومدى الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية .
- ب- التدقيق في مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات والإجراءات الموضوعة .
- ج- التدقيق العملي الذي يهدف إلى تقييم نوعية وملاءمة باقي الأنظمة والإجراءات المتبعة في المصرف وتحليل الهيكلية الإدارية وتقييم مدى كفاءة الإجراءات الخاصة بالمهام والوظائف .
- د- التدقيق الإداري الذي يهدف إلى تقييم نوعية الأساليب المتبعة من الإدارة في مراقبة المخاطر .

المادة ٩ - إجراءات التدقيق الداخلي

- على دائرة التدقيق الداخلي أن تضع برنامجاً وإجراءات للتدقيق آخذة بالاعتبار عدد وكفاءة العناصر البشرية والموارد الأخرى المتاحة . إن إجراءات التدقيق الداخلي يجب أن تشمل :
- أ- توثيق أعمال ونتائج التدقيق بأوراق عمل ومستندات ثبوتية .
- ب- تضمين نتائج التدقيق توصيات ومقترحات دائرة التدقيق الداخلي إضافة إلى رأي الجهة التي تم تدقيقها .
- ج- إعداد تقارير التدقيق بالسرعة الممكنة وإرسال نسخ عنها للجهة التي تم تدقيقها ونسخاً موجزة للإدارة العامة واللجنة التدقيق والمجلس الإدارة .

د- العمل من قبل الإدارة العامة على معالجة الأمور التي كانت محل اهتمام وملاحظات دائرة التدقيق

الداخلي .

هـ- تتبع المستجدات التي كانت موضوع توصية منها والتأكد من مدى تنفيذ مقترحاتها .

المادة ١٠ - مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي

على مدير دائرة التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من الأمور التالية :

أ- إن دائرة التدقيق الداخلي تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المراقبين

الداخليين المعروفة بـ " المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي "

(Standards For The Professional Practice Of Internal Auditing)

ب- وجود نظام للتدقيق الداخلي و مخطط للتدقيق وسياسات وإجراءات مكتوبة للدائرة وتأمين

برنامج تدريبي متواصل لموظفيها .

ج- إعلام مجلس الإدارة والإدارة العامة ولجنة التدقيق الداخلي ، حيث ينطبق، عن مدى سلامة

نظام الضبط الداخلي في المصرف وعن مدى إنجاز أهداف دائرة التدقيق الداخلي .

د- إعلام المراقب المصرفي الداخلي في المصرف المعين وفق المادتين (١٠٩) و (١١٠) من

القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢ بالمخاطر التي تتركز في بعض المناطق المدققة .

هـ- التشاور والتعاون المستمرين مع المفتش الخارجي للمصرف بهدف الوصول إلى رؤية

واضحة لوضع المصرف وإعلامه بأية أمور تتضمن في طياتها مخاطر معينة من الممكن أن

تؤثر على عمله .

المادة ١١ - لجنة التدقيق الداخلي

يمكن لمجلس الإدارة وفي حال كانت عمليات المصرف متعددة ومعقدة، تعيين لجنة للتدقيق الداخلي تكون مرتبطة به حيث تعمل هذه اللجنة على تدعيم نظام الضبط الداخلي وتسهيل عمل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وذلك للحفاظ على نظام ملائم للرقابة ، وفي حال اتخاذ مجلس الإدارة خيار إنشاء لجنة للتدقيق الداخلي ، عليه إعداد نظام خاص بتأليف هذه اللجنة وتحديد مهامها وصلاحياتها وكيفية إيصال تقاريرها إلى مجلس الإدارة .

من الضروري أن تضم لجنة التدقيق الداخلي في حال وجودها ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على ألا يشكل هؤلاء الأعضاء أكثرية أعضاء لجنة التدقيق وعليهم أن يتمتعوا بالمزايا والكفاءات المصرفية لتنفيذ مهام لجنة التدقيق ويشترط أن يكون واحداً منهم على الأقل متمتعاً بخبرة في مجال التدقيق أو المحاسبة أو التحليل المالي ، كما يجب أن تضم هذه اللجنة مديراً أو أكثر من مدراء الإدارة العامة بالإضافة إلى مدير دائرة التدقيق الداخلي .

يتضمن عمل لجنة التدقيق الداخلي المهام التالية:

أ- العمل على تشجيع التعاون بين أعضاء مجلس الإدارة ، والإدارة العامة ودائرة التدقيق الداخلي والمفتش الخارجي و مفوضية الحكومة لدى المصارف .

ب- المصادقة على عمل دائرة التدقيق الداخلي و على مخطط التدقيق الذي تعده هذه الدائرة و على احتياجاتها من الموارد البشرية والمادية .

ج- استلام توصيات واقتراحات دائرة التدقيق الداخلي في المصرف وخطط الإدارة العامة الخاصة بمعالجة هذه التوصيات .

د- استلام مخطط التدقيق الخاص بعمل المفتش الخارجي ونتائج عمله وتوصياته .

هـ- مناقشة كيفية سير عمل نظام الضبط الداخلي

و- متابعة نشاط دائرة التدقيق الداخلي

ز- التأكد من مدى صحة المعلومات المالية المقدمة إلى الإدارة وإلى مستعملي هذه المعلومات من الجهات الأخرى .

ح- التأكد من مدى التزام المصرف بالقوانين والتعليمات النافذة والسياسات الموضوعية .

ط- إبداء الرأي في تعيين المفتش الخارجي وتحديد شروط تعيينه ومراجعة هذه الشروط دورياً .

ي- أية أمور تدقيقية أو محاسبية تستدعي الاهتمام .

المادة ١٢ - الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية

يمكن للمصارف إذا لم تتوفر لديها العناصر البشرية والكافية والكفوة أن تستعين بجهات خارجية للرقابة الداخلية على أن يبقى مجلس إدارة المصرف وإدارته العامة مسؤولان عن كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرف .

عند لجوء المصرف إلى خيار الاستعانة بجهات خارجية للرقابة الداخلية ، يجب أن يتضمن العقد الموقع بين المصرف وجهة التدقيق الخارجية الأمور التالية :

- مهمات ومسؤوليات مؤسسة التدقيق الداخلي .
- موافقة الإدارة العامة على تقييم المخاطر التي تقوم به مؤسسة التدقيق الداخلي .
- موافقة الإدارة العامة على مخطط عمل مؤسسة التدقيق الداخلي .
- السماح للمفتش الخارجي بالاطلاع على سجلات عمل هذه الجهة وعلى أوراق عملها الخاصة بتدقيق أعمال المصرف .

Abstract:

The main objective of this research is to study the relationship between internal audit and the reliability of financial reporting for banks listed in the Damascus Stock Exchange (DSE), by examining and evaluating governance procedures, risk management and internal control systems. This research contributed to the development of these elements of internal audit in a manner that increases the confidence of the information contained in financial reports. To achieve the objectives of the study, the researcher conducted an analytical study that included personal interviews together with the views of internal and external auditors. A questionnaire was also designed and distributed to 154 participants from the internal and external auditors for the 14 listed banks in the Damascus Securities Exchange.

The statistical analysis program SPSS was used to analyze the data, and the most important results of this study are:

- 1– There is a positive relationship between assessing governance procedures, ensuring compliance with them, providing appropriate recommendations for improvement, and enhancing the reliability of financial reports for banks listed on the Damascus Securities Exchange.
- 2– There is a positive relationship between the assessment of different types of risk management, identifying risks levels, evaluating them and studying the appropriate alternatives to respond to and avoid financial risks, and enhancing the reliability of financial reports of the banks listed on the Damascus Stock Exchange.

- 3– There is a positive relationship between evaluating internal control systems, understanding their components, verifying their actual application, identifying deficiencies and shortcomings, recommending appropriate solutions, and enhancing the reliability of financial reports for banks listed on the Damascus Securities Exchange.
- 4– There are no significant differences between the opinions of external and auditors on the role of internal audit in enhancing the reliability of financial reports attributed to experience.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

university of Damascus

Faculty of Economics

Department of Accounting



The Role of Internal Audit in Enhancing The Reliability of Financial Reporting

An analytical study of banks listed on the Damascus stock exchange

A Dissertation Submitted In Fulfillment Of The
Requirements for the Master Degree of Accounting

Prepared by the student: Manar Mouafak Aljouhari
Supervised by Prof. Dr. : Nabil Bashir Al-Halabi

2022